اقتصادية دورية تصدر عن غرفة الرياض

تجارة الرياض

العـــدد 714 سبتـمبر - أكتـوبر - نوفمـبر 2026م

تملك الأجـــــانب ..

الانفـــتاح العقـــاري الكبـــير

لجميـــع الأعـــداد

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

خدمة مكانك



نعمل على انجاز وتسهيل
جميع خدمات المشتركين
في مكانك اعتمد توقيعك
وحدث بيانات منشأتك
في أي وقت واينما كنت
عند طلبك للخدمة

عبر منصة بوابة اعمالي

مركز الاتصال الموحد
920004565
RIYADHCHAMBER

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

رئيس مجلس الإدارة
م. عبدالله بن عبدالرحمن العبيكان

النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة
أ. عبدالله بن إبراهيم الخريف

النائب الثاني لرئيس مجلس الإدارة
أ. عجلان بن سعد العجلان

أعضاء مجلس الإدارة
(حسب الترتيب الأبجدي)
م. ابراهيم بن عبدالرحمن بن الشيخ
أ. تركي بن خالد العجلان
م. ثامر بن عبدالله بن ريس
أ. خالد بن عبدالرحمن القويز
أ. خلود بنت عبدالعزيز الدخيل
أ. زياد بن عبداللطيف آل الشيخ
أ. سالم بن علي العجمي
أ. سلمان بن مسعد العتيبي
أ. عبدالسلام بن عبدالرحمن الماجد
أ. عبدالعزيز بن فهد العنقري
أ. عبدالله بن سعود الرميح
أ. عدنان بن عبدالله الخلف
أ. لطيفة بنت عبدالله الوعلان
أ. محمد بن عبدالله المرشد
أ. نغيمش بن فهد العجمي

الأمين العام
ناصر بن عثمان أبو حيمد

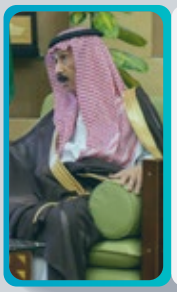
رئيس التحرير
حميد بن عوض العنزي

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
هاتف: 4040044 تحويلة: 418
بريد إلكتروني : onezih@rdcci.org.sa

إن الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي كاتبيها وليس بالضرورة عن تجارة الرياض أو الناشر. كما أن إعادة استخدام كل أو جزء مما هو وارد في هذه المجلة من دون إذن الناشر يعرض للمساءلة القانونية



في هـذا العـدد



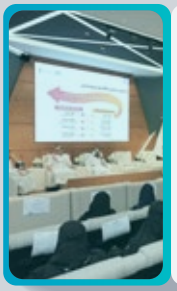
08

معالي وكيل إمارة الرياض يلتقي العبيكان



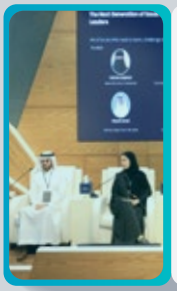
10

المساحات المطورة تجاوزت 240 مليون متر2 بحصة سوقية تتخطى 52%



20

"وقاية" تستعرض فرص الشراكة مع القطاع الخاص



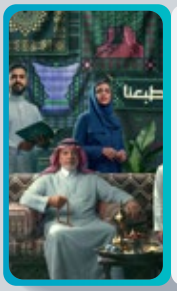
30

تمكين الكفاءات الوطنية لمواجهة تحديات حماية البيانات الشخصية



46

بمشاركة عدد من الخبراء والمختصين غرفة الرياض تنظم منتدى الجوانب القانونية للاندماج والاستحواذ للشركات والفرص الاستثمارية



50

اليوم الوطني... اقتصادٌ يصنع المستقبل



52

تملك الأجانب .. الانفتاح العقاري الكبير



66

1,045 مليار ريال مساهمة أنشطة "ندلب" في الناتج المحلي غير النفطي العام 2025



72

المملكة تحقق المركز الثاني عالميًا في جاذبية أسواق مراكز البيانات

SAUDI FRANCHISE LIVE

المعرض الرقمي للامتياز التجاري السعودي

المعـرض الرقـمي السعودي الأول للامـــتياز التجـاري

في بيئة رقمـية ثلاثية الأبعـــاد | 3De

الآن يمـكنك المشـــاركة من أي مكان في العـــالم سـواء كنـت

عـارض

أو

زائـــر











سعـــودي فرنشيـز لايـف

أول معـرض رقمي متخصص في الامـتياز التجـاري

اكتشـــف | تعـــرف | تواصـــل

JAN ينـايـر 2027

AT MSXPO PLATFORM

Saudifranchiselive.com

سجـــل الآن

Powered by MSXPO

Organize by MASAR EXPO | 3De



الاقتصـــاد السعـــودي
يشهد مرحلة استثنائية من التحول

يشهد الاقتصاد السعودي مرحلة استثنائية من التحول، تتسارع فيها الإصلاحات الاقتصادية والتشـريعية بما يعزز تنافسـية المملكة ويرسـخ مكانتهـا مركزًا عالميًا للاسـتثمار والأعمال. وفي هذا السـياق يأتـي ملف غلاف هذا العدد، الـذي يتناول قرار **السـماح للأجانب بتملك العقار في المملكة**، بوصفه إحدى الخطوات النوعية التي تعكس نضج البيئة الاسـتثمارية، وتسـهم في دعـم التنمية العمرانيـة، وتعزيز جاذبية السـوق العقارية، واسـتقطاب رؤوس الأموال والكفاءات، ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.

ولا يقتصـر هـذا العدد على قـراءة أبعاد هذا التحول، بـل يقدم لقرائه تغطية شـاملة لأبرز المستجدات الاقتصادية وأنشطة غرفة الرياض، التي تواصل دورها في دعم قطاع الأعمال، وتعزيـز الشـراكات مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ورصـد التحديات، وطرح المبادرات التي تسهم في تحسين بيئة الاستثمار ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

كمـا يسـلط العـدد الضـوء علـى حـراك العلاقـات الاقتصاديـة الدوليـة، وجهـود المنتدى الاقتصادي في مناقشـة القضايا الاسـتراتيجية، إلى جانب مجموعة من التقارير التي ترصد مؤشـرات التجارة الخارجية، والقطاع الصناعي، واللوجستيات، والتمويل، والاقتصاد الرقمي، والـذكاء الاصطناعـي، وما تشـهده المملكة مـن تطورات متسـارعة في هـذه القطاعات الحيوية. ويضم كذلك اسـتطلاعات ومقالات متخصصة تناقش مستقبل الأعمال والتقنيات الحديثة وأثرها في الاقتصاد.

في «تجارة الرياض» نواصل التزامنا بتقديم محتوى اقتصادي مهني وموثوق، يقرأ التحولات بعمـق، ويحلـل الفـرص والتحديـات، وينقـل لقطـاع الأعمـال صـورة متكاملة عن المشـهد الاقتصـادي الوطني، إيمانًـا بأن المعرفة الدقيقـة تظل أحد أهم الممكنـات لصناعة القرار، واستشراف مستقبل أكثر ازدهارًا للاقتصاد السعودي.

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الوفود التجارية

تساهم في ربط المنشآت المحلية بالدولية



- جذب مزيد من التعاون والتبادل التجاري بين مجتمع الأعمال السعودي والشركات والمؤسسات الدولية
- التعريف بالفرص الجديدة في الأسواق الدولية
- فتح قنوات لتبادل الخبرات بين الشركات والمؤسسات الدولية والمحلية
- توسيع الفرص الاستثمارية خارج وداخل المملكة



مركز الاتصال الموحد
920004565
RIYADHCHAMBER

للتواصل: ic@rdcci.org.sa

معالي وكيل إمارة الرياض يلتقي العبيكان



التقى معالي وكيل إمارة منطقة الرياض الأستاذ سليمان بن محمد القناص، بمكتبه في الإمارة، رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بالريـاض المهندس عبدالله بن عبدالرحمـن العبيكان، وجـرى خلال اللقاء بحث سبل تنمية الفرص الاستثمارية وتنمية الأعمال والأنشطة التجارية في المنطقة وفق توجيهات سمو أمير المنطقة وسمو نائبه.

ومن جانبه عبر العبيكان عن سعادته بلقاء معالي وكيل إمارة منطقة الرياض الأستاذ سـليمان بن محمد القناص، وقـال "تبادلنا الحديـث حول أهمية تعزيـز التكامل لدعم البيئة الاستثمارية وتحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة، بما يواكب توجيهات سمو أمير منطقة الرياض وسمو نائبه – حفظهما الله – نحو تمكين قطاع الأعمال وتعزيز مكانة الرياض كمركز اقتصادي رائد إقليميًا وعالميا.

العبيكان يزور جمعية خيرات لحفظ النعمة



قـام رئيس مجلس إدارة غرفـة الرياض م. عبدالله العبيكان بزيارة إلى جمعية خيرات لحفـظ النعمة، اطّلع خلالها على منظومة عمل الجمعية وبرامجها النوعية الهادفة إلى حفظ النعمة والحد من الهدر الغذائي.

وخلال الزيارة، اسـتمع العبيكان إلى شـرح مفصل حول المبادرات التي تنفذها الجمعية في مجالات إعادة توزيع الفائض الغذائي، وتمكين الأسر المستفيدة، كما بحث الجانبان سبل التعاون المشـترك بين غرفة الرياض والجمعية، بما يشمل دعم البرامج التطوعية والمجتمعية، وتطوير شراكات تسهم في تمكين جهود الجمعية وتحقيق أثر تنموي مستدام للمستفيدين.

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture

نائب وزير البيئة والمياه والزراعة يبحث في غرفة الرياض تحديات القطاع

استعرض معالي نائب وزير البيئة والمياه والزراعة، المهندس منصور بن هلال المشيطي، خلال اجتماع بغرفة الرياض، بحضور رئيس مجلس إدارة الغرفة، المهندس عبدالله بن عبدالرحمن العبيكان، مستهدفات القطاع الزراعي وأبرز التحديات، إضافة إلى آليات تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لدعم النمو والاستدامة وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

كما ناقش الاجتماع التحديات التي تواجه المستثمرين في قطاعات الزراعة والمياه والبيئة، وفي مقدمتها سلاسل الإمداد، ومدخلات الإنتاج الزراعي، والأطر التنظيمية لقطاع المياه، والتراخيص البيئية.

كذلك استعرض معاليه مستهدفات القطاع البيئي وجهود إعادة تأهيل مليون هكتار من الأراضي، مشيرًا إلى مضاعفة الإنتاج الزراعي في المملكة من 6 ملايين طن إلى أكثر من 16 مليون طن، وارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من 74 مليار ريال إلى أكثر من 124 مليار ريال.

وسلّط الاجتماع الضوء على فرص الاستثمار في الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات، مع توقعات بوصول حجم الاستثمارات في القطاع إلى 600 مليار ريال بحلول عام 2040، حيث بيّن معاليه انخفاض استهلاك المياه الجوفية في القطاع الزراعي بنسبة تتجاوز 40٪، مع تحقيق نمو في الإنتاج تجاوز 16 مليون طن سنويًا.





نشرة الرياض
العـدد 714 سبتمبر - أكتـوبر - نوفمبـر 2026م

مـدن
MODON

الرئيس التنفيذي لـ"مدن "خلال لقاء "سلاسل الإمداد والصناعات الوطنية"

المساحات المطورة تجاوزت 240 مليون متر 2 بحصـــة سوقـية تتخـطى 52%

دخول أكثر من 1200 مستثمر جديد للسوق السعودي خلال عام 2025م.



أكد المهندس ماجد العرقوبي الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن"، أن الهيئة نجحت منذ عام 2016 ومع دخول رؤية المملكة 2030، وبإشراف معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية بندر الخريف، في نقل الفكر والنموذج التشغيلي من كون الهيئة مجرد مطور وممكّن لقطاع الأراضـي إلـى ممكّـن اقتصـادي تنموي شامل يعمل بالقرب من القطاع الصناعي والمستثمرين والجهات الأخرى لتوفير نافذة واحدة تتعامل معه وتدعمه، مشيرا إلى أن حجم المساحات المطورة وصل اليوم إلى أكثر من 240 مليون متر مربع، والحصة سوقية تزيد عن 52% من عدد المصانع.

القدرة التنافسية

وأوضح العرقوبي ضمن لقاء (سلاسل الإمداد والصناعات الوطنية) الذي نظمته غرفة الرياض ممثلة بلجنة الصناعـة والطاقة، أن القدرة التنافسية للمصانع ليست مسؤولية المصنع أو القطاع الصناعي وحده، بل هي مسؤولية منظومة صناعية واقتصادية متكاملة تشمل التمويل، والخدمات اللوجستية، والربط في النقل، والكوادر البشرية، مبينا أن استراتيجية الهيئة ترتكز على محاور رئيسية، أولها مركزية العميل وحل تحديات التأمين عبر الشراكة مع "التعاونية للتأمين" بوليصة موحدة للقطاع الصناعي تتيح للمصنع الحصول على التأمين في يوم واحد بـ 3 خطوات فقط، بالإضافة إلى التعاون مع شركتي "ليندو" و"الصكوك" لحل تحديات التمويل التشغيلي.

وأضاف العرقوبي أن العديد من المستثمرين اختاروا "مدن" لكونها توفر جهة واحدة تتولى جميع الإجراءات، مشيرا إلى أن العلاقة معهم تمتد لأكثر من 40 و50 عاما، حيث يتعاملون مع الهيئة في إصدار الرخص، وشهادات إتمام البناء، والزيارات التفتيشية بالتعاون مع الدفاع المدني والبلديات، مع العمل الحالي على رفع التكامل مع المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي والهيئة العامة لغذاء والدواء، أما المحور الثالث فيتمثل في القوة الكامنة لتنفيذ المشـاريع، حيث تمتلك الهيئة حاليا محفظة لتطويـر البنى التحتية والطاقات الكهربائيـة بأكثـر من 9 مليـارات ريال (قيد التنفيـذ) لتطوير 40 مليون متر مربع وضخ 1.2 جيجاوات من الخدمات الكهربائية ومحطات المياه والصرف وشبكات السيول، مؤكدا أن توفر هذه الأراضي ساهم في دخول أكثر من 1200 مستثمر جديد للسوق السعودي





خلال عام 2025م.

رفع الجودة

وفي سياق سلاسل الإمداد، أشار الرئيس التنفيذي إلى أن غياب الصناعات المكملة للسلعة الرئيسية يضعف قدرتها على الإنتاج والمنافسة، ولذلك تعمل "مدن" مع القطاع الخاص لتوطين المنتجات ذات المخاطر والتكلفة العالية، إما برفع جودة المصانع القائمة لتتوافق مع متطلبات المشترين مثل شركة أرامكو، أو بتوطين صناعات أجنبية إلى داخل المملكة من خلال اتفاقيات تسهل دخولها دون استثمار مباشر، مستعرضا قصص نجاح ملموسة كجلب صناعة أغطية العبوات البلاستيكية للدمام لشركة كانت تستوردها بـ 30 مليون ريال والآن تصنع محليا وتصدر للخليج بأكثر من 40 مليون ريال، وتوطين صناعة رؤوس حفر الآبار بالدمام عبر برنامج (متمم) لصالح شركة كانت تستوردها من إيطاليا وتخطت مبيعاتها اليوم 100 مليون ريال مع توطين التقنية.

وحول دعم رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمثل 70% إلى 75% من مصانع المدن، أفاد العرقوبي بأن الهيئة غيرت المعادلة لحمايتهم من التعثر عبر إطلاق احتضان للبرامج على ثلاثة أجزاء؛ تبدأ قبل دخول السوق من خلال التسجيل في برامج مثل (1000 ميل) في ندلب أو برامج وزارة الصناعة وقريبا برنامج (نواة) لإيجاد موجه يتابع أعمالهم لمدد تمتد لأكثر من 3 سنوات مع تقديم استشارات قانونية ودعم مالي، تليها مرحلة الاحتضان الفعلي عبر (المصانع الجاهزة) أو منتج (حرفيون) والمصانع متعددة الأدوار، إلى جانب تفعيل برنامج (متمم) لتقليل مخاطر رأس المال. وتنتهي بمرحلة (الإنتاج) والتي يتخللها متابعة دوريه ثم ينطلق في المصانع الجاهزة.

فاتورة الطاقة

واختتم المهندس ماجد العرقوبي حديثه بالإشارة إلى جهود وزارة الصناعة والثروة المعدنية في رفع تنافسية القطاع الصناعي، من خلال برنامج التنافسية لدعم فاتورة الطاقة، ومبادرة (مصانع المستقبل) لتبني الحلول الرقمية والروبوتات، إلى جانب توفير أنظمة (ERP System) مدعومة من "مدن". وأشاد بالتكامل القائم بين الجهات الحكومية، مؤكدا أن هذا التكامل يسهم في تسريع اتخاذ القرار، كما شدد على أهمية توطين الوظائف وخلق فرص عمل نوعية للشباب والشابات السعوديين، الذين باتوا يديرون مصانع لشركات عالمية كبرى.

سلاسل الإمداد

ويذكر أن محاور اللقاء تضمنت عددًا من الموضوعات، منها الممكنات الصناعية واللوجستية المقدمة من "مدن"، والتعريف بالفرص الاستثمارية في المدن الصناعية، إضافة إلى الشراكة مع القطاع الخاص لدعم سلاسل الإمداد، ومناقشة التحديات اللوجستية وآليات دعم المستثمرين.

كما شهد اللقاء تقديم عرض حول إنجازات "مدن"، حيث تمت الإشارة فيه إلى توسع المدن الصناعية واستحواذها على أكثر من 52% من أنشطة القطاع الصناعي، وتحقيق "مدن" تقدمًا كبيرًا رسّخ مكانتها كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية في المملكة. كما أشار العرض إلى أن إجمالي استثمارات القطاع الخاص في المدن الصناعية التابعة لـ "مدن" بلغ 470 مليار ريال، إضافة إلى التطور المتقدم في قطاع الخدمات اللوجستية خلال السنوات الأخيرة.

وبين العرض أن عدد المدن الصناعية بلغ 42 مدينة صناعية تحتضن 7,800 مصنعًا، وتوفر أكثر من 660 ألف فرصة عمل، مع التأكيد على سعي "مدن" إلى استقطاب مستثمرين رئيسيين لتمكين البنية التحتية الرقمية، وإطلاق العديد من البرامج لدعم الشركات الناشئة والصغيرة ورواد الأعمال.

وفي محور توطين سلاسل الإمداد وفرص السوق، أوضح العرض أن إجمالي الواردات السلعية البالغ حوالي 900 مليار ريال يمثل فرصة كبيرة لتوطين سلاسل الإمداد، حيث تقود "مدن" برامج لتحديد فرص التوطين وربطها بالمستثمرين المحليين والأجانب، مع التركيز على سلاسل ذات أثر محلي مرتفع، كما تم استعراض نماذج ناجحة أظهرت قدرة المصانع المحلية على استبدال واردات بقيمة عشرات الملايين (أمثلة في قطاعات البلاستيك والتغليف) والتوجه لاحقًا نحو التصدير



د. العمير يستعرض الجوانب القانونية والرقـــابية لجـــرائم غســـل الأمـــوال

كليات الشرق العربي
ARAB EAST COLLEGES

استعرضت محاضرة "الجوانب القانونية في جرائم غسـل الأموال"، التي نظّمتها غرفة الرياض بالتعاون مع كليات الشرق العربي، وقدمها الدكتـور خالد العميـر، عميد كلية الحقـوق بكليـات الشـرق العربـي، الإطـار النظامي والرقابي لجريمة غسل الأموال، والأبعاد القانونية المرتبطة بها، وذلك في سـياق تعزيز الوعـي القانونـي والامتثال المؤسسي لدى الجهات ذات العلاقة.

وتطرق الدكتـور العمير إلى تعريف جريمة غسل الأموال، مؤكداً أنها من أخطر الجرائم المنظمة عالمياً، لما تمثله من تهديد مباشر للاقتصاد الوطني والأمن المجتمعي. كما استعرض المراحل التي تمر بها عمليات غسل الأموال، والأفعال التي تُشكّل الجريمة، حيث سلّط الضوء على الجانب العقابي، متناولاً العقوبات التي يقرها النظام، والتي تتدرّج بحسب جسامة الفعل لتشمل السجن الذي قد يصل إلى 15 عاماً، وغرامات مالية تصل إلى 7 ملايين ريال، إلى جانب مصادرة الأموال والوسائل المستخدمة.

وأشار إلى أن الشركات والمؤسسات ليست بمنأى عن المساءلة القانونية، حيث قد تصل الغرامات إلـى 50 مليون ريال، إضافة إلى إيقاف النشاط أو إلغاء الترخيص ومساءلة المسؤولين داخلها، مشدداً على أهمية الالتزام بالضوابط الوقائية. كما تناول دور الجهات المختصـة، خاصة الإدارة العامـة للتحريات المالية والنيابة العامة، إضافة إلى دور اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في وضع السياسات الوطنية والتنسيق بين الجهات ومتابعة الالتزام بالمعايير الدولية.

من جهة أخرى، استعرض د. العمير عدداً من الحالات العملية لأساليب غسل الأموال، إلى جانب إبراز مؤشرات الاشتباه وأدلة الامتثال التي تساعد المؤسسات على الوقاية من الوقوع في هذه الجرائم، مؤكداً أن مواجهة جرائم غسل الأموال تتطلب تكاملاً بين التشريعات الصارمة والرقابة الوقائية والتحقيق الفعّال والتنسيق الدولي، موضحاً أن الوعي القانوني والامتثال المؤسسـي يمثلان خط الدفاع الأول لحماية الاقتصاد الوطني وتعزيز نزاهة بيئة الأعمال.









تعزيز الشـراكة والتعاون مع اللجنة الوطنية التجـارية

عقدت اللجنة التجارية بغرفة الرياض، برئاسة عضو مجلس الإدارة أ. تركي العجلان، اجتماعاً تنسيقياً مع اللجنة الوطنية التجارية باتحاد الغرف السعودية، بحضور نائب رئيس اللجنة أ. سـعود السـليمان، وهدف الاجتماع إلى تعزيز مبدأ التعاون والتكامل بين اللجنتين، بالإضافـة إلى رصد أبرز القضايا والتحديات التي تواجه القطاع التجاري، والمساهمة في وضع الحلول المناسبة لها.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة تقرير إنجازات اللجنة التجارية بغرفة الرياض والمبادرات التي تبنتها لدعم قطاع الأعمال، كما استعرضت اللجنة الوطنية التجارية الإطار العام للدراسة الخاصة بـ "تكلفة ممارسة الأعمال"، والتي تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتخفيف الأعباء عن المنشآت التجارية.

وخلص الاجتماع إلى عدد من التوصيات، تمثلت في تفعيل الشـراكة بين الطرفين لخدمة القطاع التجاري، وتوحيد الجهود المشتركة بين غرفة الرياض واتحاد الغرف السعودية لتذليل العقبات أمام المستثمرين ورواد الأعمال، إضافة إلى اعتماد ملف "التسـتر التجاري" محوراً أولياً للعمل المشـترك بين اللجنتين، بهدف الخروج بحلول عملية تدعم اسـتقرار قطاع الأعمال وتحمي الاقتصاد الوطني.

مبادرات مشتركة مـع جامـــعة الأمـير سلطـــان

جامعـة الأميـر سـلطان
PRINCE SULTAN UNIVERSITY
تأسست بتوجيه ومتابعة العلمة سلمان بن عبدالعزيز
1998

تعزيزا للشـراكات الاسـتراتيجية وترسـيخا للتعاون المؤسسي، استقبل سعادة نائب رئيس جامعة الأمير سلطان للشؤون الإدارية والمالية، الأستاذ الدكتور سعد الرويتع، سعادة الأمين العام لغرفة الرياض الأستاذ ناصر بن عثمان أبو حيمد، وبحث اللقاء سبل التعاون المشترك وتطوير مجالات العمل بين الجانبين، بما يسهم في تحقيق التعاون وتبادل الخبرات ودعم المبادرات المشتركة.





نمو قطاع الصناعات الطبية بالشراكة مع القطاع الخاص



ناقشت ورشة عمل نظمتها غرفة الرياض، ممثلة بلجنة القطاع الصحي وبالتعاون مع الهيئة العامة للغذاء والدواء، الدور الذي تضطلع به الهيئة في دعم مصانع الأجهزة والمستلزمات الطبية المحلية، من خلال تعزيز وعي المصنعين بالإطار التنظيمي لهذه الصناعة، واستعراض الأدوار التشريعية والرقابية وأثرها في تحفيز التصنيع المحلي ورفع مستوى الالتزام بالمعايير المعتمدة، بما يسهم في تحسين جودة المنتجات وتعزيز تنافسيتها.

وتناولت محاور الورشة التي أُقيمت بحضور عدد من المختصين وممثلي المصانع الوطنية أهمية الالتزام بالمواصفات القياسية الدولية ضمن منظومة التصنيع، إلى جانب مناقشة متطلبات تطبيق نظام إدارة جودة الأجهزة الطبية وفق المواصفة القياسية ISO 13485:2016، مع تسليط الضوء على اشتراطات السلامة والأداء باعتبارها ركائز أساسية لاعتماد المنتجات الطبية.

كما استعرض المتحدثون الإجراءات المنظمة للحصول على الإذن بالتسويق، ومتطلبات ترخيص المصانع، والمسارات الفنية المعتمدة لتصنيع الأجهزة والمستلزمات الطبية، إضافة إلى متطلبات استيراد المواد الأولية لأغراض التصنيع، بما يضمن تكامل سلسلة الإنتاج وفق الضوابط المعتمدة.

واختُتمت الورشة، بجلسة تفاعلية خُصصت للرد على استفسارات المشاركين ومناقشة التحديات التنظيمية والتشغيلية، في تأكيد على حرص الجهتين على دعم نمو القطاع الصناعي الطبي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، بما ينسجم مع مستهدفات توطين الصناعات الطبية ورفع كفاءتها.

التعريف بخدمات برنامج البناء المستدام

بحضور عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة المهندس إبراهيم بن الشيخ، وبمشاركة عدد من المختصين والمهتمين من المطورين العقاريين، نظّمت غرفة الرياض، ممثلةً بلجنة المقاولات ومواد البناء والهندسة والسلامة، ورشة عمل للتعريف بخدمات برنامج البناء المستدام، وذلك ضمن جهود اللجنة للتعريف بأهداف البرنامج ودوره في رفع كفاءة المباني وتعزيز موثوقيتها واستدامتها.

وتناولت الورشة عددًا من المحاور الرئيسة، شملت استعراض خدمات تقييم الاستدامة وفحص المباني، وتعزيز ثقافة البناء المستدام، إلى جانب التعريف بآليات البرنامج ودوره في تحسين جودة التنفيذ.

كما سلّطت الضوء على أهمية الالتزام بالاشتراطات والمعايير الفنية للحد من العيوب الإنشائية ورفع جودة المخرجات في القطاع.

وهدفت الورشة إلى التعريف بمتطلبات البرنامج ورفع مستوى الوعي بمفاهيم الاستدامة في البناء، ودعم تبنّي الممارسات التي تسهم في الحد من الأخطاء الإنشائية وتحسين كفاءة المباني. كما سعت إلى تعزيز استدامة قطاع البناء في المملكة وتحقيق التكامل بين الجهات ذات العلاقة، إضافةً إلى إبراز الأثر الإيجابي لتطبيق نظام تقييم الاستدامة والركائز الرئيسة التي يستند إليها البرنامج.







ورشة تناقش آليات الاستفادة من الحوافز الداعمة لقطاع التمور

ناقشت ورشة عمل نظمتها غرفة الرياض، ممثلةً في لجنة الزراعة والمياه، آليات الاستفادة من حزمة الحوافز التصديرية المقدمة هيئة تنمية الصادرات وبنك التصدير والاستيراد لشركات التمور السعودية، وذلك بحضور رئيس لجنة الزراعة والمياه بالغرفة م. صادق الرمضان ومشاركة عدد من المختصين والمهتمين بقطاع التمور. ويأتي تنظيم الورشة ضمن جهود الغرفة لتعزيز تنافسية قطاع التمور، ودعم المصدّرين للاستفادة من الممكنات الوطنية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات تنمية الصادرات غير النفطية.

واستهدفت الورشة، التي تحدث فيها فهد العصيمي مدير تطوير الأعمال في بنك التصدير والاستيراد السعودي، وخالد القحطاني أخصائي أول حوافز في هيئة تنمية الصادرات السعودية، رفع مستوى الاستفادة من الحوافز والبرامج الداعمة للتصدير، وتمكين المصدّرين من تجاوز التحديات التشغيلية والتنظيمية، إلى جانب دعم نمو صادرات التمور السعودية في الأسواق العالمية، والعمل على ربط شركات التمور السعودية المصدّرة مع الجهات ذات العلاقة.

كما ناقشت الورشة عدداً من المحاور، أبرزها التعريف بحوافز هيئة تنمية الصادرات السعودية وبنك التصدير والاستيراد السعودي، إضافة إلى آليات وشروط الاستفادة من الحوافز والخدمات المقدمة، وكذلك الخدمات التمويلية والتأمينية الداعمة لصادرات التمور وآليات الوصول إليها.

ورشة توعوية حول الصحة والسلامة المهنية

بالتعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اقامت غرفة الرياض، ممثلةً بلجنة الموارد البشرية والتدريب، عن بعد ورشة عمل "الصحة والسلامة المهنية"، قدّمها أ. خالد التركي من الإدارة العامة للتوعوية بالمؤسسة وبمشاركة عدد من المختصين والمهتمين وأصحاب الاعمال.

وهدفت الورشة إلى تسليط الضوء على مفهوم الصحة والسلامة المهنية، ورفع مستوى الوعي بأهميتها في بيئات العمل، إلى جانب استعراض المعايير الأساسية المعتمدة في هذا المجال، ودورها في تقليل المخاطر المهنية وتحسين بيئة العمل وتوضيح الية تعويض إصابات العمل.

وتناولت الورشة عددا من المحاور، شملت التعريف بمفهوم الصحة والسلامة المهنية، وأبرز المعايير الأساسية الواجب تطبيقها في حال الاخطار المهنية، إضافة إلى الخدمات المقدمة في مجال السلامة والصحة المهنية، وأدوار الجهات ذات العلاقة في دعم وتعزيز ممارسات السلامة.

ويأتي تنظيم الورشة يأتي ضمن جهود الغرفة لتعزيز ثقافة السلامة المهنية، وتمكين منشآت القطاع الخاص من تطبيق أفضل الممارسات التي تسهم في حماية العاملين وخلق بيئات عمل آمنة ومستدامة، بما ينسجم مع مستهدفات التنمية الوطنية، واختُتمت الورشة بالتأكيد على أهمية استمرار التعاون بين الغرفة والمؤسسة لتنفيذ المزيد من البرامج وورش العمل التوعوية المتخصصة في مجالات الموارد البشرية والسلامة المهنية.





لقاء يبحث أثر حوكمة الصناديق العقارية في تعزيز كفاءة السوق

أقامت غرفة الرياض، ممثلةً باللجنة العقارية، لقاءً بعنوان «حوكمة الصناديق العقارية وأثرها في كفاءة السوق وتعزيز ثقة المستثمرين»، بمشاركة أ. عبدالرحمن بن سليمان العقيل الوكيل المساعد للإشراف في هيئة السوق المالية، و أ.هشـام بن عبدالرحمن العسكر المختص في الحوكمة المؤسسية للشركات وحوكمة الصناديق الاستثمارية والعقارية، حيث استعرضا التطورات الكبيرة التي شهدتها البيئة التنظيمية للصناديق العقارية في مجالات الحوكمة والإفصاح وحماية المستثمرين.

وتضمن اللقاء عددا من المحاور تم من خلالها التأكيد على أن الحوكمة الفعالة تسهم في رفع كفاءة السوق العقارية وتعزيز جاذبية الاستثمار فيها، وأهمية تطبيق أعلى معايير الحوكمة على الصناديق العقارية لتعزيز كفاءة السوق والحد من المخاطر والخسائر، وأهمية التزام الصناديق بإعداد ونشر التقارير المالية الدورية وفق المعايير الدولية المعتمدة.

اضافة الى تعزيز الشفافية والإفصاح باعتبارهما الركيزة الأساسية لحماية المستثمرين، حيث تمت الاشارة الى أن نمو حجم الأصول المدارة بالصناديق العقارية بنحو100% خلال عامين، ما يعكس تنامي ثقة المستثمرين وملاك العقارات، كما تم استعراض التطورات التنظيمية الحديثة في قطاع الصناديق العقارية بمجالات الحوكمة والإفصاح وحماية المستثمرين.

هذا بالإضافة الى الإشارة إلى وجود مبادرات اسـتراتيجية قيد العمل لتطوير الصناديق العقارية، تستهدف دراسة احتياجات السوق وتحليل التحديات والفرص بما يسـهم في تعزيز كفاءة القطاع واستدامة نموه.









اطلاق مبادرة فريق رواد الأعمال من الأشخـــاص ذوي الإعـــــاقة

امتداداً لجهودها في بناء بيئة أعمال مستدامة وتنافسية، أطلقت اللجنة التجارية مبادرتها النوعية المتمثلة في فريق "رواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة"، حيث عُقد الاجتماع الأول للفريق برئاسة عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التجارية الأستاذ تركي العجلان، وقد استهدف الاجتماع وضع ركائز العمل القادمة، واستعراض واقع بيئة الأعمال الحالية، مع التركيز على تذليل العقبات وتحويل التحديات إلى فرص استثمارية تدعم حضور هذه الفئة وتنمّي إسهاماتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتضمن أبرز ما تداوله الاجتماع تمكين رواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز البيئة الداعمة لمشاريعهم، بحث المبادرات والبرامج الداعمة لمشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية، مناقشة التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في استخدام المواقع الإلكترونية والتجارة الرقمية.

واوصي الاجتماع برسم التطلعات المستقبلية للفريق، ووضع مسارات عمل ومبادرات تسهم في تحقيق أهدافه، والتعرف على المبادرات الحكومية والحاضنات والبرامج التي تدعم وتطوّر الأنشطة التجارية لرواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة، بجانب استعراض أبرز المشاريع والإنجازات، والتعريف بقصص النجاح الملهمة لرواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل على تطوير وتحسين المنصات والمواقع الإلكترونية بما يعزز سهولة التصفح وإتمام عمليات الشراء الإلكتروني للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.





التجارة تستعرض متطلبات الامتثال للأنظمة التجارية

وزارة التجـارة
Ministry of Commerce



اقامـت غرفـة الريـاض، بالتعاون مـع وزارة التجارة، ورشـة عمل "رفع مستوى الوعي بالمتطلبات النظامية لأنظمة قطاع الأعمال"، تحـدث فيها أ. سـعد بن مبـارك آل معدي، الوكيل المساعد لشؤون الشركات والغرف التجارية بالوزارة، عن أهمية الامتثال للأنظمة التجارية ورفع وعي المنشـآت بالمخالفات المحتملة، واختتمت الورشة بنقاش مفتوح اداره أ. تركي العجلان عضو مجلس الإدارة رئيس اللجنة التجارية.

وتطرق الورشة لعدد من الموضوعات استعرض خلالها مسؤوليات المديرين وأعضاء مجالس الإدارة، وأبرز المخاطر النظامية التي تواجه المنشآت التجارية، والتعريف بالمخالفات والجرائم الأكثر شيوعًا، ومتطلبات الامتثال للأنظمة التجارية، وأثر العقوبات على المنشآت التجارية.

كما اوصت الورشـة بأهمية ترسـيخ ثقافة الامتثال والحوكمة داخل المنشآت التجارية، وضـرورة الإفصاح الفوري عـن أي تعارض محتمل للمصالح، وأكدت على أهمية تحديث بيانات السجل التجاري والمستفيد الحقيقي خلال المدد النظامية، والالتزام بإعداد القوائم المالية وإيداعها وفق المتطلبات النظامية، إضافة الى عدم استخدام أموال الشركة أو صلاحيات الإدارة لتحقيق مصالح شخصية، والعمل على تعزيز الرقابة الداخلية والمعالجة المبكرة للمخالفات.

بحث التعـــاون مع اتحاد الغرف السعـــــودية



استقبل الأمين العام الأستاذ ناصر أبو حيمد، أمين عام اتحاد الغرف السـعودية الأستاذ سلطان المسلم، وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعـاون والتكامل بين غرفة الرياض والاتحاد، وتوحيد الجهود وتعزيز المبادرات المشتركة لدعم قطاع الأعمال، بما يواكب مستهدفات رؤية المملكة 2030.

اللجنة التجارية تناقش تحديات القطاع التجاري



ناقشت اللجنة التجارية بغرفة الرياض في اجتماعها الدوري برئاسة عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الأستاذ تركي العجلان، عدداً من الموضوعات التي تهم القطاع التجاري.

وأكدت اللجنة خلال الاجتماع أهمية المبادرة المقترحة لتشكيل فريق عمل لرواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة، لما لها من دور في دعمهم وتمكينهم وتعزيز مشاركتهم في الأنشطة التجارية، بما يسهم في دمجهم اقتصادياً وتوسيع نطاق استفادتهم من الفرص المتاحة في القطاع.

كما ناقش الاجتماع مستجدات مبادرة "الخدمات الاستشارية" التي تنفذها الغرفة بالتعاون مع جامعة اليمامة، حيث بلغ عدد المتقدمين للاستفادة من المبادرة نحو 280 منشأة. كما بحثت اللجنة أبرز التحديات التي تواجه الأنشطة التجارية في ظل الأوضاع الراهنة في المنطقة، وتطرق الاجتماع إلى مناقشة مقترح تشكيل فريق عمل لرواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة، ليكون بمثابة منصة وطنية داعمة ومُمكّنة لهم، وبما يسهم في تعزيز التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

يذكر انه قد تم اختيار 9 منشآت من بين الطلبات المتقدمة للاستفادة من خدمة الاستشارات المقدمة بالتعاون مع جامعة اليمامة، كما تقرر رفع التحديات التي قد تواجه المنشآت التجارية في ظل الأوضاع الراهنة إلى إدارة اللجان لدراستها ومعالجتها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتنظيم لقاء توعوي لتوضيح الخطوات الواجب اتباعها من قبل المستثمر الجديد قبل الدخول في النشاط التجاري، وبيان أبرز أسباب النزاعات التجارية وسبل الحد منها، والتأكيد على أهمية تشكيل فريق عمل لرواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة، والتنسيق والترتيب في هذا الشأن مع الجمعيات ذات العلاقة.

"الصناعة" تستعرض فرص تعزيز تنافسية القطاع الصناعي

وزارة الصناعة والثروة المعدنية
Ministry of Industry and Mineral Resources

استعرضت وزارة الصناعة والثروة المعدنية ضمن ورشة عمل التعريف بالممكنات والحوافز الصناعية، التي نظمتها غرفة الرياض حزمة الممكنات والبرامج التمويلية والحوافز المقدمة من منظومة الصناعة، لدعم المستثمرين وتعزيز نمو المشاريع الصناعية، وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وذلك بمشاركة عدد من المسؤولين بالوزارة.

وتضمنت محاور الورشة التعريف بدور الممكنات الصناعية في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة والممكنات والحوافز المقدمة ضمن منظومة الصناعة، والدعم مالي غير مسترد، حتى يتم استكمال خطط التحول، إضافة الى القروض المالية الميسرة لتمويل مشاريع تغيير مصدر الطاقة وتحسين كفاءة الطاقة، بجانب مبادرة لتحفيز المصانع الصغيرة والمتوسطة لإصدار شهادة المحتوى المحلي.

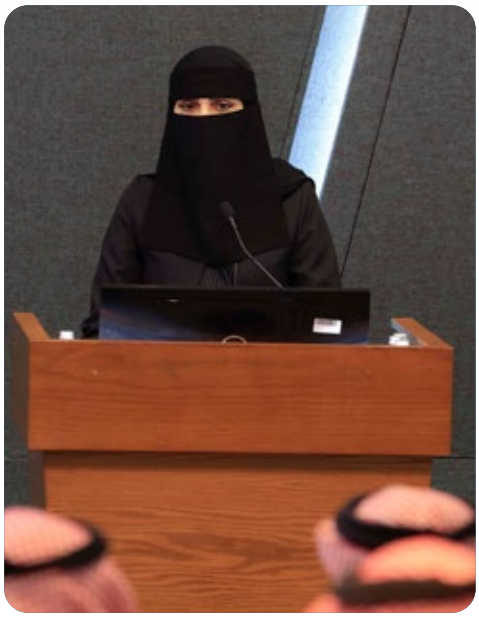
وأشار استعراض الى ان مبادرات الوزارة والممكنات تستهدف تطوير ودعم 12 قطاعاً صناعياً مستهدفاً ضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وتقديم منحة 35% من قيمة الاستثمار الأولي للمشروع بحد اقصى 50 مليون ضمن برنامج الحوافز المعيارية، وخفض الانبعاثات بمقدار 22 مليون طن سنوياً بحلول 2030 من خلال برنامج تنافسية القطاع الصناعي، وخلق 5 آلاف فرصة وظيفية وتنمية قدرات أكثر من 20 ألف موظف في قطاع خدمات الطاقة.





وقاية
هيئة الصحة العامة
PUBLIC HEALTH AUTHORITY

"وقاية" تستعرض فرص الشراكة مع القطاع الخاص



أوضحت هيئة الصحة العامة (وقاية)، خلال لقاء استضافته غرفة الرياض ممثلة بلجنة القطاع الصحي الدور الذي تضطلع به في حماية الصحة العامة وتعزيزها، إضافة إلى الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص ضمن برامج الهيئة في مجالات الخدمات الوقائية والعلاجية، وذلك بحضور الدكتورة أميرة عبدالمحسن الرصيص، المدير التنفيذي لفرع القطاع الأوسط بالهيئة، وعدد من مسؤولي الهيئة وقيادات القطاع الصحي الخاص.

وناقش اللقاء عددا من المحاور منها دور القطاع الصحي الخاص في تعزيز الصحة وجودة الحياة، وكفاءة الاستجابة وضمان استمرارية تطبيق البرامج الوطنية، ورفع مستوى الامتثال وتعزيز آليات الإبلاغ والرقابة، بجانب رصد الفرص المتاحة لتطبيق برامج الهيئة.

وتضمنت مخرجات اللقاء عدد من الأهداف التعريف بالأهداف الاستراتيجية للهيئة لتعزيز الأمن الصحي، وتسليط الضوء على دور الهيئة في حماية الصحة العامة وتعزيزها، إضافة الى إبراز دور القطاع الخاص في تعزيز الوقاية الأولية والثانوية، ورصد رصد التحديات والحلول المرتبطة بتطبيق البرامج الوقائية، وتوضيح آلية تفعيل المؤشرات الوطنية ومشاركة البيانات مع الهيئة.





زيارة مركز قدرات الثورة الصناعية الرابعة

قامت لجنة الصناعة والطاقة بغرفة الرياض، برئاسة م. بدر الشثري بزيارة ميدانية لمركز القدرات للثورة الصناعية الرابعة في المدينة الصناعية الثانية، والذي تشرف عليه مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالشراكة مع برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "ندلب".

واطّلعت اللجنة خلال الزيارة على عرض تعريفي حول المركز وأهدافه ورسالة، ودوره في تسريع تبنّي تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، من خلال تقديم حزمة متكاملة من خدمات التدريب والاستشارات للتحول الرقمي، وتطوير حلول تقنية تسهم في رفع كفاءة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية.



وخرجت الزيارة بعدد من التوصيات، أبرزها تنظيم ورشة عمل تعريفية موسعة تستهدف القطاع الصناعي، بهدف بحث آليات تعزيز التعاون وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنظيم لقاءات تعريفية بقصص النجاح للمصانع ذات العلاقة بالمركز، وبحث سبل التعاون للاستفادة من روزنامة برامج المركز التدريبية والدورات وورش العمل.



الغرفة تستضيف ملتقى العـلاج النفـسي الأول

اسـتضافت غرفة الرياض فعاليات ملتقى العلاج النفسي الأول الذي نظمته الجمعية السـعودية للطب النفسـي ومركز تناسق الطبي تحت عنـوان "إيذاء الـذات"، وذلك بمشـاركة نخبة من المختصيـن في مجال الصحة النفسية.





"اللجـــــنة العقـــــارية" تبحـــــث التحـــــديات التنظيـــــمية وتوصي بحـزمة من المبـــادرات

ناقشت اللجنة العقارية بغرفة الرياض في اجتماعها الدوري برئاسة د. تركي اليحيى مستجدات القطاع العقاري وأبرز التحديات التي تواجه المطورين والمستثمرين، إلى جانب اسـتعراض نتائج اللقاءات السـابقة مع الجهات ذات العلاقة، وأبرز المستجدات في القطـاع والحلول المقترحـة لمعالجة التحديات القائمة.

وتضمنـت بنود الاجتمـاع، رصـد التحديات المرتبطة بإجراءات التراخيص للمطور العقاري، واسـتعراض نتائـج اللقـاءات مـع الجهات ذات العلاقة بالقطاع، إضافة الى مناقشة مسودتي اللائحتين التنظيميتين لإدارتي الأملاك والمرافق، وبحـث تنظيم عدد من الفعاليات التعريفية حول الاستثمار العقاري.

وأوصـى الاجتمـاع بالتواصل مـع الجهات ذات العلاقة ضمن مبادرات تطوير القطاع العقاري، وعقد لقاء حول حوكمة الصناديق العقارية وأثرها في رفع كفاءة السوق، كما اكـد على تعزيز المشـاركة في المؤتمرات والمعارض العقارية القادمة محلياً ودولياً، وإقامة ورش عمل في التسويق والإعلانات والوساطة العقارية.



تطوير مبادرات مشتركة لتعزيز بيئة الأعمال

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING



دعما للشراكة وتعزيزا لبيئة الأعمال، وسعيا لرفع كفاءة التنسيق بما يخدم تطلعات التنمية الاقتصادية، أقامت غرفة الرياض بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ورشة عمل مشتركة، بمشاركة عدد من المختصين من الجانبين.

ويأتي تنظيم الورشة في إطار تعزيز أوجه التكامل والتعاون مع الجهات الحكومية، وذلك انطلاقا من نهج الغرفة في تطوير مبادرات مشتركة تسهم في دعم قطاع الأعمال.

وتناولت الورشة عدداً من المحاور المهمة، من أبرزها تحليل هيكل التكاليف وتنافسية القطاعات الاقتصادية وأثرها في تعزيز التنوع الاقتصادي، إضافة إلى تطوير عناصر البيانات الأساسية لمنشآت القطاع الخاص، ومناقشة أبرز التحديات المتعلقة بصعوبة التنبؤ والضبابية التشريعية وسبل معالجتها، إلى جانب بحث سبل تنمية القدرات والمهارات.

نشر الوعي بمخاطر التستر التجاري



عقدت اللجنة التجارية اجتماعها الدوري برئاسة الأستاذ محمد بن عبد الرحمن السهلي، نائب رئيس اللجنة، حيث ناقشت عدداً من الموضوعات المتعلقة بالقطاع التجاري، وأكدت أهمية رفع الوعي بأضرار التستر التجاري وآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، من خلال تنفيذ حملة توعوية تستهدف القطاع الخاص.

وناقش الاجتماع مناقشة مخرجات اجتماع اللجنة مع اللجنة الوطنية التجارية باتحاد الغرف السعودية، والتحضير للقاء المرتقب مع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، كما بحث إعداد استطلاع رأي لقياس أثر ورش العمل الخاصة بارتفاع إيجارات المحلات التجارية.

واوصي الاجتماع رفع التحديات المتعلقة بالتستر التجاري إلى اللجنة الوطنية التجارية لدراستها، وتعزيز وعي القطاع الخاص بمخاطر التستر التجاري عبر حملة توعوية. وإعداد استطلاع رأي حول إجراءات الفسح والاختبارات المخبرية لدعم تحسين الخدمات، كمتا اعتمد اجراء استطلاع لقياس أثر ورش العمل المتعلقة بارتفاع إيجارات المحلات التجارية.



دعم الصغيرة والمتوسطة عبر خدمة "جدير"

استهدفت ورشـة العمل التعريفية بخدمة "جدير" لتأهيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي نظمتها غرفـة الرياض ممثلة باللجنة التجارية، وبالتعاون مع (منشـآت)، التعريف بالخدمة ودورها في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تحسين جاهزيتها السوقية والتعاقدية، بالإضافة إلى رفع الوعي بآلية التأهيل وتوضيح الفرص المتاحة لتعزيز نمو واستدامة المنشآت.

وتضمنت محاور الورشة، مقدمة عن خدمة "جدير" وآلية عملها، والقيمة المضافة التي تقدمها الخدمة للمنشآت، ومتطلبات وشروط التأهيـل والانضمام، وخطوات التسـجيل والاستفادة من الخدمة.

حيث تهدف الورشـة الـى تأهيل وتمكين المنشـآت الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل وصول المنشآت إلى الفرص الشرائية في القطاعين العام والخاص، بجانب استعراض الفوائـد والقيمـة المضافة مـن الانضمام للخدمة، وتعزيز جاهزية المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمنافسة في السوق، وزيادة نسبة المحتوى المحلي عبر ربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع شركاء الخدمة.

دعم المحتوى المحلي وزيـادة الصـادرات

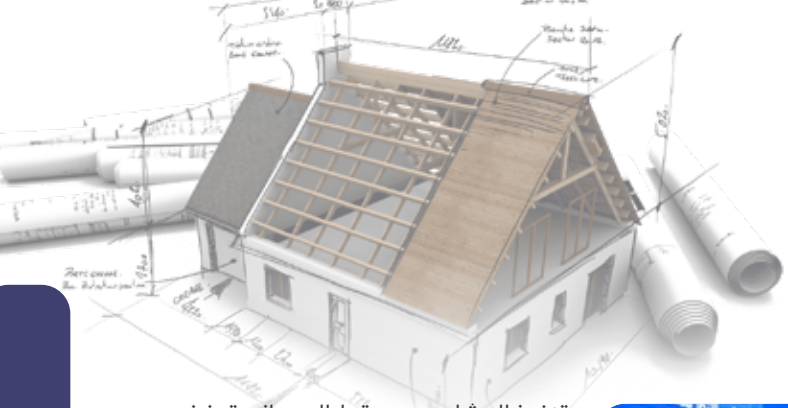
وزارة الصنـاعـة والثروة المعـدنـيـة
Ministry of Industry and Mineral Resources



في إطار تعزيز التواصل بين القطاعين العام والخاص، نظّمت لجنة الصناعة والطاقة بغرفة الرياض، برئاسة المهندس بدر الشثري، لقاءً مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية، ممثلة بالأستاذ محمد بن بالقاسم الشهري، مدير عام الإدارة العامة لمكتب الترميز السعودي، وذلك لاسـتعراض مبادرة السجل الوطني للمنتجات والخدمات وسلاسل الإمداد.

وناقـش اللقاء عـدداً من المحاور، شـملت استعراض مبادرة السجل الوطني وخدماتها، والتعريف بالتصنيف والترميز وأهميتهما، إلى جانب عرض منصة السجل الوطني ومميزاتها، ومناقشـة دعم المحتـوى المحلي وزيادة الصادرات، إضافة إلى تسليط الضوء على أهمية تكامـل الجهات في تطبيق أنظمة التصنيف والترميز.

وخـرج اللقـاء بعدد مـن التوصيـات، أبرزها تشـكيل فريـق عمل مشـترك بيـن الوزارة واللجنة، وترشيح مختصين للمشاركة في تطوير المبادرة، إلى جانب تنظيم ورش عمل تعريفية للمستثمرين.



تطوير خدمات التوريدات البنـــــائية للمشـــاريع



نظّمـت غرفة الريـاض ورشـة حوارية حول "تطوير خدمات التوريدات البنائية للمشاريع"، بحضور عضو مجلـس الإدارة ورئيس لجنة المقاولات ومواد البناء والهندسة والسلامة المهندس إبراهيم بن عبدالرحمن بن الشيخ، وبمشاركة عدد من المختصين والمهتمين في هذا القطاع المهم.

ويأتي تنظيم الورشـة ضمن جهود الغرفة لدعم قطاع المقاولات، وتمكينه من مواكبة التحولات التنظيمية والتقنية، وتعزيز دوره الحيـوي في تحقيق مسـتهدفات التنمية الشاملة، حيث هدفت الورشة إلى مناقشة سـبل تحسين منظومة التوريد في قطاع المقاولات والبناء، بما يتماشى مع تطلعات التنمية في المملكة، ويسهم في رفع كفاءة تنفيذ المشاريع وجودتها، إلى جانب تعزيز التكامل بين مختلف أطراف سلسلة الإمداد.

وتناولت الورشة عددًا من المحاور الرئيسة، من أبرزها النهضة العمرانية في المملكة في ظل رؤية السعودية 2030، وأهمية إعادة هندسـة التوريد للمقاولين وتعزيز نمـاذج التكامـل، إضافة إلى اسـتعراض دور المنصات الرقميـة في خدمة قطاع المقاولات، مثل منصة "سوق المقاول"، كما ناقش المشاركون التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد في المشاريع الكبرى، مع اسـتعراض أبرز الحلول والمقترحات التي تسهم في تحسين كفاءة الإمداد وضمان استدامة المشاريع.

ومن جانبه أكد ابن الشيخ أن المملكة تحظى برؤية واضحة رسمت ملامح النهضة العمرانية، مشـيراً إلى أن مثل هذه اللقاءات تسـهم في توفير الممكنات والبيانات اللازمة لدعم المختصين ورواد الأعمال، وتعزيز دورهم في تحقيق مستهدفات التنمية.

تطويـر الشراكات لدعـــم قطـــاع المقـــاولات



عقدت لجنة المقاولات ومواد البناء والهندسة والسلامة بغرفة الرياض اجتماعها الدوري، برئاسة عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة المهندس إبراهيم بن عبدالرحمن بن الشيخ، والذي أكد خلال الاجتماع أهمية الدور الذي تؤديه في دعم القطاع، مشيرًا إلى استمرار العمل المشترك وتعزيز الشراكات مع مختلف الجهات، بما يخدم تطلعات القطاع ويسهم في تطويره.

وناقش الاجتماع أبرز التحديات التي يواجها القطاع، حيث تقرر تشكيل فريق عمل برئاسة رئيـس اللجنة وعضوية عـدد من الأعضاء، لمتابعة تلك التحديات مع الجهات ذات العلاقة، ومناقشتها، ووضع الحلول المناسبة لها، ورفع التوصيات اللازمة بشأنها.

كما وافق المجتمعون على المشاركة في معـرض مقاولين الرياض، على أن تشـارك اللجنة في المعرض كشـريك استراتيجي، دعما لجهود تطوير القطاع وتعزيز التواصل بين الشركات والجهات ذات العلاقة.

واطلع الأعضاء على نموذج بطاقة التحدي، حيث أوصوا بالعمل على حصر التحديات التي تواجه قطـاع المقاولات ومواد البناء لدى الجهات ذات العلاقة، تمهيدا لمعالجتها ورفعها للجهات المختصة.

وفي بنـد الفعاليـات، أيدت اللجنـة إقامة معرض ومنتدى التشييد والبناء، لما يمثله الحـدث من أهمية في دعـم القطاع، كما تم استعراض واعتماد الأنشطة والفعاليات المقترحة لعام 2026م.



برامج تطويرية لتمكين قطاع التعـــليم وتعـــزيز استـدامته

تطرقت لجنـة التعليم بغرفة الرياض خلال اجتماعها الدوري برئاسة الأستاذ عبدالعزيز الفهد لمناقشة عدد من المبادرات والبرامج الهادفة إلـى تطوير قطاع التعليم وتعزيز استدامته، وذلك من خلال التركيز على دعم التعليم الخاص، وتمكين المنشآت التعليمية، ورفع كفاءة القطاع، ومعالجة أبرز التحديات التنظيمية والتشغيلية والاستثمارية، كما اسـتعرضت اللجنـة عـدداً مـن المقترحات والمبادرات النوعية التي تسهم في تعزيز البيئة التعليمية وتحفيز الاستثمار في القطاع.

وتضمنـت بنـود الاجتمـاع تنظيم ورشـة عمل بالتعاون مع الهيئة العامة للمنافسة لمناقشة تحديات قطاع التعليم، في جانب الممارسات المرتبطة بتجارة الزى المدرسي، واسـتعراض مبادرة توقيع اتفاقية تعاون مـع جامعة الأميرة نورة، وبحث سـبل دعم البرامج المجتمعية المرتبطة بقطاع التعليم، ومناقشـة إعداد برامج تطويرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لدعم التعليم الخاص.

حيث اوصت اللجنة بحصر التحديات والفرص الداعمة لاستراتيجية التعليم، واعتماد تنظيم ورشـة عمـل بالتعاون مـع الهيئـة العامة للمنافسة، والموافقة على مبادرة اتفاقية التعاون مع جامعة الأميرة نورة، وإعداد خطة متكاملة للبرامج المجتمعية لقطاع التعليم بالتعاون مع الجهات المختصة، ووضع برامج تطويرية للمنشـآت الصغيرة والمتوسطة لدعم التعليم الخاص، وتشـكيل فرق عمل متخصصـة لمتابعة تنفيذ ما تم مناقشـته في كل محور من محاور الاجتماع.

رصـد تحـــديات قطـــاع تأجـــير السيـــارات





تناولت ورشة عمل "تحسين كفاءة قطاع تأجير السيارات"، التي نظمتها غرفة الرياض ممثلةً في لجنة القطاع اللوجستي، أبرز التحديات التي تواجه القطاع في الجوانب التشغيلية والتنظيمية، إضافةً إلى دعم تنافسية قطاع تأجير السيارات، واستعراض فرص النمو والتوسع في ظل مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وشملت محاور الورشة استعراض الأنظمة واللوائح المنظمـة للقطاع، وتطوير آليات تقييم المخاطر للعملاء، والتكامل بين منصة "تأجير" ومنصة "تم" والجهات ذات العلاقة بجانـب دور البيانـات في دعم اتخـاذ القرار وتحسين البيئة التنظيمية.

وأوصت الورشة برصد التحديات ومن ضمنها عدم تمديد التفويض الا بموافقة العميل، وعدم قبول التنفيذ عند تعليق عقد المطالبة الماليـة في حـال كان العميل زائرا، و حصر مخالفـات الأمانـة والرفع بهـا للجهات ذات العلاقة، إضافة الى تشكيل فريق للتواصل مع لجنة تأجير السـيارات في اتحاد الغرف لضمـان عدم التعارض بما تم رفعه سـابقاً من تحديات.



رفع كفـاءة إدارة الأدويـة والمخـزون عبر نظام "رصد"



استعرضت الهيئة العامة للغذاء والدواء، خلال ورشة عمل "آلية مطابقة المخزون الفعلي مع نظام رصد الصيدليات والمستشـفيات الخاصة"، التي نظّمتها غرفة الرياض ممثلة بلجنة القطاع الصحي، دور النظام في رفع مستوى الالتزام بالأنظمة الرقابية، وتعزيز كفاءة إدارة الأدوية والمخزون في القطاع الصحي، ومراقبة عمليات سلسلة التوريد الدوائي.

وتناولت محاور الورشة التعريف بنظام تتبع الأدوية الإلكتروني "رصد" وآلية عمله، استعراض تقارير النظام وأهميتها في دعم الرقابة، شرح آلية التحقق من مطابقة المخزون الفعلي، وآليات تصحيح أوضاع المخزون.

وتستهدف الورشة تعزيز الوعي بالأنظمة الصحية، ومواكبة التحولات الرقمية، وتمكين المنشآت الصحية من تطبيق أفضل الممارسات في إدارة الأدوية، ورفع مستوى الامتثال والحد من الأخطاء بما ينعكس إيجابا على سلامـة المرضى، إضافة الـى توفر بيانات موثوقـة حـول الأدويـة المسـتهدفة في الغش ومصادر الأدوية المغشوشة، ورصد ابرز التحديات والحلول اللازمة

ومن جهة أخرى نظّمت اللجنة بالتعاون مع الهيئة العامة للغذاء والدواء، ورشـة عمل بعنوان "اشتراطات الفسح والتفتيش للمنشآت والمنتجات الخاضعة لرقابة الهيئة، ومعالجة تحديات العملاء ومواكبة التحديثات"، وذلك بهدف تعزيز الوعي بالمتطلبات التنظيمية والإجرائية المتعلقة بعمليات الفسح والتفتيش، ورفع مستوى الامتثال للأنظمة واللوائح المعتمدة.

ورشـة تفاعليـة حـول المشاريع التجارية المبتكرة

في إطـار جهودها الرامية إلى تعزيز ثقافة الابتكار نظّمت غرفة الرياض ورشة عمل تفاعلية بعنوان «المشـاريع التجاريـة المبتكرة»، وذلـك بهـدف تنمية الوعي بأسـاليب إدارة المشاريع الحديثة، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وهدفت الورشة إلى إبراز أهمية الابتكار في تطوير المشاريع التجارية ورفع كفاءتها، إلى جانب استكشاف اقتصادات المستقبل ونماذج الأعمال الحديثة، وتسليط الضوء على الممارسات الفعالة التي تمكّن رواد الأعمال والمنشآت من تحقيق الاستدامة والنمو.

وتناولت الورشـة عددا من المحاور الرئيسة، مـن بينها دور الابتكار في تطوير المشـاريع التجارية، وآليات بنـاء نماذج وأدوات الأعمال الابتكارية، إضافة إلى مراحل وخطوات تنفيذ المشروع الابتكاري، مع استعراض أبرز السمات والمهارات التـي يتمتع بها رائد الأعمال في بيئة الأعمال المتغيرة.

وتأتي هذه الورشـة ضمن برامج وأنشـطة الغرفة الهادفة إلى دعم رواد الأعمال وأصحاب المنشآت، وتمكينهم من تبني الحلول الابتكارية، وتعزيز تنافسـية قطاع الأعمـال، بما يواكب التحـولات الاقتصادية ويسـهم في تحقيق التنمية المستدامة.

تمكـين أصحـاب العمـل وتعـزيز الالتزام التـأميني

gosi

أقامت غرفة الرياض، ممثلةً بلجنة الموارد البشرية والتدريب، وبالتعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ورشة عمل "الخدمات الإلكترونيـة المقدمـة لأصحـاب العمـل ((GOSI أعمـال والالتزام التأميني"، وهدفت الورشـة إلى تمكين منشـآت القطاع الخاص من الاسـتفادة من الخدمات الإلكترونية التـي تقدمها التأمينات الاجتماعية، وتعزيز مستوى الالتزام بالأنظمة واللوائح، بما يسهم في رفع كفاءة الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال.

وتضمنت محاور الورشة شرح الخدمات الإلكترونية المقدمة لأصحاب العمل، وتوضيح المهلة النظامية للخدمات المرتبطة بالمشتركين، والاشتراكات والأخطار المهنية، والتعريف بشهادة الالتزام وأهميتها للمنشآت.

كما اكدت الورشة على أهمية الوعي بخدمات التأمينات الاجتماعية الإلكترونيـة، وتعزيز الالتزام بالأنظمـة واللوائح التأمينية، وتقليل الأخطاء وتحسـين كفاءة الإجراءات التشـغيلية، إضافة الى دعم التحول الرقمي وتحسـين بيئة الأعمال فـي القطاع الخاص، كما نظّمت اللجنة ورشة عمل بعنوان "منصة قوى وخدماتها"، استهدفت التعريف بالمنصة والخدمات التي تقدمها، وذلك بمشاركة عدد من المختصين والمهتمين.



ورشـــة عـن نظـــام المسـاهمات العقارية

REGA الهيئة العامة للعقار REAL ESTATE GENERAL AUTHORITY

بالتعاون مع الهيئة العامة للعقار، نظّمت غرفة الرياض، ممثلةً باللجنة العقارية، ورشة عمل "المساهمات العقارية"، استهدفت التعريف بنظام المساهمات العقارية وأبرز مستهدفاته، ودوره في تعزيز مستوى الشفافية ورفع موثوقية الاستثمار بالسوق العقاري مـن خلال حفظ حقوق اطراف المساهمة العقارية.

وتناولت محاور الورشة التعريف بنظام المساهمة العقارية واهدافه، أثر النظام في رفع كفاءة وجاذبية السوق العقاري، دور النظام في تعزيز الشفافية والإفصاح، و

استعراض ادوار اطراف المساهمات العقارية، اضافة الى مزايا المساهمات العقارية وتنويع مصادر التمويل، وآلية متطلبات التأهيل والترخيص للمطور العقاري

بحث سبل تطوير الوجهات السياحية وتعزيز الفرص الاستثمارية

صندوق التنمية السياحي Tourism Development Fund

ضمن جهودها لتعزيز بيئة الاستثمار السياحي، عقدت لجنة السياحة والترفيه والفعاليات بغرفة الرياض، برئاسة الأستاذ فالح الفالح ورشة عمل مع قيادات صندوق التنمية السياحي، ناقشت عدداً من الموضوعات، إضافة إلى مبادرة الصندوق لتطوير الوجهات السياحية.

وتناولت الورشة التعريف بالمبادرة وأبرز محاورها، حيث تهدف إلى جذب وتمكين الاستثمارات السياحية النوعية، إلى جانب تحفيز تطوير وجهات سياحية متكاملة ترتكز على مقومات كل منطقة، مع تركيز خاص على المدن التي تمتلك ميزات تنافسية واعدة.

كما استعرضت الورشة فرص تطوير الوجهات السياحية والفرص الاستثمارية المرتبطة بها، وسبل تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في دعم نمو القطاع السياحي وتحقيق مستهدفاته، وتأتي هذه الورشة ضمن جهود اللجنة لتعزيز بيئة الاستثمار السياحي، وفتح آفاق جديدة للمستثمرين، بما يواكب توجهات تطوير القطاع السياحي في المملكة.

ومن جهة أخرى عقدت اللجنة اجتماعا مع قيادات صندوق التنمية السياحي، لمناقشة برنامج سلسلة الهاكاثونات السياحية، وذلك ضمن المبادرات التطويرية التي ينفذها الصندوق، وجرى خلال الاجتماع استعراض أهداف البرنامج الرامية إلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في قطاع السياحة، ودعم نمو الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال.

كما ناقشت خلال اجتماعها الدوري برئاسة الأستاذ فالح الفالح، عدداً من الموضوعات الرامية إلى دعم القطاع السياحي وتعزيز الاستثمار فيه، شملت دراسة الحوافز الاستثمارية، ومعالجة التحديات، ومبادرات تطوير القطاع، إلى جانب استعراض عدد من البرامج والمشروعات ذات الصلة بالقطاع، إضافة الى عددًا من الموضوعات الرامية إلى دعم القطاع السياحي وتعزيز الاستثمار فيه.



بحث دعم صغار المزارعين وأثر المقابل المالي على القطاع الزراعي

بحثت لجنة الزراعة والمياه بغرفة الرياض اجتماعها الدوري برئاسة المهندس محمد الرمضان، لمناقشة عدد من الموضوعات والتحديات التي تهم القطاع الزراعي، وفي مقدمتها آلية دعم صغار المزارعين، والإطار العام لدراسة أثر المقابل المالي على القطاع الزراعي.

واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع سبل تعزيز استدامة أعمال صغار المزارعين، بما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتحقيق مستهدفات الأمن الغذائي، إلى جانب مناقشة آليات التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدراسة أثر المقابل المالي على القطاع.

وأكدت اللجنة أهمية تحديد اجتماعات اللجنة الدورية مع الجهات ذات العلاقة لبحث تحديات القطاع، كما ناقشت أثر المقابل المالي وآليات دعم صغار المزارعين، وأقرت الإطار العام للدراسة المزمع إعدادها لقياس انعكاسات المقابل المالي على القطاع الزراعي.

وخرج الاجتماع بعدد من التوصيات، شملت مخاطبة الجهات ذات العلاقة فيما يخص الالتزام البيئي، وإعداد دراسة متخصصة تُعنى بقياس أثر المقابل المالي على القطاع الزراعي، إلى جانب تشكيل فريق عمل يتولى متابعة إجراءات الدراسة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بما يدعم اتخاذ القرارات المبنية على نتائج علمية تسهم في تطوير القطاع وتعزيز استدامته.







تمكين الكفاءات الوطنية لمواجهة تحديات حماية البيانات الشخصية

عقدت الغرفة، ممثلةً بمركز التدريب وبالتعاون مع شركة "بيكسوس" والرابطة الدولية لمحترفي الخصوصية، ورشة عمل "بناء القدرات البشرية في مجال حماية البيانات الشخصية"، بمشاركة عدد من الخبراء والمهتمين والمختصين، وهدفت الورشة إلى إبراز أهمية تأهيل الكفاءات الوطنية وتمكين مسؤولي الخصوصية من أداء أدوارهم بكفاءة واستقلالية، إلى جانب استعراض التحديات التطبيقية لنظام حماية البيانات الشخصية، وكيفية إدارة المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وتناولت محاور الورشة عدد من الموضوعات من ابرزها التوقعات التنظيمية لنظام حماية البيانات الشخصية في المملكة، دور ومسؤوليات واستقلالية مسؤول حماية البيانات، الواقع التنظيمي: الإنفاذ، والأدلة، والجاهزية التشغيلية، التحديات العملية في تطبيق أنظمة حماية البيانات، والذكاء الاصطناعي وعلاقته بالخصوصية وحماية البيانات.

وتتمثل أهداف الورشة في رفع مستوى الوعي بأهمية نظام حماية البيانات الشخصية، وتطوير الكفاءات الوطنية في مجال حماية البيانات، إضافة الى توضيح الأدوار والمسؤوليات التنظيمية لمسؤولي حماية البيانات، وتعزيز الامتثال لنظام حماية البيانات الشخصية السعودي (PDPL)، ومعالجة التحديات المستجدة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات.





تنظيم قطاع المعدات الثقيلة



المواصفات السعودية
Saudi Standards
SASO

دعما للنهوض بقطاع المعدات الثقيلة نظمت الغرفة والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة لقاءً جرى خلاله مناقشة مبادرة "التكامل بين مركز تنظيم المعدات الثقيلة وغرفة الرياض"، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل في تنظيم قطاع المعدات الثقيلة، من خلال تطوير الأطر التنظيمية والتقنية وتبادل المعلومات الخاصة بالمعدات الثقيلة بين الجانبين.

وتهدف المبادرة الى تعزيز التعاون والتكامل في تنظيم قطاع المعدات الثقيلة، ودعم حوكمة القطاع ورفع مستوى الامتثال للأنظمة، إضافة الى تبادل البيانات المرتبطة بالمعدات الثقيلة لتطوير قدرات قطاع، وتشكيل فرق عمل مشتركة لمتابعة تنفيذ بنود المبادرة، وإطلاق حملة توعوية مشتركة للتعريف بتنظيم القطاع.

التعريف بأهداف جائزة كفاءة الطاقة 2026

جائزة كفاءة الطاقة
ENERGY EFFICIENCY AWARD



استعرضت ورشة عمل للتعريف بجائزة كفاءة الطاقة في دورتها الثانية لعام 2026، التي نظمتها غرفة الرياض بالتعاون مع المركز السعودي لكفاءة الطاقة، مفهوم الجائزة ومساراتها ومعاييرها وآلية التقديم عليها، كما سلّطت الضوء على أبرز التجارب والممارسات الناجحة في مجال كفاءة الطاقة.

وتضمنت محاور الورشة تقديم مقدمة تعريفية عن المركز السعودي لكفاءة الطاقة، والتعريف بجائزة كفاءة الطاقة ومساراتها والمعايير الأساسية، إضافة الى شرح آلية المشاركة وخطوات التقديم على الجائزة.

يذكر ان الجائزة تهدف الى تعزيز جهود كفاءة الطاقة في المملكة من خلال نشر الوعي، وإبراز أهمية ترشيد الطاقة وتحسين كفاءة استهلاكها في مختلف القطاعات، وكذلك تحفيز الجهات والقطاعات على تبنّي أفضل الممارسات في رفع كفاءة الطاقة، وأيضا تشجيع البحث والابتكار في مجال كفاءة الطاقة لدى المؤسسات والأفراد وتحقيق وفورات وطنية مستدامة تسهم في دعم التنمية الاقتصادية.



بحث تسريع رحلة تطوير المشاريع العقارية مع " إتمام"

استضافت غرفة الرياض، ممثلةً باللجنة العقارية، خلال لقاءٍ المهندس محمد الدخيل، الرئيس التنفيذي لمركز إتمام لخدمات المطورين العقاريين، حيث استعرض الخدمات التي يقدمها المركز للمطورين، والدور الذي يضطلع به في دعم وتسريع رحلة تطوير المشاريع العقارية، إضافةً إلى توضيح آليات العمل التي تسهم في تسريع تطوير المشاريع وتحسين بيئة الاستثمار في القطاع العقاري. كما ناقش اللقاء أبرز التحديات التي تواجه المطورين وسبل معالجتها، وذلك بحضور الدكتور تركي اليحيى، رئيس اللجنة العقارية، وعدد من المهتمين بالقطاع العقاري.

وتناولت محاور اللقاء التعريف بدور مركز دعم وتسريع رحلة تطوير المشاريع العقارية، ورصد تحديات المطورين وتقديم الحلول، وتسهيل إجراءات التراخيص، وتسهيل الأعمال من خلال الإجراءات المرتبطة بخدمات المركز، وتضمنت أبرز مخرجات اللقاء التأكيد على أهمية التعريف بدور المركز في تحقيق مستهدفات القطاع العقاري، إضافة الى تحسين تجربة تطوير المشاريع بهدف زيادة جاذبية الاستثمار العقاري، والتأكيد على دور المركز في تبسيط وتسريع الإجراءات وتقليص مدة إنجاز المشاريع، وأهمية دور المركز في تسهيل حصول المطورين على الخدمات والحد من التعقيدات الإجرائية.

هذا بالإضافة الى حصر التحديات التي تواجه المطورين العقاريين، مع تقديم حلول عملية لها، واستعراض خطط المركز المستقبلية لتقديم خدمات متخصصة للمشاريع العقارية الكبيرة، وتسهيل إجراءات الحصول على الرخص، بهدف تسريع إطلاق المشاريع العقارية، والتنسيق المستمر بين اللجنة العقارية والمركز لمعالجة القضايا، بجانب تنظيم لقاءات وورش عمل مشتركة لتعزيز وعي المطورين بدور المركز وخدماته.

ومن جانبه أكد د. اليحيى أن تنظيم اللقاء يأتي في اطار تعزيز التعاون مع مركز إتمام بغرض معالجة التحديات التي تواجه المطورين العقاريين منوها بالدور الذي يضطلع به المركز في تقديم خدماته للقطاع العقاري حتى يصبح جاذبا للمزيد من الاستثمارات مشيرا الى ما شهده القطاع من تطور في التشريعات والأنظمة داعيا لتضافر جهود كافة الأطراف بغرض العمل من اجل تحقيق مستهدفات الاستراتيجية العقارية.







"المكاتب المهنية" تبحث تحديات المنافسات

بحثت لجنة المكاتب المهنية بغرفة الرياض اجتماعها الدوري برئاسة الأستاذ خالد الخضيري، عـددا من الموضوعات ذات العلاقة بأعمال اللجنة وقطاع المكاتب المهنية، من أبرزها مقتـرح إقامـة مؤتمر متخصـص بالمكاتب المهنية، إلى جانب استعراض برامج التعاون مع الجهات ذات العلاقة.

وناقـش الاجتماع برامج العمـل مع الهيئة السـعودية للملكيـة الفكرية، واسـتعرض نتائج لقاء اللجنـة بهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، إضافة إلى مناقشة مقترح إقامة مؤتمر للمكاتب المهنية، واستكمال تنفيذ خطة عمل اللجنة.

وخرج الاجتماع بعدد من التوصيات، شملت إعداد استبيان لحصر الحالات والملاحظات المتعلقة بالمنافسات والممارسات التي تمس قطاع المكاتب المهنية، وتشكيل فريق عمل لتولي ملف الإعداد لمؤتمر المكاتب المهنية لضمان سرعة الإنجاز، إلى جانب الترتيب لعقد اجتماعات مع لجان الغرفة ذات العلاقة لمناقشة المواضيع المشتركة، والعمل على توثيق بنود المتابعة لضمان استمرارية العمل وقياس مستوى الإنجاز.

ويأتي هذا الاجتماع في إطار حرص اللجنة علـى متابعة مسـتجدات القطـاع، وتعزيز التنسيق والعمل المشترك بما يخدم قطاع المكاتب المهنية.

مناقـشة سيـاسة الذكاء الاصطناعي

نظمت الغرفة ورشة عمل "سياسة الذكاء الاصطناعي" للاطلاع على السياسة التي نشرتها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا"، بحضور ومشاركة عدد من المختصين والمهتمين.

وتناولت أهداف الورشـة، التعريف بمحاور السياسـة ومبادئهـا، و- اسـتعراض أبرز ما تضمنته من ضوابط وممارسات لتبنّي الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول و- رصد ملاحظات ومقترحات القطاع الخاص على السياسـة بما يسهم في إثراء السياسة و تعزيز بيئة أعمالٍ تنافسية ومستدامة.



مزايا منصة دليـل الأعمـال السعودي



عقدت غرفة الرياض، ممثلة باللجنة التجارية، وبالتعـاون مع وزارة التجـارة واتحاد الغرف السـعودية، ورشـة عمل "التعريف بمنصة دليل الأعمال السعودي"، حيث استعرضت الورشة دور المنصة في توفير قاعدة معلومات موحدة للمنشـآت التجارية، وما تقدمه من فرص لتعزيز الحضور الرقمي للمنشآت وإبراز خدماتها ومنتجاتها، بما يدعم مستهدفات التحول الرقمي وتنمية الأعمال في المملكة.

ويذكر ان الورشة استهدفت التعريف بمنصة دليل الأعمال السعودي وأهدافها، واستعراض المزايا والخدمات التي تقدمها المنصة للمنشآت، وشرح آلية التسجيل واستكمال الملف التجاري والخدمات، وتعزيز اسـتفادة المنشآت من الخدمات الرقمية الداعمة للأعمال.

الامتيـــاز التجـــاري..
فرص استثمارية تدعم نمو الأعمال

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

ناقش مختصون "الفرص الاستثمارية في الامتياز التجاري"، واهمية تعزيز الوعي بمفهوم الامتياز التجاري ودوره بوصفه أحد النماذج الاستثمارية الواعدة التي تسهم في نمو الأعمال وتوسع العلامات التجارية، إضافة إلى تمكين المستثمرين ورواد الأعمال من استكشاف العلامات التجارية المناسبة، وبناء شراكات ناجحة، من خلال معرفة آليات الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع.

واستعرضت الورشة التي عقدتها الغرفة بالتعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، تعزيز الاستثمار في قطاع الامتياز التجاري، وزيادة إقبال رواد الأعمال للاستفادة من فرص الامتياز التجاري، إضافة الى دعم نمو العلامات التجارية المحلية وتوفير فرص العمل، ورفع مساهمة قطاع الامتياز التجاري في التنمية الاقتصادية.

وضمنت مخرجات الورشة التأكيد على رفع الوعي بمفهوم الامتياز التجاري وفرصه الاستثمارية، وتعريف المشاركين بالعلامات التجارية المتاحة عبر منصة الامتياز التجاري، والمساهمة في تمكين المستثمرين رواد الأعمال من تقييم الفرص الاستثمارية، وتأكيد ضرورة تعزيز التواصل وبناء العلاقات بين مانحي الامتياز والمستثمرين المحتملين، وأهمية توضيح المتطلبات النظامية والمالية والتشغيلية للاستثمار في الامتياز التجاري.

تطبيق إجراءات السيطرة على الغبار في المشـــاريع الإنشـــائية بالريـــاض

ناقشت ورشة عمل "تطبيق إجراءات التحكم والسيطرة على الأغبرة بمدينة الرياض على المشاريع الإنشائية"، التي نظمتها غرفة الرياض ممثلة باللجنة العقارية، بالتعاون مع المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، سبل تعزيز الامتثال البيئي في قطاع التشييد والبناء، ورفع مستوى الوعي بالإجراءات الفنية اللازمة للحد من انبعاثات الغبار المتطاير.

وسلطت الورشة الضوء على أفضل الممارسات والحلول المستدامة لإدارة الغبار في مواقع المشاريع الإنشائية، بهدف دعم التنمية العمرانية المستدامة وتحسين جودة الحياة في مدينة الرياض.

وتناولت الورشة عدداً من المحاور، أبرزها إجراءات التحكم والسيطرة على الغبار في مواقع المشاريع، وأدوار الجهات المعنية في تعزيز الامتثال البيئي بالمشاريع الإنشائية، إلى جانب استعراض مجالات الفرص الاستثمارية في قطاع الالتزام البيئي.

وخرجت الورشة بعدد من النتائج والتوصيات، من بينها رصد 27 فرصة استثمارية في قطاع الخدمات البيئية بقيمة إجمالية تبلغ 39 مليار ريال، والتأكيد على أهمية رفع مستوى الامتثال البيئي في المشاريع الإنشائية، وضرورة مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات التزام بيئي ذات جودة عالية.

كما شددت على أهمية تعزيز تطبيق أنظمة الرصد الآني لجودة الهواء، وتفعيل الأنظمة والإجراءات الكفيلة بالحد من التأثيرات البيئية والصحية للغبار المتطاير، بما يسهم في دعم مستهدفات الاستدامة وتحسين جودة الحياة في مدينة الرياض.







التعـــريف بالمخـــطط الشامل لادارة النفايات

عقدت لجنة البيئة والاقتصاد الدائري اجتماعًا مع المسؤولين بالمركز الوطني لإدارة النفايات، جرى خلاله مناقشة عدد من التحديات التي تواجه المستثمرين بالقطاع، ومن أبرزها آليات إصدار التراخيص، ورصد المخالفات وسبل تحسين التواصل والتكامل مع المركز لإيجاد الحلول لهذه التحديات.

كما تم بحث فرص التعاون المشترك بين الجانبين وتفعيل المبادرات والخطط الاستراتيجية، حيث شهد الاجتماع استعراض المخطط الاستراتيجي الشامل لإدارة النفايات بالمملكة اضافة الى خطة المركز لتطوير منظومة إدارة النفايات بمنطقة الرياض، وتعزيز الاستدامة البيئية.

ومن جهة أخرى أكد الاجتماع على أهمية استمرار التنسيق وعقد ورش عمل للتعريف بالمخطط الاستراتيجي الشامل لإدارة النفايات اضافة الى مشاركة الغرفة ممثلة باللجنة في المعرض الدولي لتقنيات البيئة " "IFAT لخدمة الأهداف المشتركة.

مـــوان MWAN
المركز الوطني لإدارة النفايات
National Center for Waste Management

منتدى الرياض الاقتصـــادي يناقـــش توطين المعـرفة والخـــبرات



منتدى الرياض الاقتصادي
RIYADH ECONOMIC FORUM
نحو تنمية إقتصادية مستدامة

عقد منتدى الرياض الاقتصادي ورشة عمل بمشاركة لجنة الموارد البشرية في غرفة الرياض، وذلك لمناقشة دراسة بعنوان «استراتيجية توطين المعرفة والخبرات لدى الكوادر المحلية وأثرها في أداء المنظمات السعودية». وتُعد هذه الدراسة إحدى الدراسات الرئيسة ضمن أعمال الدورة الثانية عشرة للمنتدى، المقرر انعقادها في شهر أكتوبر 2026.

رواد الأعمال يتعرفون على فرص النمـــو عبر منصـــة سنـاب شات







عقدت الغرفة بالتعاون مع شـركة سـناب شـات، ورشـة عمل تناولـت آليـات تطوير الأعمال والاستفادة من منصة سناب شات في دعم نمو المشاريع الريادية، قدمها مدير تطوير الأعمال في سـناب تشات الأستاذ محمد حنبش، وذلك ضمن جهود تمكين رواد الأعمال والمنشـآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص التعلم والنمو عبر المنصة.

واسـتعرضت الورشـة أساسـيات الأعمال والتسـويق عبـر منصة سـناب شـات، إلى جانب التعريف بأبرز المنتجات الإعلانية التي توفرها المنصة وطرق الاستفادة منها في الوصول إلى العملاء المستهدفين وتحقيق النمو التجاري.

كما سـلطت الضوء علـى عدد من قصص النجاح لرواد الأعمال، واسـتعرضت التجارب والممارسـات الناجحـة في بنـاء العلامات التجارية والاستفادة من المحتوى الرقمي في تعزيز الحضور التسويقي.

وهدفت الورشـة إلى تمكين رواد الأعمال من توظيـف المنصة لدعـم النمو التجاري لمشاريعهم، والتعريف بأفضل الممارسات في إعداد الإعلانات الرقمية وصناعة المحتوى وقياس الأداء، إضافة إلى توضيح دور المؤثرين وصنـاع المحتوى في تعزيـز نمو العلامات التجارية، وإبراز المزايا التسويقية التي توفرها منصة سناب شات.

وأكدت الورشـة على الفرص التي تتيحها المنصة للمنشآت ورواد الأعمال، مستعرضةً عددًا من المؤشرات والأرقام التي تعكس حجم التأثير والانتشار، حيث يتجاوز الوصول الشهري للمنصة 28 مليون مستخدم، فيما يشارك 92% من المستخدمين في قرارات الشراء، كما تسجل المنصة نموًا يتجاوز 7.5% في عائد الإنفاق الإعلاني خلال الربع السنوي، مما يعزز مكانتهـا كإحدى القنوات الفاعلة لدعم نمو الأعمال وتوسيع نطاق الوصول إلى العملاء.

دعم ريادة الأعمال في محافظتي الدوادمـــي ووادي الدواســـــر

بنك التنمية الاجتماعية
SOCIAL DEVELOPMENT BANK



نظمت الغرفة بالتعاون مع بنك التنمية الاجتماعية ورشـتَي عمل بعنوان "دعـم ريادة الأعمال والعمل الحر" في محافظتَي الدوادمي ووادي الدواسـر، ضمن الجهود المشتركة الهادفة إلى نشر ثقافة العمل الحر وتمكين الشباب والفتيات من الاستفادة من الفرص الريادية والتمويلية المتاحة، وتحفيزهم على تأسيس مشاريع مستدامة تسهم في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، وقد أُقيمت الورشتان بحضور محافظ الدوادمي أ. خالد البابطين، ومحافظ وادي الدواسر أ. فهد بن عبدالله المسعود.



ويأتي تنظيم الورشتين بهدف دعم توجهات الشباب لإيجاد فرص عمل ذاتية ومستدامة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظتين، وتعزيز الوعي بمفهوم ريادة الأعمال والعمل الحر وأهميتهما في دعم الاقتصاد المحلي، وتمكين المشاركين من اكتساب المهارات الأساسية اللازمة للنجاح في سوق العمل الحر.

إضافة الى مساعدة الشباب والفتيات في المحافظتيـن علـى بلورة الأفـكار الريادية وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتطبيق والنمو، وتعريفهم بمنتجات وخدمـات بنك التنمية الاجتماعية وآليات الاستفادة منها للحصول على التمويل والدعم، الى جانب تعزيز ثقافة الابتكار والاستثمار في المهارات الشخصية وبناء العلامة التجارية للمشروعات الناشئة.





اختتام البرنامج التدريبي لمبادرة "المصنع الأخضر"

صندوق البيئة
ENVIRONMENT FUND

اختتمت الغرفة، ممثلة بلجنة البيئة والاقتصاد الدائري، وبالشراكة مع صندوق البيئة والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي وجمعية المصدريـن الصناعيين، البرنامـج التدريبي لمبادرة "المصنع الأخضر"، الذي اسـتهدف دعم القطاع الصناعي وتمكين المنشـآت من تبني الممارسـات البيئية المسـتدامة، بما ينسجم مع مسـتهدفات الاستراتيجية الوطنية للبيئة ورؤية المملكة 2030.

وركز البرنامج على تعزيز الشراكة بين الجهات ذات العلاقة لدعم القطاع الخاص ورفع مستوى الامتثال البيئي، إلى جانب ترسـيخ مبادئ الاستدامة في القطاع الصناعي، وتحسين قياس وإدارة الأثر البيئي، وتعزيز تنافسية المنشآت الصناعية.

ويذكر ان البرنامج يستهدف تأهيل 50 مصنعا سـعوديا وبناء قدرات 300 من الموظفين وصناع القرار، مع التعريف بمتطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية (ISO 14001)، بما يدعم رفع كفاءة الأداء البيئي في المنشآت الصناعية وتعزيز استدامتها.

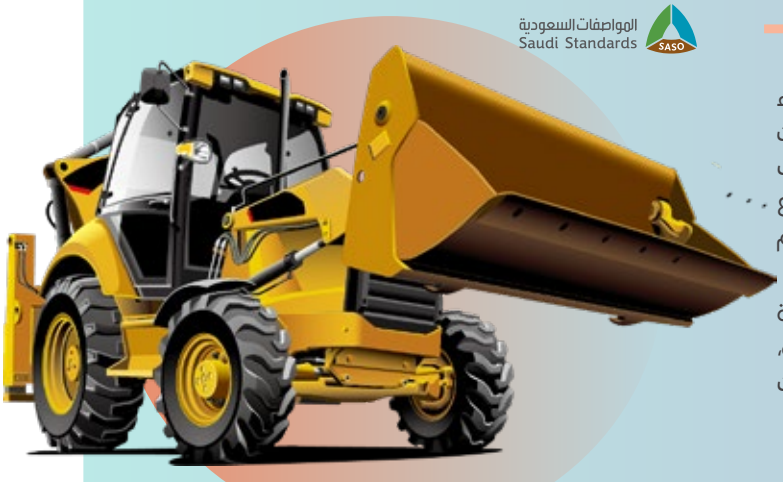


تعزيز كفـاءة التشـغيل بقطاع المعـدات الثقيلة

عقـدت غرفة الريـاض، ممثلةً في لجنة المقـاولات ومواد البناء والهندسة والسلامة، وبالتعاون مع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، ورشـة عمل (عن بعد) استهدفت التعريف بمهام مركز المعدات الثقيلة ودوره في تنظيم وحوكمة قطاع المعدات الثقيلة لتحقيق أعلى مستويات سلامة التشغيل، وتقديم قيمة مضافة للقطاع.

واسـتعرضت الورشـة أهداف المركز المتمثلة في تطوير البنية التشريعية لقطاع المعدات الثقيلة وإعداد اللوائح المنظمة له، تسجيل المعدات الثقيلة وتوثيق بياناتها من خلال قاعدة بيانات موحدة، الإشـراف على عمليـات فحص المعـدات الثقيلة للتأكد من سلامتها، الإشراف على تدريب المشغلين ورفع مستوى كفاءتهم، إصدار التراخيص اللازمة للمعدات الثقيلة ولمشغليها، التوعية بأهمية جودة وسلامة المعدات، وضوابط التخلص منها.

المواصفات السعودية
Saudi Standards
SASO



تدشين منصة "السفينة للأعمال"



أعلنت شـركة السـفينة للاسـتثمار إطلاق منصة السفينة للأعمال، وهي حاضنة أعمال افتراضية متخصصة في تمكين المنشـآت الناشـئة العاملة في قطاعـي المقاولات والتوريـد، عبر توفيـر حلول تقنيـة وإدارية متقدمة تعتمد على الـذكاء الاصطناعي والأتمتة، بما يسهم في رفع كفاءة الأعمال وتعزيز فرص النجاح والاستدامة.

وأوضح القائمون على المنصة أن المشروع يأتي استجابة للتحديات التي تواجه المنشآت الناشـئة، وفي مقدمتها ضعف التخطيط والإدارة المالية، والتي تعد من أبرز أسباب تعثر المشـاريع وفقاً للعديد من الدراسات والإحصاءات العالمية. وأشاروا إلى أن فريق البحث والتطوير في شركة السفينة للاستثمار عمل على تطوير منظومة متكاملة من الأدوات والبرامج المساندة لرواد الأعمال، مع إتاحة جزء كبير منها ضمن مبادرات الخدمة المجتمعية عبر الموقع الرسمي للشركة.

وتهدف المنصة إلـى تمكين رواد الأعمال والمنشآت الناشـئة من منافسة الشركات الكبـرى من خلال الاسـتفادة من التقنيات الناشـئة والـذكاء الاصطناعـي بتكاليـف تشـغيلية منخفضة، بما يعـزز قدرتها على الدخول إلى السوق بكفاءة أعلى، وتحقيق نمو مستدام يتواكب مع الحراك الاقتصادي الذي تشهده المملكة في ظل مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وأكدت الشركة أن الدعم المقدم للمحتضنين لا يقتصـر على الجوانـب التقنية والإدارية، بل يشمل أيضاً المسـاندة في الاستفادة من الخدمات والمنصات الحكومية والبرامج الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في تعزيز التمكين المالي والتشغيلي لرواد الأعمال.

وأضافـت أن قطاعي المقـاولات والتوريد يشـهدان فرصـاً واعـدة مدعومـة بالنمـو المتسارع للمشروعات التنموية والاستثمارية في المملكة، الأمر الذي يفتح آفاقاً واسعة أمام المنشآت الناشئة للمشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية، والاستفادة من التقنيات الحديثة لرفع الإنتاجية وتحسين الأداء.

استعـراض برامــج وآليــات مبــادرة "مسرعة المهــارات"



اسـتعرضت ورشـة عمل عقدتها الغرفة مبادرة مسـرعة المهارات التي اطلقتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، تناولت أهداف المبادرة وفرص التعاون التـي تتيحهـا، والبرامـج التدريبية وآلية الاستفادة منها لتطوير مهارات العاملين في القطاع الخاص، وذلك بحضور الأستاذة شذى النفيسة رئيسة لجنة الموارد البشرية والتدريب بالغرفة.

واشتملت محاور الورشة على مقدمة عن مبادرة مسرعة المهارات وبرامجها المتاحة، والتعريف بالقطاعات المستهدفة وآليات الاستفادة من المبادرة.

يذكـر ان من أهـداف المسـرعة، تطوير مهـارات الكوادر الوطنية وفق احتياجات سوق العمل، و سد الفجوات المهارية في القطاعات الاقتصادية المستهدفة، إضافة الى توفير برامج تدريبية متخصصة، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، ورفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية ودعم تنافسية منشآت الاعمال.



التعريف ببرامج دعم منشآت صيـــانة وإصـــلاح المركبـات

استعرضت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" البرامج والمبادرات الداعمة لأنشطة صيانة وإصلاح المركبات، وذلك خلال ورشة عمل متخصصة نظمتها غرفة الرياض، بهدف تعريف أصحاب المنشآت والمستثمرين بالخدمات والممكنات المتاحة لتطوير أعمالهم وتعزيز تنافسيتها.

وسـلطت الورشـة الضوء على أبرز الخدمات والمبادرات الموجهة لقطـاع صيانة وإصلاح المركبات، ودورها في دعم نمو المنشـآت ورفع كفاءتها التشـغيلية، بما يسهم في تعزيز مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية.

كما هدفت الورشة إلى توعية أصحاب المنشآت بالبرامج الداعمة لنمو الأعمال وتعزيز التنافسية، والتعريف بالخدمات والممكنات المتاحة التي تمكن المسـتثمرين وأصحاب الأعمال من تطوير أنشـطتهم وتحقيق الاستدامة.

وتناولت الورشـة برامج التدريب على رأس العمل وأثرها في رفع كفـاءة العاملين في قطـاع صيانة وإصلاح المركبـات، إلى جانب استعراض الفرص المتاحة للاستفادة من المبادرات الداعمة التي تقدمها الجهات المختصة.

وأكدت الورشة أهمية دعم نمو منشآت القطاع وتمكينها من الاستفادة من البرامج والخدمات المتاحة، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، ويسهم في تعزيز كفاءة القطاع ورفع قدرته التنافسية.

تعزيز ثقافة الملكية الفكرية لـــدى قطـــاع الأعمـــال



ناقشـت ورشـة عمل بعنوان "نظـرة عامة عـن الملكيـة الفكرية" الجهود المشـتركة الراميـة إلى رفع مسـتوى الوعي بأهمية حماية الحقوق الفكرية لدى قطاع الأعمال ورواد الأعمال والمبتكرين، وشهدت الورشة التي عقدت بالتعاون مع الهيئة السعودية للملكية الفكرية، استعراضاً شاملاً لمفهوم الملكية الفكرية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز بيئة الابتكار والإبداع، إلى جانب التعريف بالأنظمـة والإجراءات التي تكفل حماية الحقوق الفكرية في المملكة، وبما يسهم في تحفيز الاستثمار في الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات.

وتضمنت أهداف الورشة نشر الوعي بمفهوم الملكية الفكرية وأهميتها لقطاع الأعمال، وتوضيح العلاقة بين حماية الحقوق الفكرية وتعزيز التنافسـية والاستثمار، إضافة الى التعريف ببراءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف والتصاميم الصناعية، وتشجيع المنشآت ورواد الأعمال على حماية ابتكاراتهم وأصولهم الفكرية، وبناء بيئة أعمال قائمة على المعرفة والابتكار، بما يدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030.

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

قناة واتساب الغرفة

كـن علـى اطـلاع



- المعـــــارض
- الوفـود الدوليـة
- محـاضـــرات
- دورات تدريـبية
- فرص التوظيف
- تقارير ودراسات

مركـز الاتصـال الموحـد
920004565
RIYADHCHAMBER



رأس المال الجريء السعودي من صناعة السـوق إلى صنـاعة الشركـات الكـبرى

1.72 مليـــار دولار استثمـــارات في 2025.. والمملكة تتصدر المنطقة للعام الثالث على التوالي

قبل سنوات قليلة، كان رأس المال الجريء في المملكة سوقًا محدودة الحجم، تتحرك فيها استثمارات بمئات الملايين من الريالات، بينما كانت منظومة الشركات الناشئة لا تزال في طور بناء مكوناتها الأساسية.

اليوم تبدو الصورة مختلفة بصورة لافتة.

فالمملكة أنهت عام 2025 في صدارة أسواق رأس المال الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام الثالث على التوالي، مسـجلة أعلى قيمة استثمارات وأكبر عدد صفقات في تاريخها؛ إذ بلغت الاستثمارات 1.72 مليار دولار، ما يعادل نحو 6.45 مليارات ريال، عبر 257 صفقة. كما تجاوز معدل النمو في قيمة الاستثمار 145% مقارنة بعام 2024 الذي سجل نحو 700 مليون دولار.

لكن الرقم، على أهميته، لا يروي القصة كاملة.

فالتحول الأعمق يتمثل في نشـوء سـوق متكاملة لرأس المال والابتكار، تلتقي فيها الشركات الناشئة مع الصناديق والمستثمرين والجهات التنظيمية والشركات الكبرى والأسواق المالية، وتتقدم فيها ريادة الأعمال تدريجيًا لتصبح أحد روافد الاقتصاد الجديد.

قفزة في سبع سنوات

لفهم حجم التحول، تكفي العودة إلى عام 2018، وهو العام الذي تأسست فيه الشركة السعودية للاستثمار الجريء SVC.

ومنذ ذلك التاريخ، نما الاستثمار الجريء في المملكة بنحـو 26 ضعفًا حتى عام 2025، في مسار سريع وضع السوق السعودية في صـدارة المنطقة. وتؤكد SVC أن المملكة حافظـت في 2025 علـى المرتبة الأولى إقليميًا في الاستثمار الجريء للعام الثالث على التوالي.

هـذه القفـزة لا تعبر فقط عن نمو نشـاط استثماري، وإنما عن تغير أوسع في بنية الاقتصاد. فالشركة الناشئة القابلة للنمو تحتاج إلى بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة، وتمويل، ومواهب، ومسـتثمرين قادرين على تحمل المخاطر، وأسواق تسمح بالتوسع، ومسارات واضحة للانتقال من التأسيس إلى النمو ثم التخارج.

وعندما تتطور هذه العناصر بالتوازي، يبدأ رأس المال الجريء في أداء وظيفة تتجاوز توفير السيولة: تحويل الأفكار إلى شركات، والشركات إلى قيمة اقتصادية.

وقد جاء هذا التحول في سياق الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية التي شهدتها المملكة ضمن رؤية السعودية 2030، والتوسع في الاقتصاد الرقمي، ونمو نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطور الأسواق المالية، واتساع قاعدة المستثمرين ورواد الأعمال.

26 ضعفًا.. قصة نمو السوق

من أكثر المؤشرات دلالة على سرعة التحول أن نمو رأس المال الجريء السعودي تحقق خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا.

فبعد أن كان السوق محدود الحجم في 2018، تجاوز الاستثمار الجريء 1.7 مليار دولار في 2025، مدفوعًا بصفقات كبيرة ونشاط متزايد في قطاعات تقنية متعددة، وعلى رأسها التقنية المالية. وفي 2025 وحده استقطب قطاع التقنية المالية أكثر من 506 ملايين دولار عبر 55 صفقة، وفق بيانات MAGNiTT التي نشرتها وكالة الأنباء السعودية.





هذه السرعة تضع التجربة السعودية في سياق مختلف؛ إذ لم يكن الأمر مجرد توسيع سوق تمويل قائمة، وإنما بناء مكونات منظومة استثمارية خلال سنوات قليلة.

فالمنظومة تحتاج إلى شركات قابلة للاستثمار، ومديري صناديق، ومستثمرين مؤسسيين، وأطر تنظيمية، وخبرات قانونية ومالية، وقدرة على تقييم الشركات وإدارة المخاطر، ثم إلى قنوات تسمح للشركة الناجحة بالانتقال من التمويل الأولي إلى النمو والتوسع وربما الإدراج.

وهي عناصر بدأت تتشكل بدرجات متزايدة من النضج.

SVC.. رأس مال يحفز رأس مال آخر

في قلب هذا التحول تبرز الشركة السعودية للاستثمار الجريء SVC، التابعة لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أحد الصناديق والبنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني.

وتعمل الشركة منذ تأسيسها في 2018 على تحفيز واستدامة التمويل للشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، عبر الاستثمار في صناديق رأس المال الخاص، إضافة إلى أدوات استثمارية أخرى تستهدف مراحل مختلفة من دورة نمو الشركات.

وبحسب تقرير الأثر الصادر عن الشركة في 2026، بلغت التزامات SVC الاستثمارية التراكمية نحو 1.2 مليار دولار، فيما أسهمت في تحفيز التزامات من الشركاء بنحو 5.9 مليارات دولار. كما ارتفع عدد الصناديق المدعومة إلى 65 صندوقًا، تجاوز عدد الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي استثمرت فيها هذه الصناديق ألف شركة ومنشأة.

وتكشف هذه الأرقام جانبًا مهمًا في النموذج.

فالأثر لا يقاس بالأموال التي تضخها جهة حكومية بصورة مباشرة فقط، وإنما بقدرتها على تحفيز رأس المال الخاص، واستقطاب مستثمرين جدد، وبناء جيل من مديري الصناديق، وتطوير الخبرات الاستثمارية داخل السوق.

وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى السنوات الماضية باعتبارها مرحلة بناء للبنية التحتية لرأس المال الخاص في المملكة.

حين تصبح الشركة الناشئة أصلًا اقتصاديًا

يختلف رأس المال الجريء عن التمويل التقليدي في أنه يستثمر عادة في شركات تحمل احتمالات مرتفعة للنمو، مقابل مستويات أعلى من المخاطر.

شركة صغيرة في بدايتها قد تتحول بعد سنوات إلى منصة يستخدمها الملايين، أو شركة تقنية تتوسع إقليميًا، أو مقدم لخدمة مالية جديدة، أو شركة تخلق سوقًا لم يكن موجودًا من قبل.

وهنا تكمن أهميته للاقتصادات التي تسعى إلى التنويع.

فالاقتصاد ينمو من خلال توسع الشركات والقطاعات القائمة، لكنه يستطيع كذلك توليد مصادر نمو جديدة من خلال الشركات التي تقدم منتجات وتقنيات ونماذج أعمال مبتكرة.

وكلما نجحت شركة ناشئة في الانتقال إلى حجم أكبر، يمتد أثرها إلى الوظائف وسلاسل الإمداد والخدمات المساندة والتقنية والمنافسة وتكوين الخبرات.

وهكذا تتحول الشركة الناشئة من مشروع يحتاج إلى التمويل إلى أصل اقتصادي منتج للقيمة.

«يونيكورن» سعودي.. دلالة تتجاوز المليار

ومن المحطات اللافتة في السوق خلال 2025 وصول شركة نينجا السعودية إلى تقييم بلغ نحو 1.5 مليار دولار بعد جولة تمويل بقيمة 250 مليون دولار، لتدخل بذلك فئة الشركات التقنية التي يتجاوز تقييمها مليار دولار. وقد أورد تقرير MAGNiTT السنوي الشركة ضمن أبرز الصفقات التي أسهمت في الأداء القياسي للسوق السعودية خلال العام.

لكن أهمية ظهور الشركات المليارية لا تتعلق بالتقييم المالي وحده.

ففي منظومات ريادة الأعمال الناضجة، يمكن لهذه الشركات أن تصبح مدارس لتكوين المواهب والخبرات في النمو والتوسع وإدارة التقنية وجذب الاستثمارات، كما يستطيع مؤسسوها وموظفوها ومستثمروها لاحقًا نقل خبراتهم ورؤوس أموالهم إلى مشاريع جديدة.

ومن هنا فإن أحد أهم مقاييس تطور السوق خلال المرحلة المقبلة لن يكون عدد الشركات الناشئة فحسب، وإنما عدد الشركات القادرة على الانتقال من مرحلة التأسيس إلى بناء مؤسسات كبيرة ومستدامة.

رأس المال العالمي يلتفت إلى المملكة

ويظهر بعد آخر لنضج المنظومة في تزايد حضور المستثمرين الدوليين.

وفي مايو 2026 شهدت السوق محطة لافتة بدخول شركة رأس المال الجريء العالمية «Andreessen Horowitz «a16z في أول استثمار لها في منطقة الخليج، من خلال قيادتها جولة تمويل من الفئة «A» بقيمة 25 مليون دولار لشركة التقنية المالية السعودية Stitch.

وتحمل مثل هذه الصفقات قيمة تتجاوز الأموال المستثمرة.

فالمستثمر العالمي لا يوفر رأس المال فقط، بل يمكن أن يربط الشركة بشبكات دولية من الخبرات والعملاء والمستثمرين والأسواق، ويمنح المنظومة المحلية مزيدًا من الحضور في دوائر الاستثمار العالمية.

والمرحلة الأكثر تقدمًا لأي سوق رأس مال جريء تبدأ عندما تصبح شركاتها قادرة على جذب المستثمر المحلي والدولي معًا.

الرياض.. صعود في خريطة الشركات الناشئة

وفي قلب هذا المشهد تبرز العاصمة الرياض.

ففي تقرير Global Startup Ecosystem Report 2025 الصادر عن Startup Genome

بالتعاون مع Global Entrepreneurship Network، تقدمت الرياض 60 مرتبة خلال ثلاث سنوات لتصل إلى المرتبة 23 عالميًا، وفق ما أعلنته الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت».

كما أشار الإعلان إلى حصول المملكة على المرتبة الثانية في أداء منظومة الشركات الناشئة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والثالثة عالميًا في مؤشر



التمويل مقارنة بالأثر.

وتكمن قوة المدن الريادية الكبرى في عنصر يمكن وصفه بكثافة المنظومة.

فكلما اجتمع في مدينة واحدة عدد أكبر من المؤسسين والمستثمرين والمواهب التقنية والجامعات والشركات والعملاء والمستشارين ومقدمي الخدمات، ازدادت فرص انتقال المعرفة، والوصول إلى التمويل، والعثور على الشريك أو الموظف أو العميل المناسب.

ومن هنا يمكن لنمو الرياض بوصفها مركزًا للأعمال والاستثمار والتقنية أن يوفر ميزة إضافية للشركات الناشئة ورأس المال الجريء خلال السنوات المقبلة.

من التقنية المالية إلى اقتصاد رقمي أوسع

ويقدم قطاع التقنية المالية نموذجًا واضحًا للعلاقة بين التنظيم والابتكار والاستثمار.

فحين تتوسع المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية والتمويل الرقمي، تتولد بالتوازي أسواق جديدة للشركات التي تقدم الحلول والبنية التحتية والخدمات المرتبطة بهذه التحولات.

ولذلك تصدرت التقنية المالية القطاعات السعودية من حيث استثمارات رأس المال الجريء في 2025، مستقطبة أكثر من نصف مليار دولار عبر 55 صفقة.

لكن التأثير الأوسع للتحول الرقمي يمتد إلى التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية وبرمجيات الأعمال والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات التي تعيد التقنية تشكيل نماذجها التشغيلية.

وهنا يظهر رأس المال الجريء بوصفه حلقة وصل بين التحول الرقمي وبين الشركات القادرة على تحويله إلى منتجات وخدمات قابلة للنمو.

من تمويل البدايات إلى تمويل النمو

ومع نضج الشركات يظهر تحدٍ جديد لا يقل أهمية عن توفير التمويل الأولي: **كيف تموَّل الشركة بعد نجاحها؟**

فالشركة التي تثبت نموذج أعمالها تحتاج في مراحل لاحقة إلى رؤوس أموال أكبر للتوسع الجغرافي، والاستحواذ، وبناء فرق العمل، وتطوير المنتجات، والدخول إلى أسواق جديدة.

ولهذا تتطور منظومة رأس المال الخاص في المملكة لتشمل إلى جانب رأس المال الجريء أدوات أخرى مثل الملكية الخاصة والدين الجريء والدين الخاص وتمويل مراحل النمو.

وفي أبريل 2026 أعلنت SVC استثمارها في صندوق Growth Catalyst، الذي يستهدف شركات في مراحل النمو والتوسع في المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، ويركز على قطاعات تشمل الرعاية الصحية والتعليم والسلع الاستهلاكية والصناعات الدفاعية والبيئة والطاقة المتجددة والأغذية والمشروبات.

وهو تطور مهم؛ لأن اكتمال المنظومة لا يتحقق بتمويل ولادة الشركات فقط، وإنما بقدرتها على مرافقة الشركات الجيدة في رحلة النمو إلى أحجام أكبر.

الحلقة الحاسمة: التخارج

لكي تستمر دورة رأس المال الجريء، يحتاج المستثمر في النهاية إلى مسار لتحقيق العائد وإعادة تدوير رأس المال.

وقد يتم التخارج من خلال استحواذ شركة أخرى، أو انتقال الحصة إلى مستثمر جديد، أو الطرح في السوق المالية.

وتشير دراسة مشتركة بين Endeavor Saudi Arabia وSVC، نُشرت نتائجها في أبريل 2026، إلى أن 77% من المؤسسين المشمولين في الدراسة يفكرون في الطرح العام الأولي، فيما يفضل 91% منهم السوق المالية السعودية «تداول» وجهة للإدراج.

وتعكس هذه النتائج تطلعات المؤسسين، ولا تعني بالضرورة أن هذه النسب ستتحول إلى عمليات إدراج فعلية؛ لكن ارتفاع الرغبة في الإدراج محليًا يوفر مؤشرًا مهمًا على العلاقة المتنامية بين منظومة الشركات الناشئة والسوق المالية السعودية.

وإذا توسعت عمليات التخارج والإدراج خلال السنوات المقبلة، تزداد قدرة المنظومة على إعادة تدوير رأس المال والخبرة في جيل جديد من الشركات.



قاعدة اقتصادية واسعة

ولا يمكن فصل تطور رأس المال الجريء عن المشهد الأوسع للقطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

فبحلول نهاية الربع الثالث من 2025 بلغ عدد السجلات التجارية القائمة في المملكة نحو 1.7 مليون سجل، فيما تجاوز عدد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة 8.4 ملايين عامل وفق بيانات «منشآت» التي نشرتها وكالة الأنباء السعودية.

ومن المهم التمييز هنا بين السجل التجاري والمنشأة؛ فعدد السجلات التجارية لا يمثل بالضرورة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لكنه يقدم مؤشرًا على اتساع النشاط التجاري في المملكة.

أما الشركات القابلة لاستثمارات رأس المال الجريء فتمثل شريحة محددة من هذا المشهد، تتميز غالبًا بإمكانات النمو السريع وقابلية التوسع.

وفي المقابل، توفر القاعدة الواسعة من الشركات والمنشآت سوقًا كبيرة أمام الحلول التقنية في مجالات المدفوعات والمحاسبة واللوجستيات والموارد البشرية والتسويق والأمن السيبراني والحوسبة والخدمات السحابية.

وهكذا تصبح العلاقة تبادلية: الشركات تخلق طلبًا على التقنية، والتقنية تساعد الشركات على رفع الكفاءة والنمو.

رأس المال ليس غاية

وسط الأرقام القياسية، من المهم ألا يتحول حجم الاستثمار إلى المقياس الوحيد لنجاح السوق.

فالاقتصاد لا يستفيد لمجرد أن شركة ناشئة جمعت جولة تمويل كبيرة، كما أن ارتفاع تقييم الشركة لا يمثل بمفرده ضمانة لقيمة اقتصادية مستدامة.

المقياس الأكثر أهمية هو ما يحدث بعد التمويل.

هل تحولت الأموال إلى منتجات وتقنيات جديدة؟

هل استطاعت الشركة بناء نموذج أعمال مستدامًا؟

هل توسعت إلى أسواق جديدة؟

هل خلقت وظائف نوعية؟

هل رفعت إنتاجية قطاع قائم؟

وهل تستطيع في نهاية المطاف أن تصبح شركة كبيرة وقادرة على المنافسة؟

هذه الأسئلة هي التي تحدد الأثر الاقتصادي طويل المدى لرأس المال الجريء.

ولذلك قد ينتقل النقاش في السنوات المقبلة من سؤال: «كم جمعت الشركات السعودية؟» إلى سؤال أكثر أهمية: «ما القيمة التي بنتها بهذه الأموال؟»

اقتصاد يمول احتمالات المستقبل

في جوهره، يمثل رأس المال الجريء آلية لتمويل الشركات ذات النمو المحتمل المرتفع في مراحل مبكرة، مع قبول درجة أعلى من المخاطر مقارنة بأشكال التمويل التقليدية.

وبطبيعته، لن تنجح كل الاستثمارات، ولن تتحول كل شركة ناشئة إلى مؤسسة كبرى.

لكن الاقتصادات التي تسعى إلى الابتكار تحتاج إلى مساحة تستطيع فيها الأفكار والشركات الجديدة الوصول إلى رأس المال والخبرة والأسواق.

وما حدث في المملكة منذ 2018 يشير إلى أن هذه المساحة أصبحت أوسع بكثير.

نحو 26 ضعفًا في حجم الاستثمار الجريء مقارنة بعام 2018، و1.72 مليار دولار في عام واحد، و257 صفقة، وصدارة إقليمية للعام الثالث على التوالي، و65 صندوقًا مدعومًا من SVC، وأكثر من ألف شركة ومنشأة تلقت استثمارات عبر هذه الصناديق، وصعود الرياض إلى المرتبة 23 عالميًا في أحد أبرز تقارير منظومات الشركات الناشئة.

هذه المؤشرات تقول إن مرحلة تأسيس السوق قطعت شوطًا مهمًا.

أما المرحلة التالية، فهي أكثر طموحًا: تحويل قوة السوق إلى قوة في الشركات.

شركات تستطيع الانتقال من التأسيس إلى النمو، ومن السوق المحلية إلى الأسواق الإقليمية والدولية، ومن الاعتماد على جولات التمويل إلى بناء نماذج أعمال مستدامة، ثم إلى التخارج أو الإدراج.

فالمرحلة الأولى كانت صناعة السوق.

والمرحلة التالية هي صناعة الشركات الكبرى.

وحين تنجح المملكة في زيادة عدد الشركات التي تنطلق من الرياض والمدن السعودية وتصل إلى الأسواق العالمية، لن يكون رأس المال الجريء مجرد مؤشر ضمن إحصاءات الاستثمار، وإنما أحد المسارات التي يصنع بها الاقتصاد السعودي مصادر نموه الجديدة.

وهنا تكمن القصة الأهم:

أن المملكة لا تبني سوقًا لرأس المال الجريء فحسب، بل تبني منظومة تحول رأس المال إلى ابتكار، والابتكار إلى شركات، والشركات إلى قيمة اقتصادية مستدامة.



حُوكمة نمو فُرص

منتدى الجوانب القانونية للاندماج والاستحواذ للشركات والفرص الاستثمارية

منشآت monsha'at

وزارة التجارة Ministry of Commerce

كليات الشرق العربي ARAB EAST COLLEGES

الهيئة العامة للمنافسة General Authority for Competition

بمشاركة عدد من الخبراء والمختصين غرفة الرياض تنظم منتدى الجوانب القانونية للاندماج والاستحواذ للشركات والفرص الاستثمارية

- جودة البيانات والشفافية يعززان نمو سوق الاندماج ويدعمان تنافسية الاقتصاد
- تدشين منصة "التلاقي والفرص" لربط المنشآت والمستثمرين ودعم فرص الاندماج والاستحواذ.

نظمت غرفة الرياض «منتدى الجوانب القانونية للاندماج والاستحواذ للشركات والفرص الاستثمارية»، بمشاركة عدد من الجهات التنظيمية والتمكينية، ونخبة من المسؤولين والخبراء والممارسين في المجالات القانونية والمالية والاستثمارية، بهدف مناقشة واقع سوق الاندماج والاستحواذ في المملكة، واستعراض التطورات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، ورفع جاهزية الشركات للاستفادة من عمليات الاندماج والاستحواذ باعتبارها إحدى الأدوات الاستراتيجية للنمو وتعزيز التنافسية.

وجاء المنتدى في مرحلة يشهد فيها الاقتصاد السعودي تحولات هيكلية متسارعة مدفوعة بمستهدفات رؤية المملكة 2030، وما رافقها من إصلاحات تشريعية وتنظيمية وتوسع في دور القطاع الخاص، الأمر الذي عزز أهمية عمليات الاندماج والاستحواذ بوصفها إحدى الأدوات لإعادة هيكلة قطاعات الأعمال، وتحسين الكفاءة، والوصول إلى أسواق جديدة، وتوطين المعرفة والتقنيات، وبناء كيانات وطنية أكثر قدرة على المنافسة.

افتتاح المنتدى أن القيمة الإجمالية لطلبات التركز الاقتصادي خلال عام 2025 بلغت نحو تريليوني ريال، فيما شكلت طلبات الاندماج





والاستحواذ نحو 90% من إجمالي تلك الطلبات؛ بما يعكس حجم الحراك الذي تشهده بيئة الأعمال السعودية، واتجاه رؤوس الأموال والشركات نحو البحث عن الحجم والكفاءة والقدرة التنافسية.

الاندماج والاستحواذ كخيار استراتيجي للنمو

أكدت مناقشات المنتدى أن الاندماج والاستحواذ أصبحا جزءًا من أدوات النمو وإعادة تشكيل القطاعات الاقتصادية، إلا أن نجاحهما لا يقاس بمجرد عدد الصفقات أو حجم الكيان الناتج عنها، وإنما بالقيمة الاقتصادية المضافة وقدرة الكيان الجديد على الاستمرار والمنافسة وتحقيق الكفاءة.

وبرزت في هذا السياق رسالة رئيسية مفادها أن الهدف ليس بناء شركات أكبر لمجرد الحجم، وإنما بناء شركات أقوى وأكثر استدامة وقدرة على المنافسة؛ إذ قد يؤدي دمج كيانات ضعيفة دون أساس اقتصادي واستراتيجي سليم إلى تكوين كيان أكبر حجمًا، لكنه أقل كفاءة.

وتبدأ الصفقة الناجحة، وفق ما طرحه المشاركون، بالإجابة بوضوح عن سؤال: «لماذا نندمج أو نستحوذ؟»، بحيث يستند القرار إلى هدف استراتيجي محدد، مثل دخول سوق جديد، أو التوسع الجغرافي، أو الوصول إلى قاعدة جديدة من العملاء، أو امتلاك تقنية أو ملكية فكرية، أو تعزيز القوة الشرائية وسلاسل الإمداد، أو استقطاب كفاءات بشرية، أو رفع الكفاءة التشغيلية.

وشددت المناقشات على ضرورة تجنب اتخاذ قرارات الاندماج والاستحواذ استنادًا إلى العاطفة أو العلاقات الشخصية أو الرغبة المجردة في التوسع، وضرورة دراسة البدائل المتاحة قبل اتخاذ القرار النهائي.

تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية

أظهرت المناقشات أن المملكة قطعت شوطًا مهمًا في تطوير البيئة النظامية الداعمة لعمليات الاندماج والاستحواذ، حيث تضمن نظام الشركات الجديد أحكامًا أكثر تفصيلًا ومرونة في هذا الجانب، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحقوق الشركاء والمساهمين، وشركة المساهمة المبسطة، وتقسيم الشركات، وتيسير الاندماج داخل مجموعات الشركات.

كما أتاح النظام إمكانية تقسيم الشركة وفصل بعض أنشطتها أو أصولها في كيانات مستقلة؛ الأمر الذي يوفر مرونة أكبر في إعادة الهيكلة، ويتيح للمستثمر الاستحواذ على نشاط أو قطاع محدد دون الحاجة إلى الاستحواذ على كامل الشركة.



وفي الوقت ذاته، أولت البيئة النظامية أهمية لحماية الدائنين ومساهمي الأقلية. فقد أصبح التعامل مع حقوق الدائنين أكثر استباقية، من خلال إتاحة الاعتراض والحصول على الضمانات اللازمة في الحالات التي تستدعي ذلك، مع الحفاظ على مسؤولية الشركات الناتجة عن عمليات التقسيم تجاه الحقوق القائمة.

كما تناولت الجلسات التطور في معالجة طلبات التركز الاقتصادي، وأهمية تقليص المدد اللازمة لدراسة الطلبات؛ نظرًا إلى أن عامل الوقت يعد من العناصر المؤثرة مباشرة في تنفيذ الصفقات. وأكد المحاورون أن الطلبات المكتملة التي لا تثير مخاوف على المنافسة يمكن إنجازها خلال مدد زمنية قصيرة، في مؤشر على تطور كفاءة الإجراءات التنظيمية.



وخلص النقاش إلى أن البيئة التشريعية والتنظيمية في المملكة أصبحت أكثر نضجًا، وأن التحدي في كثير من الحالات لم يعد تشريعيًا بقدر ما يرتبط بجاهزية الشركات، وجودة البيانات، ومستوى الوعي، والحوكمة، والاستعداد المهني للصفقة.

الفحص النافي للجهالة وإدارة المخاطر

كان الفحص النافي للجهالة من أكثر الموضوعات حضورًا في جلسات المنتدى، حيث اتفق المشاركون على أنه ليس مجرد إجراء قانوني أو مالي سابق لإتمام الصفقة، وإنما يمثل أحد أهم خطوط الدفاع عن المستثمر.

وتشمل عملية الفحص التحقق من الأصول والالتزامات والعقود والديون والقضايا والمخاطر القانونية والمالية والضريبية والتشغيلية والملكية الفكرية والحقوق القائمة، إضافة إلى تقييم الافتراضات التي بني عليها نموذج الصفقة.

وأكد المشاركون أهمية عدم تقليل الإنفاق على الخبرات القانونية والمالية المتخصصة في هذه المرحلة؛ لأن تكلفة اكتشاف المخاطر قبل إتمام الصفقة تظل أقل بكثير من تكلفة التعامل معها بعد انتقال الملكية.

كما شددت المناقشات على ضرورة إشراك المستشار القانوني والمالي منذ المراحل الأولى للفكرة والتفاوض، وعدم الانتظار حتى الوصول إلى المراحل النهائية؛ إذ يمكن لبعض المتطلبات التنظيمية أو الالتزامات غير الظاهرة أن تغير هيكل الصفقة أو قيمتها أو حتى جدوى الاستمرار فيها.

وبرزت كذلك أهمية تقييم الأصول غير الملموسة، ومنها الملكية الفكرية والتقنيات والأنظمة وقاعدة العملاء والكفاءات البشرية؛ إذ قد تكون هذه الأصول في بعض الصفقات



هي الدافع الأساسي للاستحواذ.

مرحلة ما بعد الصفقة.. الاختبار الحقيقي للنجاح

أكد المنتدى أن إغلاق الصفقة لا يمثل نهاية عملية الاندماج والاستحواذ، بل بداية المرحلة الأكثر أهمية، وهي مرحلة التكامل.

ويتطلب التكامل الناجح إعداد خطة مسبقة تتناول الهيكل التنظيمي، والقيادات التنفيذية، والموارد البشرية، والأنظمة التقنية، وقواعد بيانات العملاء، والعمليات التشغيلية، والعلامات التجارية، وقنوات التواصل، والثقافة المؤسسية.

وطرحت المناقشات مفهوم «القوة الصلبة» و«القوة الناعمة» للشركات؛ فبينما تتمثل الأولى في الأصول والمعدات والأرصدة والعناصر المادية، تشمل الثانية الثقافة المؤسسية وطريقة اتخاذ القرار وإدارة المخاطر والإجراءات وأنماط العمل. وقد تكون القوة الناعمة العامل الأكثر حساسية في تحديد نجاح الاندماج.

كما أكدت التجارب العملية المعروضة ضرورة وضع أهداف واضحة لما يمكن تحقيقه خلال أول 90 يومًا، وما ينبغي تحقيقه خلال السنة الأولى، ثم الانتقال إلى الأهداف طويلة المدى المتعلقة بالنمو والربحية والكفاءة وتعظيم القيمة.

استعراض تجربة قطاع التأمين

استعرض المنتدى تجربة قطاع التأمين السعودي بوصفها نموذجًا عمليًا لعمليات الاندماج، حيث أشير إلى تسجيل 13 محاولة اندماج في القطاع، نجحت منها سبع عمليات ولم تكتمل ست عمليات.

وأوضحت المناقشات أن حجم سوق التأمين عند بداية موجة الاندماجات قرابة عام 2020 كان في حدود 40 مليار ريال، في مقابل عدد كبير من الشركات ومتطلبات تشغيلية وتنظيمية مرتفعة، الأمر الذي جعل الاندماج أحد الخيارات لإعادة هيكلة السوق وتحسين الكفاءة.

وأظهرت التجربة أهمية التوافق المبكر بين الملاك ومجالس الإدارات على مستقبل الشركة الناتجة عن الاندماج، وشكل الإدارة التنفيذية، والتقييم المبدئي لنسب الملكية قبل تحمل







تكاليف طويلة للفحص والتفاوض.

كما أكدت التجربة أن الحفاظ على استمرارية الخدمة للعملاء أثناء الانتقال، ودمج قواعد البيانات والأنظمة والقنوات التشغيلية، يمثل جزءًا جوهريًا من نجاح الصفقة وليس مجرد شأن تشغيلي لاحق.

منظور المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ناقش المنتدى الاندماج والاستحواذ من منظور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارهما من الخيارات التي يمكن أن تدعم نمو المنشأة واستدامتها، ولا سيما في مراحل التوسع أو الحاجة إلى شريك استراتيجي أو تمويل أو تقنية أو دخول أسواق جديدة.

وأكدت المناقشات أهمية رفع وعي رواد الأعمال بأن بيع جزء من الشركة أو التخارج منها أو الاندماج مع منشأة أخرى لا يعني بالضرورة فشل المشروع، بل قد يمثل مرحلة طبيعية في دورة حياة الشركة وأداة لتعظيم قيمتها.

كما برزت الحاجة إلى تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى المستشارين والمستثمرين والفرص والبيانات، نظرًا إلى أن الشركات الكبرى تمتلك عادة شبكات علاقات وموارد مالية واستشارية أوسع.

تدشين منصة التلاقي والفرص

شهد المنتدى تدشين غرفة الرياض لمنصة «التلاقي والفرص»، باعتبارها مساحة مؤسسية تجمع المنشآت والمستثمرين والشركاء المحتملين، وتفتح مسارات للتواصل حول فرص الاندماج والاستحواذ والتخارج والشراكات والاستثمار.

وتقوم فلسفة المنصة على أداء غرفة الرياض دور الميسر المؤسسي المحايد الذي يجمع الأطراف ويفتح قنوات التواصل ويعزز الوصول إلى الفرص، دون أن تكون الغرفة وسيطًا أو طرفًا في الصفقة، لتبقى مسؤولية التفاوض والقرار والاتفاق لدى الأطراف المعنية.

وأظهرت المناقشات إمكانية تطوير المنصة مستقبلًا من خلال تعزيز موثوقية المعلومات والربط بالبيانات ذات الصلة، وتوسيع قاعدة الفرص والخدمات المهنية، بما يجعلها إحدى الأدوات الداعمة لنموسوق الاندماج والاستحواذ، وبصفة خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أبرز مخرجات وتوصيات المنتدى

خلص المنتدى إلى مجموعة من المخرجات العملية، في مقدمتها أهمية ترسيخ مفهوم أن الاندماج والاستحواذ وسيلة لتحقيق هدف استراتيجي وليس هدفًا في ذاته، وضرورة تحديد دوافع الصفقة ومؤشرات نجاحها قبل البدء فيها.

كما برزت أهمية تعزيز جودة وشفافية البيانات الاقتصادية وبيانات الشركات لتسريع قرارات الاستثمار، والاستمرار في تطوير الإجراءات التنظيمية وتقليص المدد، ورفع وعي قطاع الأعمال بالخيارات النظامية المتاحة.

وأكد المنتدى ضرورة إعطاء الفحص النافي للجهالة الوقت والموارد الكافية، وإشراك المستشارين القانونيين والماليين والمتخصصين منذ بداية التفكير في الصفقة، والتحقق من جميع الالتزامات والموافقات التنظيمية قبل التوقيع.

وشددت المناقشات على ضرورة إعداد خطة التكامل قبل إغلاق الصفقة، تشمل أول 90 يومًا والسنة الأولى، مع تحديد المسؤوليات ومؤشرات الأداء والأهداف التشغيلية والمالية.

كما أوصى مضمون النقاشات بإعطاء الثقافة المؤسسية والموارد البشرية وزنًا أكبر في تقييم الصفقات، وعدم الاقتصار على الأصول والقوائم المالية، إلى جانب تطوير منصة «التلاقي والفرص» وتعزيز محتواها من البيانات والفرص والخدمات الداعمة.

ختاماً

كشف المنتدى عن سوق سعودي للاندماج والاستحواذ يتجه إلى مرحلة أكثر نضجًا، مستفيدًا من التطور التشريعي والتنظيمي والتحول الاقتصادي المتسارع الذي تشهده المملكة، ومن تزايد اهتمام الشركات والمستثمرين باستخدام الصفقات كأداة للنمو وإعادة الهيكلة والوصول إلى الأسواق والتقنيات الجديدة.

وفي المقابل، أظهرت المناقشات أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من التركيز على إتمام الصفقة إلى التركيز على جودة الصفقة وما تصنعه بعدها من قيمة؛ فنجاح الاندماج والاستحواذ لا ينتهي عند توقيع العقود أو انتقال الملكية، وإنما يقاس بقدرة الكيان الناتج على تحقيق التكامل والكفاءة والنمو والاستدامة.





عزّنا بطبعنا
اليوم الوطني السعودي
SAUDI NATIONAL DAY

اليوم الوطني... اقتصادٌ يصنع المستقبل

في كل عام يحتفي الوطن بذكرى اليوم الوطني، لا باعتبارها مناسبة تاريخية تستحضر الماضي فحسب، بل بوصفها محطة للتأمل في مسيرة البناء التي انطلقت منذ توحيد المملكة على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -طيب الله ثراه-، وصولاً إلى مرحلة التحول الاقتصادي الشامل التي تشهدها المملكة اليوم بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظهما الله-.





لقد مثّل الاقتصاد منذ تأسيس الدولة أحد أهم ركائز البناء الوطني، إلا أن السنوات الأخيرة حملت تحولاً نوعياً غير مسبوق، انتقلت فيه المملكة من مرحلة الاعتماد على الموارد التقليدية إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وتنافسية، يستند إلى الاستثمار والإنتاج والابتكار والمعرفة، ويستهدف بناء نموذج اقتصادي قادر على النمو المستدام ومواجهة المتغيرات العالمية.

من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد الفرص

شكل إطلاق رؤية المملكة 2030 نقطة تحول تاريخية في مسار الاقتصاد الوطني، إذ وضعت إطاراً شاملاً لإعادة هيكلة الاقتصاد، وتعزيز كفاءة الإنفاق، وتمكين القطاع الخاص، وتنمية القطاعات الواعدة، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع التركيز على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

وخلال أقل من عقد، لم تعد مؤشرات الاقتصاد السعودي تقاس فقط بحجم الإنتاج النفطي، بل باتت تعكس أداء قطاعات متنوعة تشمل الصناعة، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والتقنية، وريادة الأعمال، والاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة، وهي قطاعات أصبحت تمثل محركات رئيسية للنمو الاقتصادي.

وتؤكد المؤشرات الرسمية أن الاقتصاد السعودي واصل تحقيق معدلات نمو قوية، مدعوماً بالأنشطة غير النفطية التي أصبحت تشكل ما يقارب 55% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما سجلت هذه الأنشطة نمواً بنحو 4.9% خلال عام 2025، في دلالة واضحة على تسارع وتيرة التنويع الاقتصادي وتحقيق مستهدفات الرؤية

القطاع الخاص... شريك التنمية

أحد أبرز التحولات التي شهدها الاقتصاد السعودي يتمثل في تنامي دور القطاع الخاص باعتباره شريكاً أساسياً في التنمية الاقتصادية.

فقد انتقلت العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص من مفهوم الدعم التقليدي إلى مفهوم الشراكة في صناعة التنمية، عبر برامج التخصيص، وتحسين البيئة التشريعية، وتسهيل ممارسة الأعمال، وتحفيز الاستثمار، ورفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

وأصبحت المملكة اليوم من أكثر الاقتصادات جذباً للاستثمارات في المنطقة، مستفيدة من موقعها الجغرافي، واستقرارها الاقتصادي، وبنيتها التحتية المتطورة، وإصلاحاتها التشريعية، إلى جانب المشاريع الوطنية الكبرى التي خلقت فرصاً استثمارية واسعة في مختلف القطاعات.

التجارة... من السوق المحلية إلى المنافسة العالمية

شهد القطاع التجاري خلال السنوات الماضية تحولاً كبيراً، مدفوعاً بالتحديثات التنظيمية والتحول الرقمي، الأمر الذي أسهم في رفع كفاءة بيئة الأعمال، وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات، وتعزيز التجارة الإلكترونية، وتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين ورواد الأعمال.

وتعكس مؤشرات وزارة التجارة هذا الحراك المتسارع، حيث تجاوز عدد السجلات التجارية القائمة 1.89 مليون سجل تجاري بنهاية الربع الأول من عام 2026، مع إصدار أكثر من 71 ألف سجل جديد خلال الربع نفسه، وهو ما



يعكس استمرار النشاط الاقتصادي واتساع قاعدة الأعمال في المملكة. كما شهدت الأنشطة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي نمواً لافتاً تجاوز 240% خلال خمس سنوات، بما يعكس التحول نحو اقتصاد المعرفة والتقنيات المتقدمة.

ولم يعد مفهوم التجارة يقتصر على عمليات البيع والشراء التقليدية، بل أصبح يشمل منظومة متكاملة تضم التجارة الرقمية، والخدمات اللوجستية، وسلاسل الإمداد، والمدفوعات الإلكترونية، والتجارة العابرة للحدود، وهي جميعها مجالات شهدت تطوراً كبيراً في المملكة.

اقتصاد أكثر مرونة

رغم التقلبات الاقتصادية العالمية، والتحديات الجيوسياسية، والتغيرات التي شهدتها أسواق الطاقة، أثبت الاقتصاد السعودي قدرة عالية على التكيف والصمود.

فقد أشاد صندوق النقد الدولي بمتانة الاقتصاد السعودي، مستنداً إلى قوة الأساسيات الاقتصادية، ووفرة الاحتياطيات، واستمرار الإصلاحات الاقتصادية، مع توقعات باستمرار النمو مدفوعاً بالأنشطة غير النفطية، واستقرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضة مقارنة بالعديد من الاقتصادات العالمية.

ويعكس ذلك نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق التوازن بين النمو والاستدامة المالية، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة المتغيرات الخارجية.

التجارة والاستثمار... تكامل يصنع القيمة

أصبح الاستثمار والتجارة اليوم وجهين لمسار اقتصادي واحد، إذ تعمل المملكة على بناء منظومة متكاملة تربط بين الإنتاج، والصناعة، والخدمات، والنقل، والتقنية، بما يرفع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

كما أسهمت المناطق الاقتصادية الخاصة، والمراكز اللوجستية، والموانئ الحديثة، والمطارات، وشبكات النقل، في تعزيز مكانة المملكة كمحور تجاري ولوجستي يربط بين ثلاث قارات، ويجعلها مركزاً رئيسياً لحركة التجارة العالمية.

وفي الوقت ذاته، تواصل المملكة تنفيذ برامجها الهادفة إلى توطين الصناعات، وتعزيز المحتوى المحلي، ورفع تنافسية المنتجات الوطنية، بما يدعم الميزان التجاري ويعزز الأمن الاقتصادي.

الإنسان... الاستثمار الأكبر

ورغم أهمية الأرقام والمؤشرات، يبقى الإنجاز الأهم في مسيرة التحول الاقتصادي هو الاستثمار في الإنسان السعودي.

فالتنمية الاقتصادية لم تعد تقاس فقط بحجم الناتج المحلي، وإنما بقدرة الاقتصاد على خلق الفرص، وتمكين الكفاءات الوطنية، وتعزيز الابتكار، ورفع جودة الحياة.

وقد أكدت قيادة المملكة مراراً أن المواطن هو محور التنمية وغايتها، وأن الاستثمار في القدرات البشرية يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق مستهدفات رؤية 2030، وهو ما انعكس في برامج التعليم والتدريب، وتمكين المرأة، ورفع مشاركة الكفاءات الوطنية في مختلف القطاعات.

وطن يواصل صناعة المستقبل

في اليوم الوطني، لا يحتفل السعوديون بمنجزات الماضي فقط، بل يجددون الثقة بمستقبل يصنعه اقتصاد أكثر تنوعاً، وتجارة أكثر تنافسية، وقطاع خاص أكثر فاعلية، وشباب أكثر تمكيناً.

لقد أصبحت المملكة اليوم نموذجاً عالمياً في إدارة التحول الاقتصادي، وانتقلت من مرحلة التخطيط إلى مرحلة جني الثمار، فيما تدخل رؤية المملكة 2030 مرحلتها الثالثة والأخيرة بزخم تنفيذي مرتفع وتركيز أكبر على استدامة النمو وتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ظل هذه المسيرة المتسارعة، يظل اليوم الوطني مناسبة وطنية تؤكد أن ما تحقق لم يكن وليد الصدفة، بل ثمرة رؤية طموحة، وقيادة مؤمنة بالتحول، وشعب جعل من الإنجاز ثقافة، ومن المستقبل مشروعاً وطنياً مستمراً، لتواصل المملكة ترسيخ مكانتها كواحدة من أبرز الاقتصادات الصاعدة وأكثرها تأثيراً في المنطقة والعالم.





تملك الأجانب.. الانفتاح العقاري الكبير

يشكل نظام تملك غير السعوديين للعقار في المملكة العربية السعودية أحد أبرز التحولات التشريعية التي شهدها القطاع العقاري خلال السنوات الأخيرة، باعتباره خطوة استراتيجية تستهدف تعزيز تنافسية السوق العقارية، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ورفع كفاءة البيئة الاستثمارية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي.

ومع دخول النظام المحدث حيز التنفيذ في يناير 2026، ثم اعتماد اللائحة التنفيذية والنطاقات الجغرافية المنظمة للتملك خلال يونيو 2026، انتقلت المملكة من مرحلة تنظيم التملك في حالات محدودة إلى إطار تشريعي متكامل يوازن بين جذب الاستثمار، والمحافظة على استقرار السوق العقارية، وحماية الأولويات الوطنية المتعلقة بالإسكان والتنمية العمرانية.

ويأتي هذا التطور امتدادًا لسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها المملكة خلال الأعوام الماضية، والتي شملت تحديث الأنظمة التجارية والاستثمارية، وتطوير البيئة القضائية والتنظيمية، وإطلاق برامج الإقامة المميزة، وتحسين مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، بما عزز مكانة المملكة كإحدى أكثر الوجهات الاستثمارية جذبًا في المنطقة.

إطار تنظيمي متكامل

لا يمنح النظام الجديد حق التملك بصورة مفتوحة، بل يعتمد على ضوابط تنظيمية دقيقة تحدد الفئات المؤهلة، والنطاقات الجغرافية، وآليات التملك، وأنواع الحقوق العينية، مع منح الهيئة العامة للعقار دورًا محوريًا في الإشراف على التطبيق عبر بوابة "عقارات السعودية"، التي أصبحت المنصة الرسمية لاستقبال طلبات التملك للمقيمين وغير المقيمين، إضافة إلى الشركات والكيانات الأجنبية.

ويهدف هذا التنظيم إلى تحقيق عدد من الغايات، أبرزها:

- رفع مستوى الشفافية في السوق العقارية.
- تنظيم عمليات التملك إلكترونيًا.
- تعزيز الحوكمة والرقابة.
- استقطاب الاستثمارات النوعية.
- زيادة المعروض العقاري في المشاريع التطويرية.
- دعم التنمية الحضرية المستدامة.

استثمار أجنبي أكثر جاذبية

يرى مختصون أن النظام الجديد يمثل رسالة واضحة للمستثمرين العالميين بأن المملكة باتت تمتلك بيئة تشريعية أكثر مرونة واستقرارًا، خصوصًا في ظل المشاريع العملاقة التي تشهدها المملكة، مثل نيوم، والقدية، والبحر الأحمر، وروشن، وغيرها من المشاريع التي تستقطب استثمارات بمئات المليارات من الريالات.

كما يسهم النظام في تعزيز قدرة المطورين العقاريين على استقطاب مستثمرين دوليين، ورفع معدلات الاستثمار المؤسسي في القطاع العقاري، وتوسيع قاعدة المشترين، وهو ما ينعكس إيجابًا على حركة التطوير والتمويل العقاري.

وتؤكد الهيئة العامة للعقار أن النظام يهدف إلى تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات العقارية الدولية، مع المحافظة على التوازن بين احتياجات التنمية ومتطلبات السوق المحلية.

ضوابط تمنع المضاربة

ورغم ما يمنحه النظام من مرونة، إلا أنه تضمن عددًا من الضوابط التي تحد من المضاربات العقارية وتحافظ على استقرار السوق، من خلال تنظيم النطاقات الجغرافية المسموح بالتملك فيها، ووضع اشتراطات خاصة لبعض المدن، إضافة إلى فرض رسوم على بعض التصرفات العقارية لغير السعوديين في المدن الرئيسة، إلى جانب إلزامية تنفيذ التعاملات عبر القنوات الرسمية الإلكترونية، بما يرفع مستويات الشفافية ويحد من الممارسات غير النظامية.

كما نص النظام على أن تملك غير السعودي للعقار لا يترتب عليه أي مزايا أو امتيازات خارج الحقوق العقارية المقررة نظامًا، بما يحافظ على الطبيعة القانونية للتملك دون أن يرتب آثارًا تتعلق بالإقامة أو الجنسية أو غيرها من الحقوق السيادية.

انعكاسات اقتصادية واسعة

ويتوقع أن ينعكس تطبيق النظام على عدد من المؤشرات الاقتصادية، من أبرزها:

- زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة.
- تنشيط سوق التطوير العقاري.
- رفع الطلب على المشاريع السكنية والتجارية.
- دعم قطاع التمويل العقاري.
- تعزيز مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي.
- خلق فرص عمل جديدة في قطاعات الإنشاءات والهندسة والخدمات العقارية.





كما يسهم النظام في رفع مستويات السيولة داخل السوق، وتحفيز الشركات العالمية على تأسيس مقراتها الإقليمية في المملكة، في ظل إمكانية تملك العقارات اللازمة لممارسة أنشطتها وفق الضوابط النظامية.

حماية السوق المحلية

ورغم التوقعات بزيادة الطلب الأجنبي، فإن كثيرًا مـن المختصين يرون أن تأثير النظام على أسعار العقارات سيكون تدريجيًا وليس مفاجئًـا، نظرًا لأن التملـك مرتبط بنطاقات جغرافية محددة، وإجراءات تنظيمية دقيقة، الأمر الذي يقلل احتمالات حدوث ارتفاعات غير مبررة في الأسعار.

كما أن استمرار تنفيذ برامج الإسكان، وزيادة المعروض من الوحدات السكنية، والتوسع في مشاريع التطوير العمراني، تشكل عوامل موازنة تحد من أي ضغوط سعرية محتملة.

وتعتمد السياسة التنظيمية في المملكة على تحقيق توازن دقيق بين جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة على قدرة المواطنين على تملك المسـاكن، وهو ما ينسجم مع مسـتهدفات برامج الإسكان وجودة الحياة ضمن رؤية 2030.

رسالة ثقة للأسواق العالمية

اقتصاديًا، لا يُنظر إلى النظام باعتباره مجرد تعديل في قواعد التملك العقاري، بل يُعد مؤشرًا على نضج البيئة الاستثمارية السعودية، وقدرتها على استيعاب الاستثمارات الدولية ضمن إطار قانوني واضح وشفاف.

فالمستثمر الأجنبي يبحث قبل ضخ أمواله عن وضوح التشـريعات، واستقرار الأنظمة، وسهولة الإجراءات، وهي عناصر عملت المملكة خلال السنوات الماضية على تطويرها بصورة كبيرة، سـواء في الأنظمة الاستثمارية أو التجارية أو القضائية أو العقارية.

كما يعزز النظام من تنافسية المملكة مقارنة بالأسواق الإقليمية التي سبقتها في فتح أسواقها العقارية أمام المستثمرين الأجانب، مع احتفاظ المملكة بخصوصيتها التنظيمية التي توازن بين الانفتاح الاقتصادي وحماية المصالح الوطنية.

مستقبل القطاع العقاري

يتوقع خبراء أن يسهم النظام خلال السنوات المقبلة في رفع جودة المنتجات العقارية، وزيادة المنافسة بين المطورين، وتحسين الخدمات المرتبطة بالتطوير وإدارة الأصول، إلى جانب استقطاب شركات إدارة وتشغيل عالمية، بما يرفع كفاءة القطاع العقاري السعودي ويعزز مكانته كأحد أكبر القطاعات الاقتصادية في المنطقة.

وفي ظل اسـتمرار تنفيذ مشـاريع البنية التحتية والمدن الذكية، وتوسع الاستثمارات الحكومية والخاصة، يبدو أن النظام الجديد سيشـكل أحد المحـركات الرئيسـة لنمو السوق العقارية السعودية خلال المرحلة المقبلة، ليس فقط من خلال زيادة حجم الاستثمارات، وإنما أيضًا عبر ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية والاستدامة، بما يعكس التحول الاقتصادي العميق الذي تشهده المملكة، ويؤكد أن القطاع العقاري بات أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني في مسيرة تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

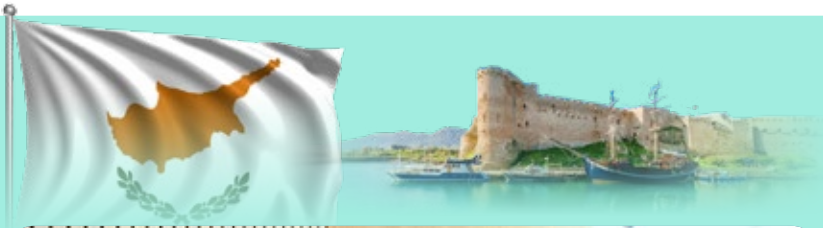




شراكة تجارية مع الجزائر

بحث م. عبدالله العبيكان رئيس مجلس ادارة غرفة الرياض، خلال لقائه أ. شريف وليد سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى المملكة، سبل تعزيز التعاون التجاري بين قطاعي الأعمال في البلدين، بما يسهم في نمو حجم التبادل التجاري بين المملكة والجزائر.





تعزيز التعاون التجاري مع جمهورية قبرص



التقى رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض، المهندس عبدالله العبيكان، سفير جمهورية قبرص لدى المملكة، السيد خاريس موريتسيس، وجرى خلال اللقاء استعراض أوجه تعزيز التعاون التجاري بين قطاعي الأعمال السعودي والقبرصي، إضافة إلى بحث سبل تنمية العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق الشراكة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

غرفة الرياض العـــدد 714 سبتمبر - اكتـوبر - نوفمـبر 2026م



تعزيز التعاون مع قطاع الأعمـــال التـــايلاندي



استقبل رئيس مجلس إدارة الغرفة المهندس عبدالله العبيكان، سفير مملكة تايلاند لدى الرياض السيد بونغبراش ماكتشانغ، وبحث معه سـبل تعزيز التعاون التجاري وتوثيق الروابط بين قطاعي الأعمال سـعودي والتايلاندي، والاسـتفادة من الفرص الاسـتثمارية المتاحة في البلدين، بما يسهم في دعم الشراكة الاقتصادية وتنمية التبادل التجاري المشترك.

العبيكان يستقبل سفير جمهورية ايرلندا



استقبل رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض، المهندس عبدالله العبيكان، سفير جمهورية ايرلندا لدى المملكة، السيد جيري كاننغهام، وتـم خلال اللقاء بحث سـبل تعزيز التعاون الاستثماري والتجاري بين قطاعي الأعمال في البلدين، إضافة إلى استعراض الفرص الاستثمارية بما يسـهم في تعزيز التعاون التجاري في المجالات ذات الاهتمام المشترك.



مذكـــرة تعـــاون بين غرفـــة الرياض و سناب تشات لدعم قطاع الأعمال

أبرمت غرفة الرياض مذكرة تفاهم مع شركة "سناب العربية المحدودة"، تستهدف تعزيز التعاون في مجال الإعلام الرقمي وتوظيف منصة "سناب تشات" لدعم قطاع الأعمال بمختلف مجالاته، وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود الغرفـة لتعزيز التحول الرقمي، وتمكين منشآت القطاع الخاص من تبني أدوات إعلامية حديثة تدعم نموها وتوسعها، وترفع من تنافسيتها في السوق.

وتشمل أبرز بنود الاتفاقية بناء شراكة استراتيجية لتطوير الأنشطة الإعلامية للغرفة، رفع كفاءة التواصل مـع رواد الأعمال وأعضاء الغرفة، وتعزيز حضورهم على المنصات الرقمية، ٠ دعم دور الإعلام الرقمي في خدمة قطاع الأعمـال بمختلف مجالاتـه، تقديم خدمات إعلامية حديثة ومبتكرة تسهم في تطوير بيئة الأعمال.

اضافة الـى تنظيم برامـج تدريبية وورش عمل مشتركة في مجالات الإعلام الرقمي والتسويق وإدارة العلامات التجارية، وتبادل الدراسات والأبحاث الاقتصادية والإعلامية، والتعريف بخدمات "سناب تشات" لمنتسبي الغرفة، وكذلك استضافة المبدعين ورواد المنصة في الأنشطة والمنتجات الإعلامية للغرفة، وتقديم شركة سناب حزمة من المزايا لأعضاء الغرفة، وإقامة ورش عمل متخصصة تسـتهدف قطاعـات التجزئـة والمطاعـم والتجارة الإلكترونية.





شراكـــة مـــع أســـواق العثيم لدعم التوطين





وقّعت الغرفة وشركة أسواق عبد الله العثيم اتفاقية تعاون تهدف إلى تعزيز فرص التوظيف للكوادر الوطنية ودعم جهود التوطين، من خلال تنظيم ملتقيات وظيفية وتوفير فرص عمل نوعية تلبي احتياجات سوق العمل، بما يعزز التكامل بين القطاع الخاص والجهات الداعمة للتوظيف.

وتهدف الاتفاقية إلى التعاون لدعم جهود توفير فرص العمل للكفاءات الوطنية تحت مظلة الغرفة، والعمل على توفير ما لا يقل عن 100 فرصة وظيفيـة للكوادر الوطنية خلال مدة الاتفاقية، إضافة إلى تعزيز التعاون المشترك لدعم التوطين ورفع فرص التوظيف في القطاع الخاص.

كما نصت الاتفاقية على التزام شركة أسواق عبد الله العثيم بإدارة وتنفيذ عمليات التوظيف وإجراء المقابلات واختيار المرشـحين، فيما تتولى غرفة الرياض توفير الدعم اللوجستي والمكاني لاستضافة الملتقيات وورش العمل.

وتضمنت الاتفاقية كذلك تقديم تقارير دورية عـن نتائج التوظيف ومباشـرة المرشـحين لأعمالهم، بما يسـهم في متابعة مخرجات التوظيف وتحقيق مستهدفات التوطين.

شبكة الطرق البرية تعزز الحركة اللوجستية بين المملكة ودول مجلس التعاون

الهيئة العامة للطرق
Roads General Authority

أكدت الهيئة العامة للطرق، على الدور المحوري لشبكة الطرق البرية في تيسير الحركة اللوجستية وانتقال الأفراد والبضائع بين المملكة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة، وذلك وفق أعلى معايير الجودة والسلامة، وتحقيقًا لمستهدفات برنامج قطاع الطرق المنبثق من الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.

وأوضحت هيئة الطرق أن طريق (الظهران - العقير - سلوى) يمثل شريانًا حيويًا بطول 66 كم، يسهم في تعزيز الربط البري مع دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة، ويدعم هذا الطريق حركة النقل بين المدن الصناعية والمنافذ الحدودية، كما يختصر زمن الرحلة بنحو ساعة، بالإضافة إلى دوره في عزل حركة الشاحنات عن النطاق العمراني، مما يضمن انسيابية الحركة وسلامة مستخدمي الطرق.

وفي سياق متصل، يبرز جسر الملك فهد كمعبر إستراتيجي يربط بين السعودية ومملكة البحرين بطول إجمالي يبلغ 25 كم، حيث أسهم الجسر، منذ افتتاحه في عام 1986م، في دعم حركة النقل البري وتسهيل تنقل الشاحنات والمركبات بين البلدين الشقيقين؛ مما يسهم في تسريع حركة العبور وتقليل زمن الانتظار عبر المنفذ الحدودي.

وأشارت الهيئة إلى الأهمية اللوجستية لطريق (السعودية - سلطنة عُمان) الذي يمتد بطول 564 كم، ودوره في دعم حركة النقل وتسهيل تنقل الشاحنات عبر منفذ الربع الخالي، كما بينت أن الطرق البرية التي تربط المملكة بدولة الكويت، ومن أبرزها طريق (الخفجي - النعيرية - الرياض) وطريق (الرقعي - حفر الباطن - المجمعة)، تعمل على دعم حركة النقل البري وتسهيل حركة الشاحنات والمركبات عبر هذه الطرق الحيوية.

وأكدت الهيئة العامة للطرق استمرارها في تنفيذ وتطوير شبكة الطرق وفقًا لمستهدفات برنامج قطاع الطرق، التي ترتكز على الجودة والسلامة والكثافة المرورية، سعيًا للوصول بالمملكة إلى المركز السادس عالميًا في مؤشر جودة الطرق، وخفض معدل الوفيات إلى أقل من 5 حالات لكل 100 ألف نسمة بحلول عام 2030م.

90.5 مليار ريال فائض الميزان التجاري للمملكة في الربع الأول لعام 2026م



سجّل الميزان التجاري للمملكة فائضًا بلغ (90.5) مليار ريال خلال الربع الأول من عام 2026م، محققًا نموًا سنويًا بنسبة (43.7%)، بزيادة تجاوزت (27) مليار ريال مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2025م التي بلغ فيها الفائض نحو (63) مليار ريال، وذلك وفقًا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء الصادرة في نشرة التجارة الدولية لشهر مارس.

وأظهرت البيانات ارتفاع فائض الميزان التجاري على أساس ربعي بنسبة (60%)، بزيادة تجاوزت (33.9) مليار ريال مقارنةً بالربع الرابع من عام 2025م، الذي سجل فائضًا بلغ نحو (56.5) مليار ريال.

وعلى أساس شهري واصل فائض الميزان التجاري نموه خلال شهر مارس 2026م، مسجلًا ارتفاعًا بنسبة (200.9%)، بزيادة تجاوزت (38) مليار ريال مقارنةً بشهر فبراير من العام نفسه، الذي بلغ فيه الفائض نحو (19.1) مليار ريال.

وبحسب البيانات، تجاوز إجمالي حجم التجارة الدولية للمملكة (535) مليار ريال خلال الربع الأول من العام الجاري، محققًا نموًا سنويًا بنسبة (4.5%)، بزيادة بلغت نحو (22.9) مليار ريال مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي التي سجلت (512.3) مليار ريال.

وبلغ إجمالي الصادرات السلعية للمملكة خلال الربع الأول نحو (312.8) مليار ريال، مقابل واردات بلغت نحو (222.3) مليار ريال، فيما سجلت الصادرات الوطنية (البترولية وغير البترولية) ما قيمته (274.5) مليار ريال.

وأوضحت البيانات أن قيمة إعادة التصدير تجاوزت (38) مليار ريال خلال الربع الأول من العام الجاري، محققة نموًا سنويًا بنسبة (32.9%)، بزيادة تجاوزت (9) مليارات ريال مقارنةً بالفترة المماثلة من العام الماضي التي بلغت خلالها نحو (28.8) مليار ريال.

وعلى مستوى الشركاء التجاريين، تصدرت مجموعة الدول الآسيوية المستوردة من المملكة بقيمة تجاوزت (229.2) مليار ريال، تلتها مجموعة الدول الأوروبية بقيمة تجاوزت (47) مليار ريال، ثم مجموعة الدول الأفريقية بقيمة (22.5) مليار ريال، ثم دول أمريكا بنحو (12.6) مليار ريال.

وحافظت الصين على صدارة الدول المستوردة لصادرات المملكة خلال الربع الأول من العام الجاري بقيمة بلغت (44.8) مليار ريال.

وفيما يتعلق بالصادرات غير البترولية، بما في ذلك إعادة التصدير، فقد عبرت من خلال (32) منفذًا جمركيًا بريًا وبحريًا وجويًا، بقيمة إجمالية تجاوزت (86.1) مليار ريال، تصدرها مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة بقيمة (17.5) مليار ريال، يليه ميناء جدة الإسلامي بقيمة تجاوزت (12) مليار ريال.

وتعكس هذه النتائج استمرار قوة أداء التجارة الخارجية للمملكة، مدعومة بنمو الصادرات الوطنية وإعادة التصدير، إلى جانب تنامي النشاط التجاري وتوسع العلاقات التجارية مع مختلف دول العالم.



البلديات والإسكان توقيع عقود تجاوزت 4.6 مليارات ريال خـلال النصـف الأول من 2026

وزارة البلديات والإسكان
Ministry of Municipalities and Housing

كشفت وزارة البلديات والإسكان عن طرح أكثر من 13 ألف فرصة استثمارية عبر بوابة الاسـتثمار في المدن السـعودية "فرص" خلال النصـف الأول من عـام 2026، فيما تجاوزت القيمة الإجماليـة للعقود المبرمة عبر البوابة 4.6 مليارات ريال، ضمن جهودها الراميـة إلى تعزيز الاسـتثمار البلدي ورفع كفاءة الاسـتفادة من الأصول البلدية في مختلف مناطق المملكة.

وأوضحت الوزارة أن الفرص المطروحة في القطاع البلدي شملت تطوير وتشغيل الأصول البلدية والمرافق الخدمية وغيرها، بما يتيح للقطاع الخاص الاطلاع على الفرص المتاحة والتقدم لها عبر إجراءات موحدة وشفافة، تسـهم في تعزيز التنافسـية ورفع كفاءة الاستثمار وتنمية الشراكة مع المستثمرين.

وبيّنت الوزارة أن بوابة الاستثمار في المدن السـعودية "فرص" تُمكّن المستثمرين من الوصول إلى الفرص الاستثمارية المطروحة في مختلف مدن ومحافظات المملكة والتقدم لها إلكترونيًا عبر إجراءات موحدة وشفافة، بما يسهم في تسهيل رحلة المستثمر ورفع كفاءة الاستثمار في الأصول والمرافق الحكومية.

وأشارت إلى أن الفرص الاستثمارية المتاحة عبر البوابة تغطي نطاقًا واسعًا من الأنشطة الاقتصادية، تشمل القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية والصحية والبيئية، إلى جانب المرافق العامة والأنشـطة الرياضية والترفيهية والسياحية، ومشاريع التشييد وإدارة العقارات والنقل والخدمات المختلفة، بمـا يعزز جاذبية المدن السـعودية ويدعم التنمية الاقتصادية والعمرانية المستدامة.

وأفادت أن بوابة "فرص" تُعد إحدى الأدوات الرقمية لتنظيم الاستثمار في المدن السعودية، من خلال توحيد إجـراءات الطرح والتعاقد، ورفع مسـتويات الشـفافية والتنافسـية، وتسـهيل وصول المستثمرين إلى الفرص المتاحـة في مختلف المناطق، بما يسـهم في تحسين دورة الاستثمار وتعزيز كفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وأكدت أن المنجزات المتحققة خلال النصف الأول مـن عام 2026 تأتي امتدادًا لجهود تطوير منظومة الاستثمار البلدي، ورفع جاذبية المدن السعودية للاستثمار، وتعزيز مساهمة القطـاع الخاص في التنميـة الحضرية، بما يواكب مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين جودة الحياة وبناء مدن أكثر استدامة وكفاءة.

التجارة الخـارجية للمملكة: مكاسب دوليـة متـــنامية

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

واصلت الهيئة العامة للتجارة الخارجية تعزيز مكاسب المملكة التجارية الدولية والحفاظ على مصالحها من خلال التوسع في الشراكات الدولية، ونظـام المعالجات التجارية الذي يهدف لحماية الصناعة المحلية، إضافةً إلى دعم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030.

واسـتعرضت الهيئة في تقريرها السنوي لعام 2025م، أبرز الأعمال والمنجزات خلال العام، إذ بلغ حجم التبادل التجاري للمملكة في السلع والخدمات 1,381 مليار ريال خلال 2024م، وسجلت الصادرات غير النفطية نموًا بلغ 13٪ بقيمة بلغت 308 مليارات ريال، فيما ارتفعت صادرات الخدمات إلى 235 مليار ريال، بنسبة نمو بلغت 15٪ مقارنة بالعام السابق.

وعلـى الصعيد الدولي، ترأسـت المملكة المجلس العمومي لمنظمة التجارة العالمية للفترة 2026-2025م، كما أسهمت الملحقيات التجارية في إيجاد 2221 فرصة تصديرية إذ حققت نموًا بلغ 17.5٪ مقارنة بالعام 2024م، فيما سجلت الفرص الاستثمارية نموًا بنسبة 19٪ بإجمالي بلغ 393 فرصة استثمارية، وهو ما يؤكد على دور الهيئة في تعظيم مكاسب المملكة التجارية الدولية.

من جانبٍ آخر، شهد العام 2025م، التوقيع على البيـان المشـترك لإطلاق مفاوضات اتفاقيـة التجارة بيـن دول مجلس التعاون الخليجـي وماليزيا، ومواصلـة التقدم في المفاوضات مع المملكة المتحدة، وجمهورية تركيا، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا، واليابان، مستهدفةً بذلـك تمكين صادرات المملكـة من النفاذ إلى الأسـواق الخارجية، والعمل على فتح أسـواق جديدة لها وإزالـة كافة المعوقات التي تواجهها.

وأثمرت جهود الهيئة في نظام المعالجات التجارية لعام 2025م، على بدء 4 تحقيقات لمكافحة الإغراق، وفرض رسوم نهائية على واردات دول المجلس والمملكة من 4 دول مختلفة لتساهم بذلك في حماية الصناعة المحلية من الضرر الناتج عن الواردات المغرقة والمدعومة، والوقاية من زيادة الواردات.

وشهد القطاع الخاص تعزيزًا من الهيئة للنفاذ إلى الأسـواق الخارجيـة من خلال مجالس الأعمال السعودية الأجنبية، حيث تم تشكيل واعتماد رؤسـاء ونـواب 73 مجلس أعمال، ليبلغ إجمالي عدد مجالس الأعمال حوالي 104 مجلس أعمال سعودي أجنبي مشترك، وذلك إيمانًا منهـا بدوره الهام في تحقيق مستهدفات رؤية 2030 ما يعزز من مكانة المملكة في الاقتصاد العالمي.

ودعت الهيئة جميع المهتمين إلى الاطلاع على التقرير السنوي المتضمن تفاصيل الإنجازات والخطط المستقبلية كافة، التي ستسهم -بحول الله- في تعزيز مكانة المملكة التجارية الدولية وتحقق مستهدفاتها المخولة بها.



تقرير يرصد جاذبية السوق المالية ونتائج بناء منظومة الاستثمار الخاص

سلّط تقرير صادر عن "إنديفر السعودية" بالشراكة مع الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC) الضوء على تسارع نضوج منظومة الاستثمار الخاص في المملكة، حيث أظهر أن 77% من مؤسسي الشركات الريادية التقنية الذين شملهم الاستطلاع يدرسون خيار الطرح العام الأولي، في مؤشر يعكس تنامي جاذبية السوق المالية السعودية كمسار للتخارج والنمو، فيما يفضّل 91% منهم الإدراج في السوق المالية السعودية "تداول" على الأسواق الأخرى.

ويحمل التقرير عنوان: "من شركة ناشئة إلى الطرح العام: تعزيز مسار الاكتتابات العامة في المملكة العربية السعودية"، ويقدّم تحليلًا متقدمًا لمستوى جاهزية الشركات الريادية التقنية، وتوجهات المؤسسين، والعوامل الهيكلية التي تسهم في بناء جيل جديد من الشركات المدرجة، في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة.

وأكدت المدير التنفيذي لإنديفر السعودية لطيفة الوعلان، أن هذا التقرير يمثل انعكاسًا لمرحلة متقدمة في تطور منظومة ريادة الأعمال في المملكة، ويوضح تحولًا واضحًا في نظرة مؤسسي الشركات في المملكة إلى النمو، حيث إن عددًا أكبر من الشركات الريادية التقنية تُبنى حاليًا بالحجم والهيكل والطموح اللازم للوصول إلى الأسواق العامة، وأن العمل على تعزيز جاهزية الشركات الريادية للإدراج أمر جوهري لتمكين النمو المستدام لمنظومة ريادة الأعمال.

من جانبها أوضحت نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للاستثمار في " SVC" نورة السرحان، أن هذه المؤشرات تعكس التطور المتسارع لمنظومة الاستثمار الخاص في المملكة، وهو نتيجة عمل تراكمي، حيث تعمل SVC كصانعٍ للسوق على بناء المنظومة، بالتعاون مع شركائها، إلى جانب تحفيز الاستثمار الخاص للمراحل الأولية، حيث أسهم في وصول السوق إلى مرحلة أكثر جاذبية للاكتتابات العامة الأولية.

ويبرز التقرير تحولًا نوعيًا في نظرة المؤسسين والمستثمرين نحو الأسواق العامة، حيث يفضّل المؤسسين الإدراج في السوق الرئيسية (تداول)؛ ما يعكس مستوى متزايدًا من الثقة في السوق المالية السعودية كمنصة إقليمية وعالمية لدعم نمو الشركات.

كما يشير التقرير إلى أن هذا الزخم يأتي في سياق تطور متكامل لعناصر المنظومة، بما يشمل توسع التمويل في المراحل المبكرة، وتحسن البيئة التنظيمية، وارتفاع مستوى جاهزية الشركات، وهو ما أسهم في تهيئة بيئة جاذبة لانتقال الشركات من مراحل النمو إلى الإدراج في الأسواق العامة.

وعلى الرغم من هذا التقدم، يسلط التقرير الضوء على أهمية مواصلة تطوير الجاهزية المؤسسية، لا سيما في مجالات الحوكمة والإستراتيجية والهيكل التنظيمي، إلى جانب معالجة الاعتبارات المرتبطة بتكلفة الطرح وتوافر التمويل في مراحل النمو.

ويؤكد التقرير أن المملكة تدخل مرحلة متقدمة من تطور أسواقها المالية، مع فرصة لبناء مسار اكتتابات عامة مستدام وتنافسي عالميًا، يدعم الجيل القادم من الشركات عالية النمو، ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادره.

توسّع رقمي يعزز وصول فاكهة المانجو من جازان لمدن المملكة

برزت متاجر رقمية متخصصة في تسويق فاكهة المانجو المنتّجة في منطقة جازان، مقدمة وسيلة متطورة لربط المنتج الزراعي المحلي مباشرة بالمستهلك في مختلف مناطق المملكة، في تجربة تجمع بين سهولة الطلب وجودة المنتج.

وخلال السنوات الأخيرة، شهدت هذه المتاجر نموًا ملحوظًا، مدعومًا بارتفاع الطلب على المنتجات الطازجة، وتزايد ثقة المستهلك في الشراء الإلكتروني، إلى جانب تطور خدمات الشحن المبرد والتوصيل السريع؛ مما أسهم في توسيع نطاق توزيع المانجو من جازان لمختلف المناطق.

وتعكس هذه التجربة تحولًا في أساليب التسويق الزراعي، حيث تطورت المبادرات من نماذج بسيطة إلى متاجر إلكترونية متكاملة تعتمد على تطبيقات ذكية تتيح استعراض الأصناف وتتبع الطلبات بسهولة، بما يسهم في تحسين تجربة المستخدم وتعزيز الوصول إلى المنتج.

وتستفيد هذه المتاجر من البنية اللوجستية وخدمات التوصيل اليومي؛ بما يعكس توسع التجارة الإلكترونية الغذائية في المنطقة، ويُعزّز تنافسها عبر جودة المنتج وسرعة التوصيل وتجربة المستخدم وتنوع العروض وخيارات الدفع، إلى جانب الالتزام بمواعيد التسليم وجودة الطلبات.

ويشير عدد من المستخدمين إلى أن تجربة الشراء الإلكتروني لمنتجات المانجو من منطقة جازان وفّرت مستوى عاليًا من السهولة والمرونة، مع إمكانية الوصول إلى المنتج في وقت قياسي، مع وجود فرص للتحسين في بعض جوانب التوصيل أو دقة الطلبات، في إطار التطور المستمر لهذه الخدمات.

من جهتهم، يؤكد عدد من أصحاب المتاجر أن الإقبال المتزايد يعكس ثقة المستهلك في المنتج المحلي، مشيرين إلى أن أبرز التحديات تتمثل في الحفاظ على جودة المنتج خلال النقل، وتطوير العمليات اللوجستية بما يتواكب مع حجم الطلب، إلى جانب العمل على تحسين تجربة المستخدم وتعزيز خدمات الشحن والدفع وخدمة العملاء.

ويمثل هذا النموذج الرقمي أحد المسارات الحديثة في تسويق المنتجات الزراعية، بما يسهم في دعم المزارعين وتعزيز سلاسل الإمداد وفتح أسواق جديدة، في ظل تنامي دور الاقتصاد الرقمي في التنمية، وتعزيز حضور فاكهة المانجو المنتَجة في جازان كمنتج وطني يصل إلى المستهلك بكفاءة.

ميناء جازان يعزز قدرات المملكة اللوجســتية على البحـر الأحمر



يُعد ميناء مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية أحد المسارات اللوجستية المهمة لموانئ المملكة على سـاحل البحر الأحمر، في ظل ما يتمتع به من بنية تحتية متقدمة وخدمات لوجسـتية متكاملـة تدعم حركة التجارة والصناعة.

ويضـم الميناء إجمالي أطوال أرصفة تبلغ (1250) مترًا، على مساحة تشغيلية تتجاوز (7) كيلومترات، تشمل رصيف الحاويات بطول (540) مترًا، ورصيف البضائع السائبة بطول (350) مترًا، ورصيف البضائع العامة بطول 360 مترًا، فيما يبلغ عمق الغاطس (16.5) مترًا.

وتصل الطاقة الاستيعابية السنوية للميناء إلى أكثر من مليون حاوية قياسية (TEU)، ومـا يزيد على (5) ملايين طن من البضائع السائبة، بما يعزز كفاءته التشغيلية وقدرته على تلبية متطلبات النمو في الحركة التجارية.

ويوفر الميناء خدمات لوجسـتية متكاملة تشمل منطقة إيداع وإعادة تصدير، وتخزين البضائع، وتنفيذ العمليات اللوجستية مثل المناولـة والتجميع، إلى جانـب مرونة في إجراءات الفسـح الجمركي، بما يسهم في دعـم البيئـة الاسـتثمارية وتعزيـز التنمية الاقتصادية في المنطقة.

أكـثر مـن 1,500 علامة تجارية تعمل بنظـام الامتـياز التجـــاري في المـمـــــلكة

أكدت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" استمرار نمو قطاع الامتياز التجاري في المملكة، حيث بلغ إجمالي عدد العلامات التجارية العاملة بنظـام الامتياز التجاري في السـوق السعودي حتى نهاية الربع الثاني من عام 2026 نحـو 1,514 علامة تجارية، تشكل العلامات التجارية المحلية منها 744 علامة بنسبة تُقدر بنحو 49.1% من إجمالي العلامات العاملة في السوق.

وأوضحت الهيئة أن هذا النمو يعكس التطور الذي شهده القطاع منذ تأسيس مركز الامتياز التجاري التابع لمنشـآت في عـام 2020، إذ كان إجمالي عدد العلامات التجارية العاملة في المملكة آنذاك نحو 692 علامة تجارية، منها 93 علامة تجارية محلية تمثل نحو 13% من إجمالـي العلامات، بما يعكس الزيادة الملحوظة في عدد العلامات الوطنية خلال السنوات الماضية.

وأشـارت "منشـآت" إلى أن مركـز الامتياز التجاري أسـهم بشـكل مباشـر فـي دعم وتحول 214 علامة تجارية محلية إلى نظام الامتياز التجاري، بما يمثل أكثر من 28% من إجمالي العلامات التجارية المحلية العاملة في السوق، إضافة إلى التحقق من جاهزية 2,636 علامة تجارية لمنح الامتياز التجاري، في إطار جهوده الراميـة إلى رفع جاهزية العلامات الوطنية وتعزيز فرص توسعها.

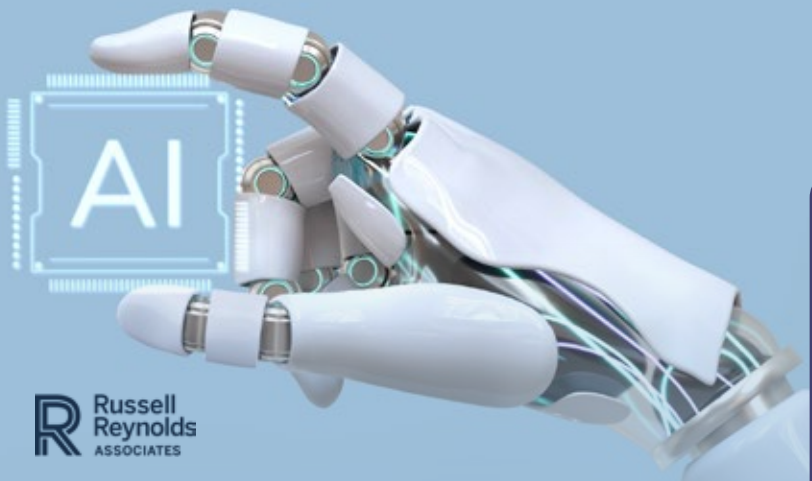
وبينت الهيئة أن سوق الامتياز التجاري في المملكة يشهد تنوعًا في القطاعات المانحة، تشمل أبرزها الأغذية والمشروبات، والتجزئة، والتعليم، والرعاية الصحية، والخدمات، والترفيه، بما يعكس اتساع الفرص الاستثمارية المتاحة أمام رواد الأعمال والمستثمرين، ويمكن لرواد الأعمال والمستثمرين الاطلاع على فرص الامتياز التجـاري المتاحة من خلال الموقع الإلكتروني للمركز.

وتواصل "منشآت" تنفيذ البرامج والمبادرات الهادفة إلى نشـر ثقافة الامتيـاز التجاري والتسـويق للعلامات التجارية، إذ نفذ مركز الامتياز التجـاري 11 جولة للامتياز التجاري في مختلف مناطق المملكة، تضمنت معارض مصاحبة للتعريف بالعلامات التجارية واستعراض فرص الامتياز التجاري، وأسهمت في دعم مشاركة أكثر من 258 علامة تجارية، واستفاد من البرامج التوعوية والفعاليات والخدمات المقدمة خلال تلك الجولات أكثر من 7,102 زائر.

وأكدت استمرار جهودها في تطوير منظومة الامتياز التجـاري، ورفع جاهزيـة العلامات التجاريـة الوطنيـة، وتعزيز توسـعها محليًا ودوليًا، بما يسـهم في دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورفع مساهمتها في التنمية الاقتصادية، تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030.



تحديات تواجه الإدارات القيادية في ظل تطور البنية التحتية للذكاء الاصطناعي بالمملكة



Russell Reynolds ASSOCIATES

يشير تقرير صادر عن شركة الاستشارات القيادية العالمية "راسل رينولدز أسوشيتس" إلى أن الإدارات العليا للشركات في السعودية تواجه اختبارا قياديا متصاعدا مع تسارع وتيرة تطوير البنية التحتية للذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات، في وقت تعمل فيه المملكة على ترسيخ مكانتها كمركز عالمي للذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية السيادية.

ويأتي هذا التقرير في ظل إعلان المملكة عام 2026 عامًا للذكاء الاصطناعي، حيث أصبحت مراكز البيانات أصولا استراتيجية وطنية، مدعومة بتوفير غير مسبوق لرؤوس الأموال والأراضي ومصادر الطاقة، ما يطرح تساؤلات جوهرية حول القدرة على إدارة وتنفيذ المشاريع الضخمة التي يجري تطويرها بوتيرة متسارعة.

تغير الحالة الوظيفية

وكشف التقرير السنوي للشركة حول تغير الحالة الوظيفية للرؤساء التنفيذيين عالميا لعام 2025 عن مغادرة 234 رئيسًا تنفيذيًا مناصبهم خلال عام واحد، بزيادة 21% عن متوسط السنوات الثماني الماضية، ما يعكس الضغوط المتزايدة على القيادات في بيئات عمل معقدة وسريعة التغير. وفي المقابل، شهد قطاع التكنولوجيا انخفاضًا في معدل التغييرات القيادية من 40 حالة في 2024 إلى 20 حالة في 2025، وهو ما يعكس رغبة مجالس الإدارة في الحفاظ على الاستقرار وسط التحديات التقنية المتنامية.

كما أظهر تحليل أجرته الشركة على 35 من أبرز مجالس إدارة مراكز البيانات عالميًا استمرار وجود فجوات في القدرات القيادية، رغم تسارع تجديد عضوية المجالس منذ عام 2023. وتشمل هذه الفجوات مجالات حيوية مثل الخبرة التشغيلية في المراكز الضخمة، والكفاءة التقنية، وقيادة القوى العاملة، والمرونة التشغيلية، ما يشير إلى تحول جذري في متطلبات القيادة الفعّالة.

حَفز الكفاءة القيادية

وأكد كريستوفر برادلي، عضو قسم الطاقة العالمي في الشركة، أن مراكز البيانات لم تعد مجرد منشآت تقنية، بل أصبحت استثمارات ضخمة ذات أهمية وطنية تتطلب مواءمة دقيقة بين استراتيجيات الطاقة ورؤوس الأموال والعلاقات الواسعة، إضافة إلى الإشراف التشغيلي على نطاق كبير.

وتوفر المملكة بيئة متميزة لحفز الكفاءة القيادية. فبدعم من رؤية السعودية 2030 والاستثمارات السيادية الضخمة، بما في ذلك التي تتم عبر صندوق الاستثمارات العامة، تشهد المملكة توسعاً متسارعاً في مجال البنية التحتية الرقمية، مدعوماً بتوافر الأراضي، واقتصاديات الطاقة التنافسية، فضلاً عن محدودية القيود المرتبطة بالأنظمة التقليدية. وبينما يفتح هذا الزخم آفاقاً واسعة للنمو، فإنه يزيد في الوقت ذاته أهمية التنفيذ المنضبط والتخطيط طويل الأمد والتنظيم العميق.

كما أوضحت ماري أوزموند مستشارة مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الشركة، أن المملكة تبني بنية تحتية للذكاء الاصطناعي "بطموحات غير مسبوقة"، وأن نجاح العقد القادم سيعتمد على قدرة القيادات على تحقيق التوازن بين القيادة والحوكمة والتنفيذ.

تسارع التطور التكنولوجي

من جانبه، أشار الدكتور جان سي. كرون إلى أن تسارع التطور التكنولوجي يتجاوز نماذج التخطيط التقليدية للتعاقب الوظيفي، ما يدفع مجالس الإدارة إلى البحث عن كفاءات متخصصة في الحوسبة السحابية والبرمجيات والبنية التحتية الرقمية.

ويخلص التقرير إلى أن تحول مراكز البيانات من أصول مدعومة بالعقارات إلى بنية تحتية محورية للاقتصاد الرقمي يجعل من الكفاءة القيادية – سواء على مستوى الرؤساء التنفيذيين أو مجالس الإدارة – العامل الحاسم في تحويل الطموحات الوطنية إلى نجاحات تجارية مستدامة. وفي ظل سعي المملكة لترسيخ مكانتها قوة عالمية في عصر الذكاء الاصطناعي، تبقى القيادة الفاعلة والحوكمة الرشيدة والقدرة على التنفيذ عناصر أساسية للاستفادة من الفرص المتاحة.





تصاعد اعتماد المحتالين على الذكاء الاصطناعي

كشفت دراسة جديدة أجرتها انفوبيب، المنصة العالمية للاتصالات السحابية القائمة على الذكاء الاصطناعي، عن تصاعد ملحوظ في عمليات الاحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بالتزامن مع تنامي قدرات المؤسسات في التصدي لهذه التهديدات. واستناداً إلى تحليل مليارات التفاعلات على مستوى العالم، يسلّط تقرير انفوبيب للاحتيال والأمن 2026 الضوء على عام شهد تحولات متباينة، تمثلت في تسجيل مستويات قياسية من محاولات الاحتيال التي جرى اعتراضها، بالتوازي مع التوسع السريع في اعتماد حلول دفاعية ذكية مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

ويكشف التقرير أن المحتالين باتوا يوظفون الذكاء الاصطناعي لتوسيع نطاق الرسائل الاحتيالية وتخصيصها، ما أدى إلى ارتفاع التهديدات التي جرى رصدها بنسبة 77%. وفي المقابل، تسرّع المؤسسات من تبني حلول أمنية أكثر تطوراً، إذ ارتفع اعتماد تقنيات كشف الاحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي بنسبة 71% على أساس سنوي، فيما زاد الاعتماد على تقنيات الكشف القائمة على تحليل الأنماط بنسبة 105%، بما يعكس توجّهاً متزايداً نحو حلول أمنية تكيفية قادرة على مواكبة التهديدات المتغيرة.

ويبرز التقرير الأثر المتنامي للحلول الأمنية القائمة على نهج "الذكاء الاصطناعي أولًا". وفي هذا السياق، تعتمد شركة "نكست" (NEXT)، إحدى أبرز شركات الأزياء في المملكة المتحدة، على حل Signals المدعوم بالذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من انفوبيب، والمصمم لرصد الزيادات غير الطبيعية في حركة الاتصالات والتصدي لها، بما يسهم في حماية العملاء من محاولات الاحتيال.

أبرز نتائج تقرير عام 2026:

- شكّلت هجمات التصيد الاحتيالي 49% من إجمالي المحتوى الضار الذي جرى حظره، مع ارتفاع حجمها بنسبة 94% على أساس سنوي.
- ارتفع استخدام واجهات برمجة تطبيقات الشبكات بنسبة 91%، بما في ذلك خدمات تبديل شرائح الاتصال (SIM Swap) والتحقق من أرقام الهواتف، فيما تصدر القطاع المالي القطاعات الأكثر اعتماداً لهذه الواجهات.



ستاندرد تشارترد: تسارع نمو قطاع الأعمال في السعودي في الربع الثالث من 2026

توقع قسم الأبحاث العالمية في بنك ستاندرد تشارترد في أحدث تحليلاته الاقتصادية، اكتساب نشاط الأعمال في السعودية زخماً أقوى خلال الربع الثالث من عام 2026، مدعوماً بقوة الطلب المحلي، وتحسن ظروف التجارة الإقليمية، واستمرار التقدم في مسيرة التنويع الاقتصادي للمملكة.

ويشير التحليل إلى أن المملكة دخلت النصف الثاني من العام بزخم اقتصادي قوي، رغم تصاعد التوترات الإقليمية. ويتجلى ذلك بوضوح في قوة الإنفاق الاستهلاكي، حيث ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع بنسبة 6% على أساس سنوي خلال شهر مايو، لتعود إلى مستوياتها المسجلة في يناير 2026. كما تشير تحليلات القسم في البنك إلى أن قوة الطلب الاستهلاكي تمثل أحد المحركات الرئيسية لنشاط الأعمال، فيما يُتوقع أن يوفر التحسن التدريجي في الطلب الخارجي دعماً إضافياً مع استمرار تحسن ظروف التجارة الإقليمية.

وقال مازن البنيان، الرئيس التنفيذي ورئيس الخدمات المصرفية والتغطية في ستاندرد تشارترد السعودية: "يواصل الاقتصاد السعودي إظهار قدرته على الصمود خلال فترة اتسمت بارتفاع مستوى التوترات الإقليمية، بما يعكس قوة الطلب المحلي والتقدم المستمر في تنفيذ مستهدفات التنويع الاقتصادي للمملكة. وأضاف مع استمرار تحسن الأوضاع الإقليمية، نتوقع أن يتحول هذا الصمود إلى زخم أقوى في نشاط الأعمال، بما يهيئ فرصاً إضافية للاستثمار ونمو القطاع الخاص خلال النصف الثاني من العام."

من جهة أخرى يتوقع البنك أن يكتسب اقتصاد المملكة زخماً أكبر خلال الربع الثالث، مدعوماً بثلاثة عوامل رئيسية، هي استمرار الاستثمار بوصفه محركاً للنشاط الاقتصادي، وتراجع الضغوط التضخمية بما يدعم القوة الشرائية للأسر وثقة قطاع الأعمال، إلى جانب تحسن أوضاع سوق العمل، بما يعزز الطلب المحلي.

كما تشهد ديناميكيات التجارة الإقليمية تحسناً تدريجياً، حيث أسهمت عودة صادرات النفط السعودية إلى مستويات قريبة من معدلاتها الطبيعية، وهو ما يُتوقع أن يوفر دعماً إضافياً للتجارة والنشاط الاقتصادي في المملكة خلال النصف الثاني من العام.

ويرى البنك أن قوة الطلب المحلي، واستمرار الاستثمار، وتحسن الأوضاع الإقليمية، ستدعم اكتساب نشاط الأعمال زخماً أقوى خلال الربع الثالث، بما يعزز تقدم المملكة في مسيرة التنويع الاقتصادي ويرسخ مكانتها كإحدى أبرز أسواق النمو في المنطقة.



السعودية تتصدر دول الخليج في حجم التمويل الخاص بنحو 3.9 مليار دولار

أعلنت شركة "ستراید فنتشرز" Stride Ventures عن إطلاق النسخة الخليجية من تقرير "التمويل الخاص العالمي 2026: منظور تمويل الشركات الناشئة وتمويل النمو"، الذي يسلّط الضوء على التحول المتسارع للتمويل الخاص إلى أحد الركائز الأساسية في منظومة تمويل الشركات الناشئة في المنطقة.

وأشار التقرير الى أن المنطقة تشهد تطور نموذج تمويلي مميز يقوم على دمج أدوات الائتمان المهيكل في مراحل مبكرة من رحلة نمو الشركات الناشئة ورواد الأعمال، وذلك مع توسع أعمال الشركات وتزايد التعقيدات المتصلة باحتياجاتها التمويلية على امتداد مختلف مراحل النمو، بدءًا من المراحل المبكرة ووصولًا إلى مرحلة ما قبل الطرح للاكتتاب العام.

أدوات التمويل

وتجلّى هذا التحول، خلال عام 2025، بوضوح وعلى نطاق واسع، إذ بلغ حجم التمويل الخاص، الذي يشمل رأس المال الجريء وائتمان النمو، نحو 4.1 مليار دولار على امتداد منظومة ريادة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي. ومع تضاعف الارتفاع في الطلب على رأس المال بمقدار 8.2 أضعاف، بعد أن بلغ نحو 500 مليون دولار في 2024، تصدرت السعودية أسواق المنطقة في حجم التمويلات المهيكلة، بقيمة تقارب 3.9 مليار دولار، تلتها دولة الإمارات بنحو 211 مليون دولار، ثم مملكة البحرين بنحو 22 مليون دولار.

وبين التقرير ان هذا النمو المتسارع يعكس تزايد اعتماد الشركات على أدوات التمويل غير المخفّضة للملكية، دعمًا لخطط التوسع وعمليات الاستحواذ، وتنميةً لمحافظ الإقراض، وتعزيزًا لقدرة المنصات الرقمية على النمو والتوسع. كما يتجلى هذا التحول في هيكل التمويل الإجمالي للشركات الناشئة في المنطقة. فقد استحوذ التمويل الخاص على 4.1 مليار دولار، متجاوزًا استثمارات رأس المال الجريء التي بلغت 3.3 مليار دولار، وذلك من أصل نحو 7.4 مليارات دولار من الاستثمارات المرصودة في الشركات الناشئة الخليجية خلال عام 2025. ويشير ذلك إلى تغير جوهري في آليات تمويل النمو، حيث انتقل الائتمان المهيكل من كونه أداة داعمة إلى محرك رئيس لتوسّع الشركات وتسريع نموها.

ويرتبط النمو المتسارع لسوق التمويل الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي ارتباطًا وثيقًا بتوافر رؤوس الأموال المدعومة من الصناديق السيادية، وتطور الأطر التنظيمية والتشريعية، والتوسع المتواصل في قطاع التكنولوجيا المالية، إضافة إلى السياسات الحكومية الداعمة لتسريع نمو الشركات وتوسّعها. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في تهيئة بيئة مواتية لإبرام صفقات تمويل مهيكل كبيرة الحجم في مراحل مبكرة من دورة حياة الشركات.

الثقة المؤسسية

كما دعمت مؤسسات مالية واستثمارية إقليمية بارزة، من بينها صندوق الاستثمارات العامة السعودي، وصندوق الصناديق "جدا"، وشركة "سنابل للاستثمار" في المملكة العربية السعودية، علاوة على "مبادلة" و"القابضة ADQ" في دولة الإمارات، نمو منظومة الشركات الناشئة وتمويل النمو في المنطقة.

وفي هذا السياق، قالت فريحة أنصاري جاويد، الشريك المسؤول عن دول مجلس التعاون الخليجي وتكوين رأس المال العالمي في شركة "ستراید فنتشرز"، إن سوق التمويل الخاص في دول الخليج "انتقل من مرحلة الاستكشاف المبكر إلى مرحلة الثقة المؤسسية الراسخة"، مشيرة إلى أن ما يلفت الانتباه لا يقتصر على حجم التمويلات المنفذة أو مشاركة أكبر الصناديق السيادية في المنطقة، وإنما أيضًا دخول أدوات الائتمان إلى هيكل التمويل في مراحل مبكرة من دورة حياة الشركات، لا سيما في قطاع التكنولوجيا المالية والنماذج القائمة على الأصول. وأضافت: "يعكس ذلك سوقًا يتزايد الاعتماد فيها على هياكل تمويلية أكثر انضباطًا وتنظيمًا، مدفوعة برؤية طويلة الأجل، كما يؤكد التزامنا بالوصول إلى أصول مُدارة بقيمة 500 مليون دولار في المنطقة بحلول نهاية عام 2028".

أما على مستوى القطاعات، فقد واصل قطاع التكنولوجيا المالية تصدره للسوق، مستحوذًا على نحو 95.5% من إجمالي صفقات التمويل الخاص، بما يعادل نحو 3.9 مليار دولار. كما شهدت قطاعات أخرى نشاطًا ائتمانيًا ملحوظًا، من بينها التكنولوجيا الزراعية والتكنولوجيا العقارية والبرمجيات كخدمة والخدمات اللوجستية.

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

اعتمد توقيعك الكترونياً

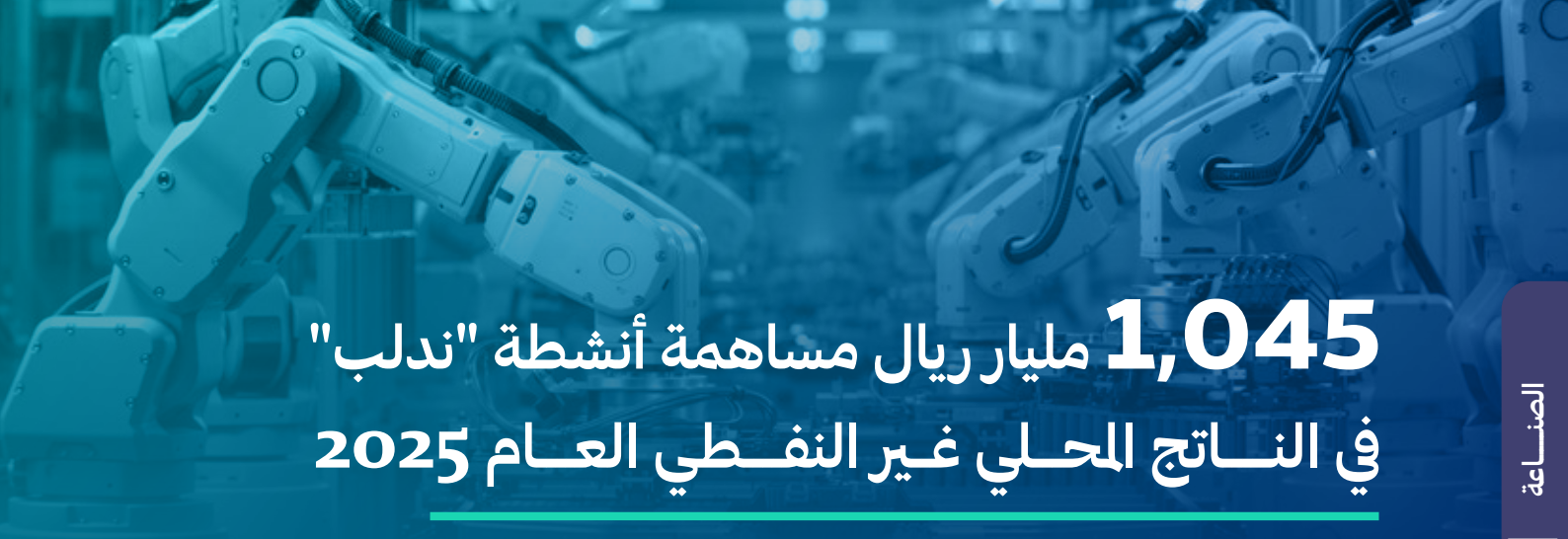


ضمن جهودنا لتسهيل الإجراءات وتسريع الخدمات أصبحت خدمة اعتماد التوقيع متاحة الآن إلكترونياً عبر بوابة أعمالي، دون الحاجة لزيارة فروع غرفة الرياض

- سهولة الوصول
- توفير الوقت
- أمان وموثوقية

مركز الاتصال الموحد
920004565
RIYADHCHAMBER

للتواصل: ic@rdcci.org.sa



1,045 مليار ريال مساهمة أنشطة "ندلب" في النـاتج المحـلي غـير النفـطي العـام 2025

يمثل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "ندلب" نموذجًا وطنيًا للتكامل بين القطاعات الإستراتيجية، من خلال توحيد الجهود في قطاعات الطاقة والتعدين والصناعة والخدمـات اللوجسـتية نحو مسـتهدفات اقتصادية وتنموية مشـتركة تسـهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز تنافسية المملكة ودعم مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويستعرض التقرير السنوي للبرنامج لعام 2025، بعنوان "أثر التكامل"، أبرز النتائج والمؤشرات الاقتصادية المتحققة، التي تعكس الأثر المتنامي لتكامل القطاعات المرتبطة بالبرنامج في دعم النمو الاقتصادي والاستثمار والتجارة والصادرات غير النفطية.



أنشطة قطاعات البرنامج

وأظهر التقرير أن مساهمة أنشطة قطاعات البرنامج في الناتج المحلي غير النفطي بلغـت (1,045) مليار ريال خلال عام 2025، بما يمثل (39%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة، مقارنة بـ(996) مليار ريال في عام 2024، فيما بلغت مساهمة الأنشـطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة (55%).

كما سجل قطاع الصناعات التحويلية نموًا بنسبة (6%)، وقطاع الكهرباء والغاز والمياه بنسـبة (5%)، فيمـا حقق قطاعـا التعدين والنقل والتخزين نموًا بنسـبة (3%) و(4%) على التوالي.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، بلغ إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية (622.87) مليار ريـال خلال عام 2025، محققًا نموًا بنسـبة (14%) مقارنة بعام 2024، كما بلغت صادرات الصناعات الكيميائية (80.3) مليار ريال، فيما سجلت صادرات الآلات والمعدات الكهربائية (80.9) مليار ريال، وبلغت صادرات المعادن ومصنوعاتهـا (25.5) مليار ريـال، في حين وصلت صادرات الأغذية والمشـروبات إلى (11.2) مليار ريال.

وفـي جانـب الاسـتثمار والتمويـل، بلغت قيمة الاسـتثمارات غير الحكومية المنجزة في قطاعات البرنامج (775) مليار ريال، كما بلغ صافي اعتمادات قروض صندوق التنمية الصناعية -تراكميًا- (246) مليار ريال، فيما وصلت التسـهيلات الائتمانية المقدمة من بنك التصدير والاستيراد السعودي -تراكميًا- إلى (116) مليار ريال.

وتجسـدت نتائج التكامـل القطاعي في عـدد من المنجـزات النوعيـة التي تحققت عبر قطاعات الطاقـة والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية وتقنيات المستقبل والمحتوى المحلـي، ففي قطاع الطاقة، بلغت نسبة السعة المركبة من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء (15.64%)، مدفوعةً بتنامي مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فيما تجاوز إجمالي السعات المرتبطة باتفاقيات شراء الطاقة المتجددة (43) جيجاواط، باستثمارات تقارب (102) مليار ريال في مشاريع الطاقة المتجددة.

وحقق مشروع نجران للطاقة الشمسية بسعة (1400) ميجـاواط ثاني أقل تكلفة عالميًا لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسـية عند (1.09) سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعة، بعد مشـروع الشعيبة (1) الذي سجل أقل تكلفة عالميًا عند (1.04) سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعة بسعة (600) ميجاواط، كما حقق مشروع الدوادمي لطاقة الرياح بسعة (1500) ميجاواط أقل تكلفة عالميًا لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح عند (1.33) سـنت أمريكي لكل كيلوواط سـاعة، فيما سجل مشروع الغاط ثاني أقل تكلفة عالميًا عند (1.57) سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعة.

جاذبية الاستثمار التعديني

وعلى صعيد قطاع التعدين، دخلت المملكة رسميًا قائمة الدول العشـر الأوائل عالميًا فـي جاذبية الاسـتثمار التعديني، محققة تقدمًا بلغ (94) مرتبـة مقارنة بعام 2013، بعد صعودها (13) مركزًا خلال عام واحد، بما يعكس التحول النوعي الذي يشهده القطاع والجهود المبذولة لتعزيز جاذبيته الاستثمارية.

ويستند هذا التقدم في قطاع التعدين إلى قاعدة تعدينية واعدة، إذ تُقدّر قيمة الثروات المعدنية في المملكة بنحو (9.4) تريليونات ريال؛ مما يعزز مكانة التعدين بوصفه أحد القطاعات الواعدة في تنويع الاقتصاد وفتح فرص استثمارية جديدة.

وواصل القطاع الصناعي نموه خلال عام 2025، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية (12,946) منشأة صناعية، فيما وصل عدد المصانع الجاهزة إلى (1,511) مصنعًا، وبلغت الاستثمارات غير الحكومية التراكمية في المدن الاقتصادية والصناعية والمناطق الخاصة (1,466) مليار ريال.

كما بلغت المبيعات التراكمية للشركات المحلية العاملة في الصناعات العسكرية (66.35) مليار ريال، فيما تواصل الإستراتيجية الوطنية للصناعة جهودها في توطين سلاسل القيمة المرتبطة بالصناعات المستقبلية، بما يشمل المستلزمات الطبية وصناعة السيارات والمنتجات المرتبطة بالطاقة والبتروكيماويات.

وشهد القطاع اللوجستي استمرار تطور بنيته التحتية وقدراته التشغيلية، حيث ارتفع عدد مراكز الخدمات اللوجستية الممكنة لإعادة التصدير إلى (24) مركزًا مقارنة بمركزين فقط في عام 2019، كما بلغت نسبة استخدام الموانئ (62%) مقارنة بخط الأساس البالغ (50.2%)، واستقر الزمن المستغرق لإجراءات الفسح الجمركي عند ساعتين، فيما بلغ عدد الحاويات المناولة في موانئ المملكة (8.3) ملايين حاوية خلال عام 2025، من بينها (2.2) مليون حاوية مسافنة، بما يعزز دور المملكة مركزًا لوجستيًا يربط حركة التجارة الإقليمية والعالمية.



وفي خطوة إستراتيجية لتعزيز الربط بين مراكز الإنتاج والأسواق والخدمات اللوجستية، انطلق تشغيل أطول شبكة سكك حديدية في العالم تعتمد على تقنية (ETCS Level 2)؛ بما يعزز كفاءة النقل وسلاسل الإمداد، حيث نقلت أكثر من (30) مليون طن من البضائع وتجاوز عدد ركابها (14) مليون راكب خلال عام 2025.

الثورة الصناعية الرابعة

وعلى صعيد الثورة الصناعية الرابعة وتقنيات المستقبل، أبرز التقرير عددًا من المنجزات النوعية، من بينها إطلاق مركز التصنيع والإنتاج المتقدم لتمكين التحول الصناعي في المملكة، وإدراج مركز القدرات للثورة الصناعية الرابعة ضمن شبكة المصانع الذكية العالمية، وإنشاء خط إنتاج ذكي للطائرات بدون طيار، إضافة إلى توقيع وكالة الفضاء السعودية اتفاقية تنفيذية مع وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) لتطوير أول قمر صناعي سعودي مخصص لدراسة مناخ الفضاء ضمن مهمة «أرتميس 2».

وارتفعت نسبة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية إلى (51.2%) حتى الربع الثالث من عام 2025، مقارنة بـ(33.7%) في عام 2020، بما يعكس تنامي مساهمة المحتوى المحلي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز سلاسل القيمة المحلية.

كما شملت جهود تعزيز المحتوى المحلي إضافة (449) منتجًا وطنيًا جديدًا إلى القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية خلال عام 2025، ليصل إجمالي المنتجات المدرجة في القائمة إلى (1,670) منتجًا وطنيًا، استفاد منها (212) مصنعًا، فيما تجاوزت قيمة المنافسات المرتبطة بالقائمة (50.66) مليار ريال، في خطوة تدعم تمكين المنتجات الوطنية وتعزيز حضورها في سلاسل الإمداد المحلية.

وعلى مستوى مؤشرات الأداء، سجل البرنامج نتائج متقدمة في عدد من المؤشرات، متجاوزًا مستهدفات عدد منها، حيث بلغت نسبة توطين الصناعات العسكرية (24.89%) مقارنة بمستهدف (16.5%) وخط أساس بلغ (7.7%)، كما بلغ حجم المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية (1,299) مليار ريال، مقارنة بمستهدف بلغ (1,309) مليار ريال وخط أساس بلغ (942) مليار ريال.

وبلغ عدد التراخيص النهائية للصناعات الواعدة (2,894) رخصة، متجاوزًا المستهدف البالغ (1,040) رخصة وخط الأساس البالغ (169) رخصة، كما بلغت قيمة صادرات الصناعات الواعدة -تراكميًا- (161.6) مليار ريال، متجاوزة المستهدف البالغ (120.6) مليار ريال مقارنة بخط أساس بلغ (18.6) مليار ريال، فيما وصل عدد مراكز الخدمات اللوجستية المرتبطة بإعادة التصدير إلى (24) مركزًا مقابل مستهدف (20) مركزًا وخط أساس بلغ مركزين فقط.

رحلة التحول الوطني

وأكد الرئيس التنفيذي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية المهندس جميل بن أحمد الغامدي، أن ما تحقق من منجزات ومؤشرات اقتصادية خلال العام يأتي امتدادًا للدعم غير المحدود من القيادة الرشيدة -حفظها الله- وللتكامل المستمر بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وترسيخ مكانتها قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، وتعزيز تنافسيتها في قطاعات الطاقة والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية.

وأوضح أن التقرير السنوي للبرنامج بعنوان "أثر التكامل" يجسد نموذج العمل التكاملي الذي يتبناه البرنامج، ويبرز انعكاسه على الاستثمار والصادرات والمحتوى المحلي وتطوير القطاعات الإستراتيجية، مؤكدًا استمرار العمل على تعزيز الممكنات واغتنام الفرص الواعدة بما يدعم مسيرة التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة لمواكبة رحلة التحول الوطني وتعزيز الأثر.

وتؤكد نتائج عام 2025 الأثر الاقتصادي المتحقق من تكامل قطاعات الطاقة والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية تحت مظلة برنامج "ندلب"، وما أسهمت به في دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستثمار والصادرات والمحتوى المحلي، ورفع تنافسية المملكة، وتعكس هذه النتائج قدرة الاقتصاد الوطني على تحويل المستهدفات إلى منجزات ملموسة، وترسيخ مكانة المملكة مركزًا عالميًا للصناعة والتعدين والخدمات اللوجستية والاستثمار، في ظل قيادة رشيدة ورؤية وطنية طموحة.



من التراكمات اليومية إلى «الخشب الصناعي السعودي»

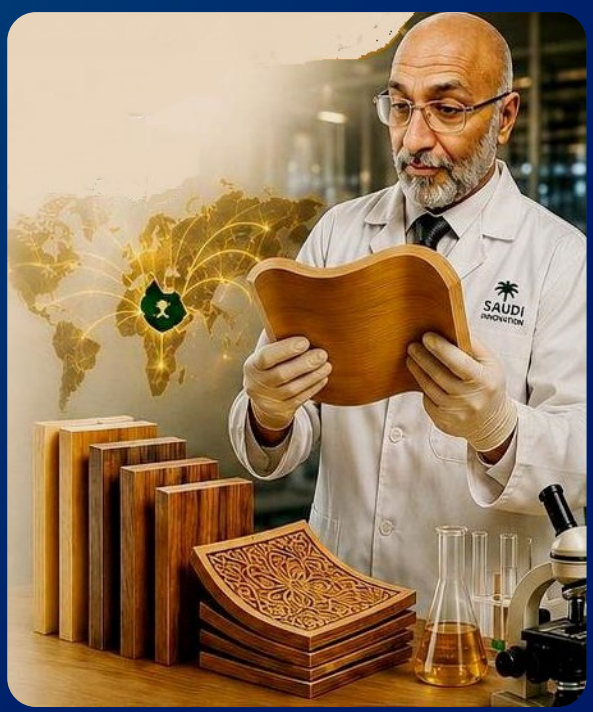
MAGIC WOOD

بقلم: يوسف السحار



بدأت فكرة ابتكاري «الخشب الصناعي السعودي – MAGIC WOOD» من تساؤل بسيط: كيف يمكن أن نحول المخلفات اليومية المتراكمة من عبء بيئي إلى مورد صناعي ذي قيمة اقتصادية؟ ومن هذا التساؤل انطلقت رحلة من البحث والتجارب للوصول إلى خامة خشبية هندسية مبتكرة، تستفيد من أنواع متعددة من المخلفات وتحولها إلى منتجات ذات قيمة مضافة.

لم يكن هدفي مجرد إعادة تدوير المخلفات، وإنما رفع قيمتها الاقتصادية وإعادة توظيفها في صناعة جديدة؛ لتصبح خامة قوية وفاخرة تحاكي الخشب الطبيعي، ويمكن استخدامها في الأثاث والأعمال الخشبية والديكور ومكونات المنشآت، بما يدعم مفهوم الاقتصاد الدائري ويرفع كفاءة الاستفادة من الموارد.



ومن الخصائص التي تميز «MAGIC WOOD» قابليته للتشكيل الحراري؛ فعند تسخينه إلى نحو 180 درجة مئوية يصبح مرنًا وقابلًا للقص والانحناء والتشكيل وتنفيذ النقوش والزخارف والتصاميم ثلاثية الأبعاد. وهذه الخاصية تفتح المجال أمام تطوير أساليب تصنيع أكثر سرعة ومرونة وكفاءة، واختصار بعض مراحل الإنتاج، بما ينعكس على خفض التكلفة وزيادة الإنتاجية.

وقد أظهرت الاختبارات والتجارب التي أُجريت في مختبرات المديرية العامة للدفاع المدني مقاومة قوية لانتشار اللهب، كما خضع الابتكار للعديد من الاختبارات الفنية الناجحة في مختبرات متخصصة.

إن طموحي من «الخشب الصناعي السعودي» يتجاوز تقديم خامة جديدة؛ فأنا أطمح إلى أن يتحول هذا الابتكار السعودي إلى منتج صناعي قابل للتطوير والتصنيع والتصدير، وأن ينطلق من المملكة إلى الأسواق العالمية.

رسالتي من هذا الابتكار أن المخلفات يمكن أن تصبح موردًا، والابتكار يمكن أن يتحول إلى صناعة، والصناعة يمكن أن تكون جزءًا من الحل البيئي. وهذا هو الطموح الذي يقف خلف «MAGIC WOOD»: من مخلفات يومية متراكمة إلى منتجات خشبية فاخرة ذات قيمة مضافة، ومن ابتكار سعودي إلى ابتكار ذي حضور عالمي.



غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الخدمة الإلكترونية

نتـطلع لخدمتـــكم
عبر بــوابة أعمـــالي



- توسيــع الفــرص الاســتثمارية خارج وداخــل المـلكة
- الاشــتراكات وتحديــث البيــانات تصـــديق المعـــاملات
- اصـدار شهادات إعــادة التــصدير
- اصدار تصاريح المسابقات والاشراف على عمليات السحب

للتواصل: mybusiness.chamber.sa

مركــز الاتصــال الموحــد
920004565
RIYADHCHAMBER



السعودية بين رواد العالم في تبنّي الذكاء الاصطناعي بقطاع الموارد البشرية

كشف استطلاع أجرته شركة "هاير رايت" بالتعاون مع مؤسسة "يوغوف" عن تصدّر المملكة العربية السعودية للمشهد العالمي في تبنّي الذكاء الاصطناعي ضمن وظائف الموارد البشرية، إلى جانب ارتفاع الوعي بمخاطر الاحتيال في الهوية وتعزيز إجراءات التحقق من الخلفيات.

وأظهرت النتائج أن استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارات الموارد البشرية بات شبه شامل في المملكة، حيث أفاد 7% فقط من المشاركين بأن شركاتهم لم تعتمد هذه التقنية بعد، مقارنة بـ 42% في المملكة المتحدة ممن قالوا الأمر ذاته. وشملت أبرز مجالات الاستخدام التدريب والتطوير، وإدارة الموارد البشرية والسياسات، وتخطيط القوى العاملة وتحليلاتها.

أعلى النسب عالمياً

كما سجلت السعودية واحدة من أعلى النسب عالمياً في تقبّل استخدام المرشحين لأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، إذ أبدت 63% من جهات العمل موقفاً إيجابياً تجاه ذلك، وهي نسبة تعادل الهند وتتجاوز الإمارات 44% والمتوسط العالمي 46%. وأكد 76% من المشاركين السعوديين قدرتهم على اكتشاف طلبات التوظيف التي أُعدت بمساعدة الذكاء الاصطناعي، فيما توقع 45% منهم توسيع عمليات التوظيف خلال 2026 مع تزايد الحاجة إلى مهارات جديدة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وفي جانب التوظيف، أشار الاستطلاع إلى أن نقص الكفاءات لم يعد التحدي الأكبر، إذ اعتبره 23% فقط من جهات العمل السعودية أولوية رئيسة، وهي أدنى نسبة بين الأسواق المشمولة بالدراسة. وتركّز اهتمام الشركات بدلاً من ذلك على تبسيط إجراءات التوظيف عبر التقنيات الحديثة وتحسين كفاءة الاستقطاب وتجربة المرشحين.

ورغم هذا التوجه، واجهت الشركات السعودية خلال العام الماضي ضغوطاً أعلى من المتوسط العالمي في عدة مؤشرات؛ حيث بلغت معدلات ترك العمل 37% مقابل 24% عالمياً، فيما سجل تراجع قبول عروض العمل 35% مقابل 18% عالمياً، وارتفعت تكاليف استقطاب الكفاءات إلى 33% مقارنة بـ 28% على المستوى العالمي.

دقة النتائج وجودتها

وفي ملف المخاطر الوظيفية، كشف الاستطلاع أن 57% من مسؤولي الموارد البشرية والتوظيف رصدوا حالات احتيال في الهوية بين المرشحين أو الموظفين خلال عام 2025، لتسجل المملكة ثالث أعلى نسبة بين الأسواق الثمانية المشاركة بعد الهند والإمارات.

وعند اختيار مزوّدي خدمات التحقق من الخلفيات، جاءت دقة النتائج وجودتها في المرتبة الأولى بنسبة 37%، تلتها تجربة المرشح بنسبة 34%، ثم خدمة العملاء وسهولة الاستخدام بنسبة 31% لكل منهما.

كما أشار 36% من المشاركين إلى أن التحقق من الخلفيات يهدف أساساً إلى تعزيز السلامة والأمن في بيئة العمل، بينما رأى 35% أنه وسيلة للحد من الخسائر المالية الناتجة عن الاحتيال والجرائم، في حين أكد 32% أهميته في كشف السلوكيات التي تتعارض مع قيم المؤسسات.

وأظهر الاستطلاع اتساع نطاق التحقق ليشمل أطرافاً خارج القوى العاملة الدائمة، إذ أفاد 91% من المشاركين بأن موردیهم ومتعاقديهم الخارجيين يخضعون لفحص الخلفيات قبل التعامل معهم. وفي المقابل، أوضح 59% أن العاملين المؤقتين لا يتم التحقق من خلفياتهم عبر المزود نفسه المستخدم لفحوصات ما قبل التوظيف، ما قد يخلق فجوات رقابية.

وتعكس النتائج توجه جهات العمل السعودية نحو بناء بيئة توظيف أكثر اعتماداً على التكنولوجيا، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي وفحص الخلفيات وإدارة مخاطر القوى العاملة عناصر مترابطة تدعم كفاءة التوظيف وتعزز الثقة والحوكمة في سوق العمل.

القوى العاملة والاقتصاد

وفي تعليقه على نتائج البحث، قال جيمس راندال، مدير المبيعات لمنطقة الشرق الأوسط في "هاير رايت": "تشهد السعودية تحوّلاً ملحوظاً على صعيدَي القوى العاملة والاقتصاد، وما يلفت النظر في هذه السوق ليس وتيرة تبنّي الذكاء الاصطناعي وسعة قبوله لدى فرق الموارد البشرية فحسب، بل الجدّية التي تتعامل بها جهات العمل مع نزاهة القوى العاملة وجودتها على المدى البعيد."

وأضاف "في حين أن المؤسسات في المملكة تتبنى التقنية بوتيرةٍ متسارعة، إلا أنها تقوم بذلك بوعيٍ راسخ بأن النمو لابدّ أن تسنده الثقة والحوكمة ومعايير توظيفٍ رصينة."

وأضاف راندال: "في حين أن المؤسسات في المملكة تتبنى التقنية بوتيرةٍ متسارعة، إلا أنها تقوم بذلك بوعيٍ راسخ بأن النمو لابدّ أن تسنده الثقة والحوكمة ومعايير توظيفٍ رصينة."

وتابع: "ومع مضيّ الشركات في تعزيز استراتيجياتها لإدارة مخاطر القوى العاملة، فإن إسناد التحقق من خلفيات العاملين المؤقّتين إلى المزوّد ذاته الذي يتولّى فحص ما قبل التوظيف من شأنه أن يضمن عنايةً أكثر اتّساقاً تشمل كل فئات القوى العاملة."

وقال يُظهر الاستطلاع أن كثيراً من مسؤولي الموارد البشرية في المملكة يوازنون بين متطلّبات الحجم، وسرعة الإنجاز، والتحوّل في آنٍ واحد، فضغوط التوظيف تبقى مرتفعة، وتكاليف الاستقطاب آخذة في الارتفاع، وجهات العمل تركّز على نحوٍ متزايد على رفع الكفاءة وتحسين تجربة المرشح.

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الحفل السنوي
لمجتمع الأعمال
The Annual Reception of
The Business Community

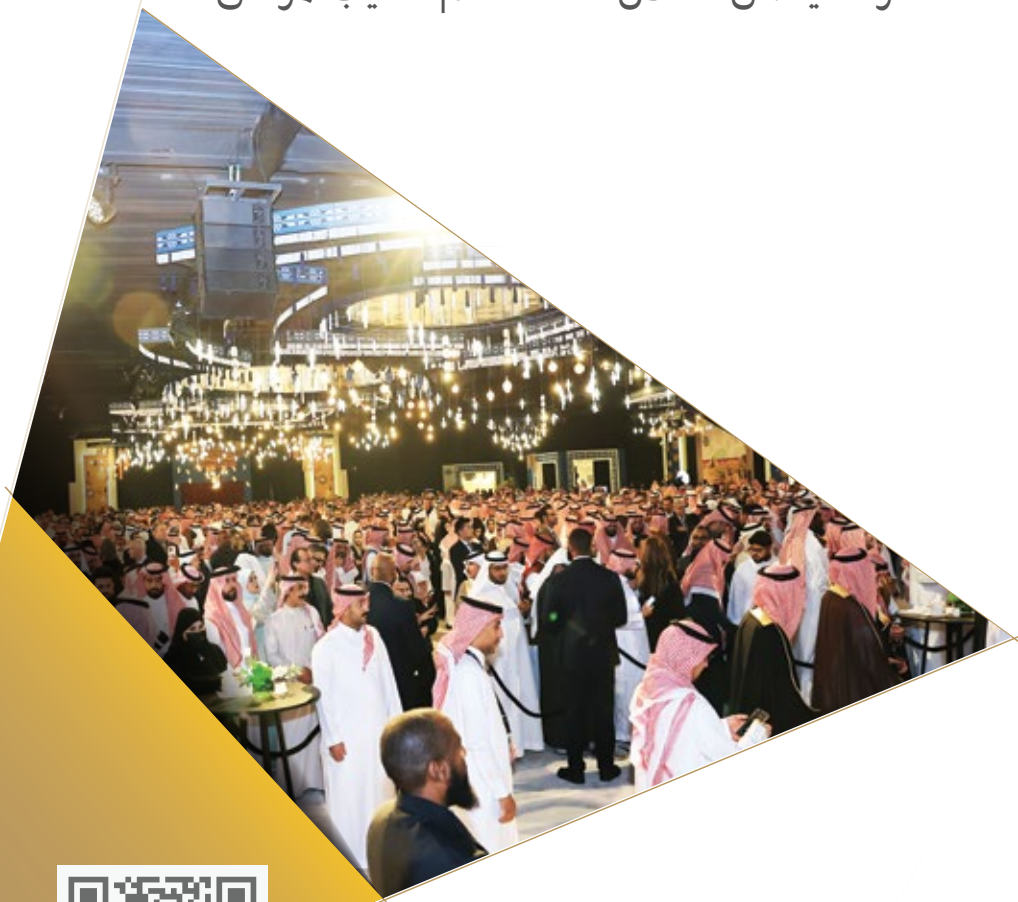
السادة مشتركين غرفة الرياض يسرنا دعوتكم لرعاية

الحفل السنوي لمجتمع الأعمال

The Annual Reception of The Business Community

2026

وتحديد فئة الرعاية من خلال تصفحكم الكتيب المرفق



كتيب الحفل السنوي

للمزيد من الاستفسارات
يسعدنا تواصلكم مع إدارة التسويق والرعايات

+966 507 147 445
ralawaji@rdcci.org.sa



المملكة تحقق المركز الثاني عالميًا في جاذبية أسواق مراكز البيانات

حققت السعودية المركز الثاني عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية ضمن أكثر الأسواق جاذبية لمراكز البيانات، في إنجاز يعكس تنامي مكانتها في البنية التحتية الرقمية، وتسارع نموها في سوق بات من أكثر الأسواق ارتباطًا بالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

وأظهر تحليل لبلومبيرغ، أن المملكة جاءت ثانيًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية ضمن أفضل الأسواق العالمية في جاذبية مراكز البيانات، كما بينت التحليلات أن توافر الطاقة وتمكين الأراضي يشكلان معًا 58% من جاذبية السوق لمشاريع مراكز البيانات، في وقت رُصد فيه 22.8 جيجاواط من السعات الجديدة الجاري بناؤها عالميًا والمتوقع دخولها الخدمة خلال السنوات الثلاث المقبلة، ما يرفع قيمة الأسواق القادرة على استيعاب هذا النمو بوتيرة سريعة وفعالة.

قطاع مراكز البيانات

ويأتي هذا التقدم امتدادًا للتوسع المتسارع الذي يشهده قطاع مراكز البيانات في المملكة، إذ ارتفعت السعة من 68 ميجاوات في عام 2021 إلى 440 ميجاوات في عام 2025، بزيادة بلغت 6 أضعاف خلال أربع سنوات، بما يعكس تسارع نمو البنية التحتية الرقمية وتعاظم جاذبية السوق السعودي في هذا القطاع الحيوي.

وواصل القطاع نموه خلال الربع الأول من عام 2026، لترتفع السعة إلى 467 ميجاوات، بنسبة نمو تجاوزت 6% منذ بداية العام، في مؤشر على استمرار التوسع في سوق بات يمثل أحد المحركات الرئيسة للبنية التحتية الرقمية والاقتصاد المعتمد على البيانات والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

وتضم المملكة اليوم أكثر من 60 مركز بيانات موزعة على مناطق متعددة؛ مما يعكس اتساع السوق وتنامي بنيته التشغيلية وقدرته على تلبية الطلب المتزايد على الخدمات الرقمية والحوسبة السحابية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويعزز هذا النمو ما تمتلكه المملكة من عمق جغرافي يمنح المطورين والمشغلين مرونة أعلى في توزيع المواقع والتوسع المرحلي، إلى جانب موقعها الإستراتيجي الرابط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، بما يتيح الوصول إلى أسواق واسعة من نقطة ارتكاز واحدة.

استقطاب الاستثمارات النوعية

وقال قائد مكتب تمكين الذكاء الاصطناعي في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس بسام البسام: "إن هذا يعكس تنامي مكانة المملكة في قطاع مراكز البيانات، ويؤكد أن ما تحقق في البنية الرقمية، وتوافر الطاقة، وسرعة التطوير، والجاهزية التشغيلية، جعل السعودية من أكثر الأسواق قدرة على استقطاب الاستثمارات النوعية في هذا القطاع".

وأكد أن هذا التقدم يعزز ثقة المستثمرين العالميين في السوق السعودي، ويدعم تموضع المملكة مركزًا عالميًا للبنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي.

ويكتسب هذا التقدم بُعدًا إضافيًا مع تصدر المملكة دول العالم في إطار الجاهزية الرقمية 2025، بعد أن سجلت 94 نقطة من أصل 100 في فئة "مرتفع جدًا"، متقدمة على فنلندا وألمانيا والمملكة المتحدة والنرويج وفرنسا، ويعكس هذا الإنجاز نضج البيئة التنظيمية والحوكمة الرقمية وكفاءة البنية المؤسسية، وهي عناصر تكتسب أهمية متزايدة في قطاع يعتمد على وضوح الأطر التنظيمية، وموثوقية البيئة التشغيلية، وسرعة التنفيذ.

البنية التحتية الرقمية

كما تدعم هذه المكانة منظومة رقمية متقدمة، تشمل نسبة انتشار للإنترنت تبلغ 99%، وشبكات ألياف ضوئية تصل إلى 5.8 ملايين منزل، وسوق تقنية تجاوز 199 مليار ريال في عام 2025، إلى جانب نمو حركة الإنترنت المحلية عبر مقسم الإنترنت السعودي إلى أكثر من 2.462 تيرابت في الثانية خلال العام نفسه، وهو ما يرفع من جاهزية البيئة الرقمية المحيطة بمشاريع مراكز البيانات ويعزز موثوقية تشغيلها.

ويؤكد هذا المنجز أن المملكة لا تواكب فقط الطلب المتزايد على البنية التحتية الرقمية، بل تتقدم أيضًا في سباق بناء المقومات التي تحتاجها المرحلة المقبلة من الاقتصاد الرقمي، ومع تصاعد الضغط العالمي على الطاقة والأراضي في الأسواق التقليدية، تبرز السعودية اليوم بوصفها وجهة تجمع بين السعة والجاهزية والمرونة والقدرة على التوسع، بما يعزز مكانتها مركزًا عالميًا صاعدًا في سباق مراكز البيانات.



متوسط تكلفة اختراق البيانات يصل إلى 8 ملايين دولار

أعلنت شركة IBM عن إصدار تقريرها لعام 2026 حول تكلفة اختراق البيانات، والذي كشف أن متوسط تكلفة اختراق البيانات للمؤسسات في منطقة الشرق الأوسط بلغ 8 ملايين دولار أمريكي.

ووفقاً للدراسة، تمثلت أبرز ثلاثة عوامل أسهمت في زيادة تكلفة اختراقات البيانات لدى الشركات في الشرق الأوسط في سوء إدارة الأسرار والمفاتيح، والصلاحيات المفرطة وضعف إدارة الأدوار، وعدم القدرة على تحديد أولويات التهديدات. وفي المقابل، كانت تقنيات التشفير، واعتماد منهجية DevSecOps، وأدوات الكشف والاستجابة على مستوى نقاط النهاية (EDR) من أبرز العوامل المرتبطة بخفض تكاليف الاختراقات.

ومن بين الاختراقات ذات الطابع الخبيث، تبيّن أن 26% منها استُخدم فيها الذكاء الاصطناعي، فيما أفاد 11% من المشاركين بعدم قدرتهم على تأكيد ما إذا كان المهاجمون قد استعانوا بالذكاء الاصطناعي. كما سجّلت المؤسسات التي تعتمد بشكل موسّع على الذكاء الاصطناعي وأتمتة الأمن السيبراني متوسط تكلفة للاختراقات يقل بأكثر من 3 ملايين دولار أمريكي مقارنة بالمؤسسات التي لا تستخدم هذه القدرات، رغم أن 23% من المؤسسات لم تعتمدها بعد.

وظلّت خسائر الأعمال أكبر عنصر تكلفة في المنطقة خلال عام 2026، بمتوسط بلغ 3.57 ملايين دولار أمريكي لكل اختراق. تلتها تكاليف الاستجابة لما بعد الاختراق بقيمة 2.17 مليون دولار أمريكي، ثم تكاليف الكشف والتصعيد بقيمة 1.9 مليون دولار أمريكي، وأخيراً تكاليف الإخطار بقيمة 360 ألف دولار أمريكي. وتؤكد هذه الأرقام استمرار الضغوط المالية التي تواجهها المؤسسات عبر مختلف مراحل التعامل مع الاختراقات، بدءاً من اكتشافها ووصولاً إلى احتوائها.

وسجّل القطاعان المالي والتقني أعلى متوسط لتكاليف الاختراقات، حيث بلغ 10.67 ملايين دولار أمريكي لكل منهما، تلاهما القطاع الصناعي بمتوسط 9.6 ملايين دولار أمريكي.



الشرق الأوسط يتصدر العالم في تبني الذكاء الاصطناعي

- **92% من مؤسسات الشرق الأوسط تُسجّل مكاسب الإنتاجية بفضل الذكاء الاصطناعي،**
- **49% يفيدون بزيادة استثماراتهم في الذكاء الاصطناعي**

كشفت شركة أوتوديسك عن نتائج إقليمية جديدة من بحثها "حالة التصميم والتصنيع 2026: نبض الذكاء الاصطناعي، الذي أظهرت نتائجه أن مؤسسات الشرق الأوسط تحتل الصدارة العالمية في تحويل استثماراتها في الذكاء الاصطناعي إلى نتائج أعمال حقيقية وقابلة للقياس.

حيث أظهر التقرير أن 87% من المؤسسات في المنطقة ترى ضرورة ملحّة لتبني الذكاء الاصطناعي، وهي أعلى نسبة في العالم، متجاوزة بفارق واضح المتوسط العالمي البالغ 68%، كما أفادت 92% من هذه المؤسسات بأنها لاحظت تحسناً حقيقياً في الإنتاجية بعد استخدام الذكاء الاصطناعي، مقارنة بـ 84% فقط على المستوى العالمي.

كما سجّلت مؤسسات الشرق الأوسط نتائج أقوى من نظيراتها العالمية على صعيد الإنتاجية والابتكار المرتبطين بالذكاء الاصطناعي؛ فقد أشارت 90% منها إلى أن الذكاء الاصطناعي يُحدث أثراً إيجابياً في الابتكار، بنسبة تتجاوز بفارق كبير المتوسط العالمي البالغ 77%، بينما أفادت 78% بتحسّن ملموس في جودة اتخاذ القرارات، مقارنة بـ 65% على المستوى العالمي.

وتشير هذه النتائج إلى أن المؤسسات العاملة في قطاعات الهندسة المعمارية، والهندسة، والبناء، والعمليات، والتصميم، والتصنيع، والإعلام والترفيه، تتجه بشكل متزايد نحو دمج الذكاء الاصطناعي في صلب عملياتها التشغيلية الأساسية، وهي بذلك تتجاوز مرحلة التجربة والاختبار المحدود، لتنتقل نحو تبنٍّ تشغيلي بنطاق أوسع يحقق قيمة فعلية وملموسة للأعمال.

أما من ناحية الاستخدام العملي، فقد ارتفعت نسبة استخدام أدوات المساعدة الذكية وروبوتات المحادثة من 46% إلى 56% خلال عام واحد، وارتفع استخدام برامج التصميم المعتمدة على الذكاء الاصطناعي إلى 57%، كما زاد استخدام الذكاء الاصطناعي في برامج إدارة المشاريع من 41% إلى 49%، وهو ما يعكس انتشاراً متزايداً لهذه التقنية في تنفيذ المشاريع وإدارة الأعمال.

وخلاصة هذه النتائج تتماشى مع خطط التحول الكبرى التي تشهدها المنطقة وتعكس الجهود الذي تضعها دول المنطقة في الاستثمارات المستمرة في البنية التحتية الذكية، والتحول الرقمي في الصناعة، ومشاريع تطوير المدن الحديثة في دول الخليج، مثل رؤية المملكة العربية السعودية 2030، واستراتيجية الإمارات الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031.

ضغوط الإنتاجية وسرعة التنفيذ تدفع المؤسسات لزيادة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي

ويُظهر البحث كذلك أن المؤسسات أصبحت تنظر إلى الذكاء الاصطناعي من منظور الإنتاجية والمرونة وكفاءة التنفيذ ، خاصة في ظل استمرار قطاعات المنطقة في إدارة حافظة كبيرة من مشروعات البنية التحتية ضمن بيئات مشاريع تزداد تعقيداً.

قال نحو نصف المشاركين في الدراسة، أي 49% أن مؤسساتهم زادت استثماراتهم في الذكاء الاصطناعي بشكل كبير أو ملحوظ خلال العام الماضي، مقارنة بـ40 % فقط على مستوى العالم، وجاء كل من الذكاء الاصطناعي التوليدي، وأتمتة العمليات، وأنظمة دعم اتخاذ القرار، في مقدمة أولويات الاستثمار خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة .

كما يتزايد الاهتمام بأنواع أكثر تطوراً من الذكاء الاصطناعي، فأكثر من نصف المشاركين أي 56% منهم قالوا إنهم يتوقعون استخدام "الذكاء الاصطناعي القائم على الوكلاء(Agentic AI) " (الذي يستطيع تنفيذ مهام بشكل مستقل) خلال العام المقبل، بينما أكد 18% أنهم يستخدمونه فعلياً الآن.



وتُظهر النتائج أيضاً أن المؤسسات تعمل على تعزيز الأسس اللازمة للتوسع الفعال في استخدام الذكاء الاصطناعي بثقة، فقد أبدى المشاركون من الشرق الأوسط ثقة أكبر في هيكلة بياناتهم وأمنها مقارنة بزملائهم حول العالم: حيث أكدّ 91% أن بيانات مؤسساتهم منظمة بشكل جيد، وقال 90% إنها آمنة

المؤسسات تواصل التركيز على قابلية التوسع طويلة الأمد والقيمة العملية

ورغم هذا الإقبال القوي على تبني الذكاء الاصطناعي، تبقى المؤسسات واقعية بشأن التحديات التي تواجهها عند التطبيق وبشأن قدرتها على التوسع مستقبلاً، فقد أشار 59% من المشاركين إلى أن أكبر العقبات التي تواجههم حالياً هي: نقص الكفاءات والمهارات المتخصصة، بينما يرى 55%، أن أكبر التحديات هي تكاليف التطبيق المرتفعة، بينما يجد 54% منهم أن التكامل مع الأنظمة القائمة في الشركة هي أكثر التحديات صعوبة.

كما تغيّرت طبيعة المخاوف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، فبعد أن كانت المخاوف من فقدان الوظائف هي الأبرز، بدأت هذه المخاوف بالتراجع عاماً بعد عام، وبدلاً منها، أصبحت المؤسسات أكثر قلقاً من مخاطر عملية مباشرة، مثل: الأمن، والدقة، والحوكمة ، فارتفعت نسبة من يقلقون بشأن الأمان إلى 54%، بينما قفزت نسبة القلق بشأن دقة الذكاء الاصطناعي بشكل كبير، من 33% إلى 48%.

ومع ذلك، وحتى في ظل حالة الاضطراب التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لا تزال أغلب المؤسسات تطمح للنمو والتوسع، فقد أظهر التقرير أن 85% من المؤسسات في الشرق الأوسط تفكّر جدياً في دخول أسواق جديدة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 73%، وهذا يدل على أن الشركات ما زالت تنظر إلى الاستثمار في التكنولوجيا كأداة أساسية لتعزيز قدرتها التنافسية، وزيادة مرونتها، وتحسين كفاءتها في العمل على المدى الطويل.

الْخِدْمَات الْخَاصَّة
Private services

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الْخِدْمَات الْخَاصَّة

مزايا الخدمة

مدير حساب
خاص بالمنشأة

خصم 50%
على برامج فرز المسابقات التجارية لمرة واحدة في السنة

خدمة مكانك
تقدم داخل منطقة الرياض، وتشمل:
- اعتماد التواقيع
- تحديث البيانات

حجز قاعة
من قاعات الاجتماعات بالغرفة ومرافقها لإقامة إجتماع خاص بالمنشأة بالمجان مره واحده لمدة يوم واحد في السنة

صالة مخصصة
لخدمة مشتركي الخدمات الخاصة (التصاديق – تفعيل الخدمات الالكترونية)

خدمات التدريب
تحليل الاحتياجات التدريبية لموظفي المنشأة

خصم 20%
حجز قاعة من قاعات الاجتماعات بمركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض لإقامة إجتماع خاص بالمنشأة لمرة واحدة في السنة

خدمات إعلامية
النشر في مجلة تجارة الرياض ووسائل التواصل الاجتماعي وفق سياسة الغرفة

بطاقة رجل/ سيدة أعمال
تمنح البطاقة لـ رجل وسيدة أعمال مشتركي الخدمات الخاصة

للتواصل: privateservices@rdcci.org.sa

مركز الاتصال الموحد
920004565
RIYADHCHAMBER



كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل مستقبل الرعاية الصحية

الدكتور ستيفان باندلو

أستاذ مشارك وباحث في جامعة سانت جورج، غرينادا

يشهد قطاع الرعاية الصحية تحولاً متسارعاً مدفوعاً بالتطورات المتلاحقة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي باتت تؤدي دوراً متزايد الأهمية في دعم التشخيص والعلاج والبحث العلمي وإدارة العمليات الصحية. فمن تحليل الصور الطبية والكشف المبكر عن الأمراض، إلى تحسين كفاءة سير العمل داخل المستشفيات، أصبح الذكاء الاصطناعي يساعد الأطباء ومقدمي الرعاية الصحية على اتخاذ قرارات أسرع وأكثر استناداً إلى البيانات.

وبعد أن كان يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي في السابق باعتباره مفهوماً مستقبلياً بعيد المنال، أصبحت العديد من تطبيقاته اليوم جزءاً من الممارسات الطبية اليومية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي.

ويعتمد الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي على مجموعة من التقنيات المتقدمة، بما في ذلك التعلم الآلي، والرؤية الحاسوبية، ومعالجة اللغات الطبيعية، والذكاء الاصطناعي التوليدي، لدعم كل من الرعاية السريرية والعمليات التشغيلية في المؤسسات الصحية. وتشير الدراسات إلى أن سوق الذكاء الاصطناعي في قطاع الرعاية الصحية بدول مجلس التعاون الخليجي بلغ نحو 503 ملايين دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 5.81 مليار دولار بحلول عام 2035.

كما تشهد أسواق الصحة الرقمية في المنطقة نمواً ملحوظاً. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، يُتوقع أن يرتفع حجم السوق من 619.3 مليون دولار أمريكي في عام 2023 إلى نحو 2.65 مليار دولار بحلول عام 2030، أما في المملكة العربية السعودية، فمن المتوقع أن يصل حجم سوق الصحة الرقمية إلى 11.07 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2033.

ومع تسارع وتيرة التحول الرقمي في القطاع الصحي، سيحتاج أطباء المستقبل إلى تطوير مهارات سريرية متقدمة إلى جانب القدرة على التعامل مع الأدوات الصحية المدعومة بالبيانات والأنظمة الرقمية الحديثة، بما يضمن تقديم رعاية صحية أكثر كفاءة ودقة للمرضى.

· التصوير الطبي والتشخيص

يُعد التصوير الطبي من أبرز المجالات التي أظهر فيها الذكاء الاصطناعي إمكانات واعدة خلال السنوات الأخيرة. فقد أصبحت أنظمة الرؤية الحاسوبية المدعومة بالذكاء الاصطناعي تُستخدم بشكل متزايد لمساعدة الأطباء على اكتشاف المؤشرات غير الطبيعية في الأشعة الطبية بسرعة ودقة أكبر.

وتُعد برامج الكشف عن سرطان الثدي من أكثر التطبيقات التي حظيت باهتمام بحثي واسع في هذا المجال. ووفقاً لدراسة أُجريت في عدد من المستشفيات الحكومية بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية، حققت أنظمة الكشف عن سرطان الثدي المدعومة بالذكاء الاصطناعي دقة تشخيصية بلغت 92.3%، مع معدلات حساسية وخصوصية تجاوزت 91%، مما يعكس الإمكانات الكبيرة لهذه التقنيات في دعم الكشف المبكر عن المرض وتعزيز موثوقية التشخيص.

ويرجع نجاح هذه التطبيقات إلى تركيزها على مهام محددة وقابلة للقياس، حيث يمكن تقييم أدائها وفق مؤشرات سريرية واضحة، مثل معدلات الكشف والدقة التشخيصية. والأهم من ذلك أن هذه الأنظمة لا تهدف إلى استبدال الأطباء، بل تعمل كطبقة إضافية من الدعم والمراجعة، بما يساعد على تقليل عبء العمل وتعزيز ثقة الأطباء في نتائج التشخيص.

· الطب الشخصي

يمثل الطب الشخصي أحد أكثر المجالات الواعدة التي يستفيد فيها القطاع الصحي من قدرات الذكاء الاصطناعي. ويقوم هذا النهج على تصميم العلاجات وفق الخصائص الجينية والبيولوجية لكل مريض على حدة، بما يساهم في تحسين النتائج العلاجية وتقليل الآثار الجانبية المحتملة.

ورغم التقدم الملحوظ الذي تحقق في بعض المجالات، خصوصاً في اختبارات المؤشرات الحيوية المرتبطة بالأورام، لا تزال العديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي المرتبطة باكتشاف الأدوية والطب الدقيق في مراحل البحث أو التطوير ما قبل السريري.

ومع ذلك، ساهمت هذه التقنيات في تسريع العديد من مراحل البحث العلمي، حيث تساعد نماذج التنبؤ بالبنية البروتينية وأنظمة التعلم الآلي الباحثين على تحديد الأهداف الدوائية المحتملة بكفاءة أكبر. إلا أن تحويل هذه الاكتشافات إلى علاجات معتمدة سريرياً لا يزال يتطلب سنوات من الاختبارات والتقييمات التنظيمية، ما يعني أن تطور الطب الشخصي سيستمر بصورة تدريجية خلال السنوات المقبلة.

· الرعاية الصحية

خلال السنوات الأخيرة، برز الذكاء الاصطناعي التوليدي كأحد أكثر التقنيات تداولاً في القطاع الصحي. إلا أن معظم تطبيقاته العملية الحالية تتركز في الجوانب الإدارية والتشغيلية أكثر من استخدامها المباشر في اتخاذ القرارات السريرية.

فقد بدأت المؤسسات الصحية باستخدام هذه الأدوات في مهام مثل ترميز المطالبات التأمينية، ومراجعة الموافقات المسبقة، وإعداد الوثائق السريرية، وتلخيص السجلات الطبية، بما يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الأعباء الإدارية على الفرق الطبية.

ورغم قدرة هذه الأنظمة على معالجة كميات كبيرة من المعلومات الطبية والإجابة عن العديد من الأسئلة المتخصصة، فإن تقديم الرعاية الصحية لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة

غرفة الرياض
Riyadh Chamber



سرّعناها

من دعـم البدايـات
إلى توسـع النجاحات

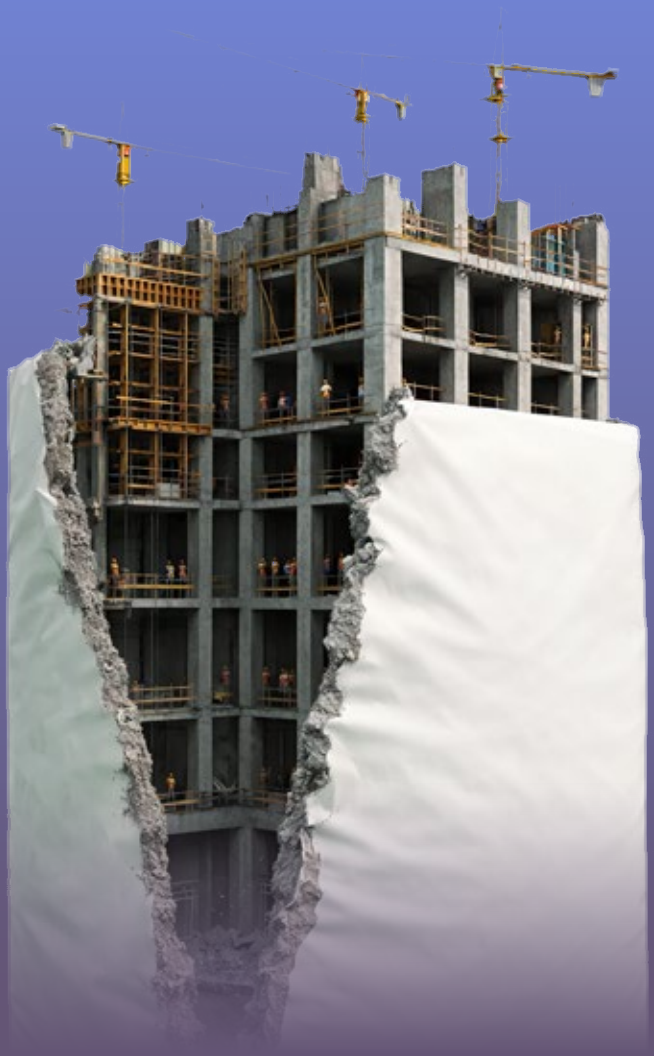
غرفـة الريـاض معـك

حمـل التطبيـق
وواصـل أعمالك

مركـز الاتصـال الموحـد
920004565
RIYADHCHAMBER

بنك التنمية الاجتماعية
SOCIAL DEVELOPMENT BANK

غرفة الرياض
Riyadh Chamber



لـرواد الأعمـــــال وأصحاب المشاريع تحت التـــأسيـس

بنـك التنـمية الاجتـــماعي يوفر لكـــم
حلـولاً تمويليـة بمرونة عالية لدعم أعمالكم

مبـادرة تمـويل رواد الأعمـــــال

المـمول بنك التنمية الاجتـماعية

تمويـل يصـل إلى **500** ألف ريال

فترة سماح تصل إلى **12** شـــهر

فترة سداد تصل **9** سـنوات

رسـوم إدارية **9%**
ورسوم خدمة سنوية 2%

مركـز الاتصـال الموحـد
920004565
RIYADHCHAMBER

التسـجيل